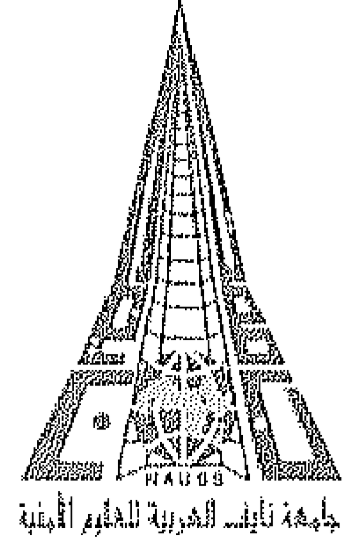


جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

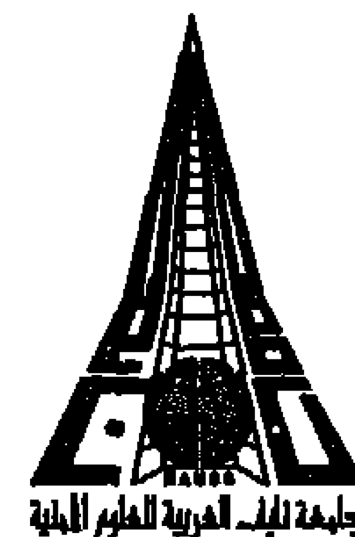
مركز
الدراسات
والبحوث

الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف

د. عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف

الريــــاض
١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م

٣٨٣



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف

(دراسة تحليلية للمجتمع السعودي)

د. عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف

الطبعة الأولى

الريــــاض

١٤٢٧هـــ ٢٠٠٦م

المملكة العربية السعودية. ص.ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١-٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١-٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa

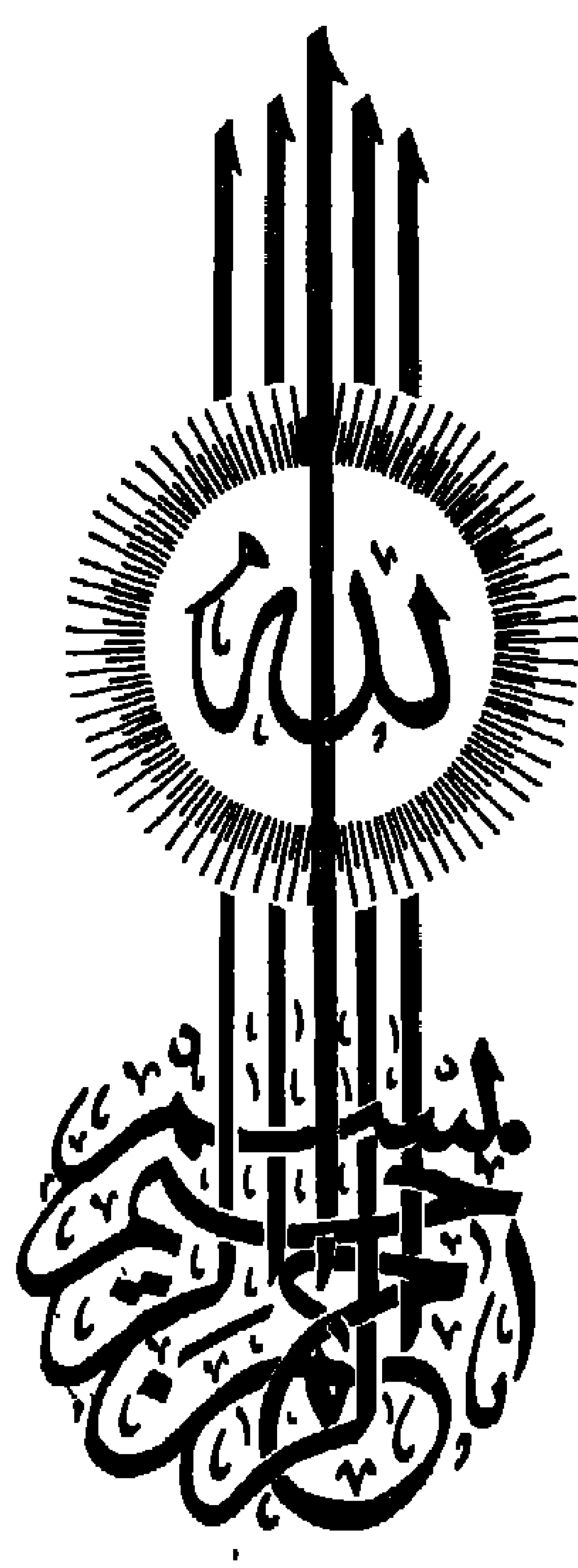
ISBN X - 3 - 9723-9960
P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa.

(١٤٢٧هـ)جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز
الانساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف دراسة تحليلية على
المجتمع السعودي - الرياض، ١٤٢٧هـ
٢٢٢ ص، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: × - ٣ - ٩٧٢٣ - ٩٩٦٠

١ - الإرهاب		أ - العنوان
ديوي ٣٦٤,١٤٣		١٤٢٧ / ٧٦٩١

رقم الايداع: ١٤٢٧ / ٧٦٩١
ردمك: × - ٣ - ٩٧٢٣ - ٩٩٦٠



كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها،
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتـــويات

المقدمـــــة ٣
الفصل الأول: مدخل ٥
١ . أهمية الدراسة ٨
١ . ٢ مشكلة الدراسة ٩
١ . ٣ أهداف الدراسة ١٠
١ . ٤ تساؤلات الدراسة ١٠
١ . ٥ منهج الدراسة ١١
١ . ٦ مفاهيم الدراسة ١١
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة ٢٥
٢ . ١ الاتجاهات الاجتماعية المفسرة للجريمة: قراءة سوسيولوجية .. ٣١
٢ . ٢ الأسباب الاجتماعية للانحراف: قراءة سوسيولوجية.... ٤٠
٢ . ٣ نظريات الوقاية من الجريمة.. ٦٣
٢ . ٤ مداخل تحليل السلوك الإرهابي.. ٦٦
٢ . ٥ كيفية تشكل السلوك الإرهابي ٧٠
٢ . ٦ من هم المنضمون إلى الجماعات الإرهابية؟.............. ٧٢
٢ . ٧ تبرير السلوك الإجرامي.. ٧٥
٢ . ٨ مراحل تشكيل الخلايا الإرهابية.. ٧٥

الفصل الثالث: أسباب الإرهاب والعنف والتطرف........................ ٨١
٣ . ١ المفاهيم الدينية الخاطئة ٨٣
٣ . ٢ العوامل الاجتماعية والتربوية ٨٩
٣ . ٣ العوامل السياسية والاقتصادية........................ ٩٢
٣ . ٤ رأي الباحث حول تشكل الفكر المتطرف
من واقع الأطر النظرية السابقة........................ ٩٨
الفصل الرابع: الأنساق الاجتماعية وأدوارها في الوقاية من الإرهاب
والعنف والتطرف ١٠٣
٤ . ١ الأنساق الاجتماعية والأدوار الوقائية ١٠٥
٤ . ٢ دور المواطن ومسؤوليته في التكامل الأمني
ومقاومة الإرهاب والعنف والتطرف............... ١٨٧
٤ . ٣ التناسق والتوازن................................. ١٩٢
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات.................... ١٩٧
٥ . ١ مناقشة نتائج الدراسة............................. ١٩٩
٥ . ٢ توصيات الدراسة.................................. ٢٠٨
٥ . ٣ الخاتمـــة....................................... ٢١١
المراجـــع ٢١٣

المقدمـــــة

إن البحث في قضايا الإرهاب والعنف والتطرف بات يفرض نفسه في الظروف الآنية أكثر من ذي قبل، وبات يشغل بال الرأي العام العالمي والمحلي، كما يشغل الباحثين والمتخصصين، ونظراً لما شهده مجتمع المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة من موجات تطرف اختلفت سماتها وأسبابها ومصادرها. فإن الحاجة تبدو ملحة لتناول مثل هذه القضايا من جوانب عديدة خاصة وأن الساحة تكاد تخلو من تحليل متعمق للظاهرة الإرهابية من مداخلها الاجتماعية والسلوكية.

ففي هذا الكتاب محاولة لقراءة السلوك المتطرف الذي ينتج سلوك العنف والتدمير من الزوايا الاجتماعية من خلال استعراض مراحل التحليل السوسيولوجي (الاجتماعي) لهذه الظاهرة وتحليل أسبابها وكيفية تشكل السلوك الإرهابي ومن ثم رؤية مستقبلية للدور الوقائي للأنساق الاجتماعية لمواجهة الإرهاب والعنف والتطرف ودور المواطن ورسالته في مواجهة هذه الأفكار الدخيلة على المجتمع.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ بلادنا من كل سوء وأن يديم عليها نعمة الأمن والأمان، إنه سميع مجيب.

والله من وراء القصد،،

الباحـــث

الفصل الأول

مدخــل

١ . مدخــل

تشغل قضية الإرهاب والعنف والتطرف جميع دول العالم في الوقت الحاضر. ورغم أن الإرهاب كجريمة ليس بالقضية الجديدة إلا أن الجديد في موضوع الإرهاب في الوقت الحاضر هو أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية؛ أي أنها لا ترتبط بمنطقة أو ثقافة أو مجتمع أو جماعات دينية أو عرقية معينة. وفي اعتقادي أن ظاهرة الإرهاب ترتبط بعوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وتكنولوجية أفرزتها التطورات السريعة والمتلاحقة في العصر الحديث؛ فقد شهدت السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين الميلادية تصاعداً ملحوظاً في العمليات الإرهابية كان أشدها أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م المتمثل بالاعتداءات غير المسبوقة في خطورتها على الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت الأعنف في التاريخ المعاصر؛ حيث بلغ عدد الموتى فيها ما يناهز أربعة آلاف شخص يعودون إلى إحدى وسبعين جنسية. ويرى الكثير من الكتاب والمفكرين والسياسيين أن التاريخ السابق يمثل علامة فارقة في تاريخ الإرهاب والأفكار المتطرفة وتحولاً بارزاً في طبيعة وأنماط التخطيط للأعمال الإرهابية وطرق ارتكابها.

والحقيقة أن الإرهاب لم يقتصر على الدول الغربية فقط وإنما هبت رياحه على الدول العربية، ومنها المملكة العربية السعودية؛ حيث استهدفت اعتداءات إرهابية خطيرة مراكز سكنية للأجانب في المملكة العربية السعودية، ومنها التفجيرات الآثمة في ثلاثة مجمعات سكنية في شرق الرياض بتاريخ ١٢/ ٥/ ٢٠٠٣م وبعدها التفجير الآثم في شهر رمضان المبارك في مدينة الرياض بمجمع المحيا بتاريخ ٩/ ١١/ ٢٠٠٣م.

ولم تتوقف العمليات الإرهابية عند ذلك بل امتدت إلى تفجير مجمع المرور بالوشم، وحوادث اختطاف الأجانب وقتلهم، وغيرها من الحوادث الإجرامية التي ترتكبها فئة ضالة.

كل تلك السلوكيات المتمثلة في التفجيرات والاختطافات والاعتداء على الآخرين تعكس فكراً متطرفاً لدى مجموعة من الشباب يحملون فتاوى مستوردة من رموز فكرية خارجة على تعاليم الدين الإسلامي الذي يدعو إلى التسامح وقبول الآخر. والدراسة الحالية هي محاولة لاستعراض دور الأنساق الاجتماعية في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف؛ من خلال تسليط الضوء على أسباب العنف، ووضع بعض التصورات لمواجهتها.

١ . ١ أهمية الدراسة

١ . ١ . ١ الأهمية العلمية

تبرز أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع المطروح، حيث تمثل قضية الإرهاب والعنف إحدى القضايا الاجتماعية التي أصبحت تفرض نفسها على الساحة العلمية مما يتطلب تحليلها من المنظور الاجتماعي بشكل علمي متعمق. وتبرز أهمية خاصة لهذه الدراسة من خلال التأكيد على أن المتخصصين في العلوم الاجتماعية، خاصة في علم الاجتماع، مطالبون بتقديم تفسيرات علمية لإحدى الظواهر الإجرامية التي برزت على الساحة بشكل كبير وهي ظاهرة الإرهاب، وذلك بهدف إثراء التراكم المعرفي والعلمي حول أبعاد تلك الظاهرة التي أصبحت تهدد الأمن والوطن والمواطن.

١ . ١ . ٢ الأهمية العملية

تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال التأكيد على أن قضايا العنف والإرهاب والتطرف هي نتاج خلل في تنظيمات المجتمع وأنساقه المختلفة وعدم قدرتها على استيعاب الحاجات الاجتماعية والفكرية للشباب.

كما تتأكد الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال التأكيد على أن الهاجس الأمني لم يعد مسؤولية رجال الأمن وحدهم، وإنما أصبح قضية يجب أن تشارك فيها جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية؛ وبذا فإن استقراء دور أنساق المجتمع المختلفة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف في هذا الوقت يصبح ضرورة أمنية وتنموية للمجتمع بسبب تسارع ودموية الأحداث المرتبطة بالتطرف؛ مما يتطلب استنفار جميع طاقات المجتمع لمواجهته والتصدي لخطره.

١ . ٢ مشكلة الدراسة

تواجه المجتمعات في الوقت الحاضر تحدياً حقيقياً يتمثل في تسارع وتقدم الأنشطة الإجرامية المتمثلة في الإرهاب والعنف والتطرف؛ مما يتطلب قدرة مماثلة على احتواء السلوك الإجرامي والحد منه، ففي الوقت الذي أسهمت التكنولوجيا في تسهيل الحياة العصرية وجعلها أكثر راحة وسهولة فإن العناصر الإجرامية استغلت هذا التقدم التكنولوجي لتنفيذ جرائم أصبحت تفوق في حجمها وخسائرها الجرائم التقليدية بأنماطها المعتادة. وتتمثل إشكالية الدراسة الحالية في محاولة استقراء قدرة أنساق المجتمع المختلفة على القيام بالدور الوقائي لمكافحة السلوك الإرهابي من خلال تفعيل أنساق المجتمع المختلفة لمواجهة الأفكار المتطرفة.

وبين اتساع السلوك المتطرف والاستفادة من التقدم التكنولوجي لارتكاب أنماط من الجرائم الإرهابية، وتفعيل أنساق المجتمع المختلفة لمواجهتها، يبرز سؤال مهم هو: كيف يمكن تفعيل أنساق المجتمع المختلفة لكي تمارس دورها في كبح السلوك المتطرف؟

ومن هذه المنطلقات فإن هذه الدراسة ستحاول التعرف على واقع الأنساق الاجتماعية والمشكلات التي تواجهها وطرح تصورات نظرية لتطوير الأداء المأمول منها لمواجهة الفكر المتطرف.

١ . ٣ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مجموعة من الأهداف يمكن استعراضها على النحو التالي:

١ـ توظيف نظريات السلوك الإجرامي لتفسير أسباب الإرهاب والعنف والتطرف.

٢ـ دراسة الأسباب الاجتماعية لبروز ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف، والمداخل النظرية المختلفة لتفسير السلوك الإرهابي.

٣ـ توظيف نظريات الوقاية من الجريمة لتوضيح العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية.

٤ـ توضيح دور الأنساق الاجتماعية في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف.

١ . ٤ تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

١ ـ هل يمكن توظيف نظريات السلوك الإجرامي لفهم أسباب الإرهاب والعنف والتطرف؟

٢ ـ ما هي أبرز الأسباب الاجتماعية التي أدت إلى بروز ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف؟

٣ ـ هل يمكن توظيف نظريات الوقاية من الجريمة لفهم العلاقة التكاملية بين مؤسسات المجتمع المختلفة لمقاومة الإرهاب والعنف والتطرف؟

٤ ـ كيف يمكن تفعيل أنساق المجتمع المختلفة لإحداث منظومة أمنية متكاملة؟

١ . ٥ منهج الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المكتبية التي تعتمد على الرصد للتراث العلمي المتعلق بالظاهرة المدروسة (الإرهاب والعنف والتطرف).

١ . ٦ مفاهيم الدراسة

١ .٦ . ١ تعريف الإرهاب والعنف والتطرف

١ . ٦ . ١ . ١ تعريف الإرهاب

يمكن القول: إن هناك صعوبة أساسية في تناول الظاهرة المعاصرة التي تبدو سهلة في لغة الحياة اليومية وهي ظاهرة الإرهاب التي تناولها العديد من الدارسين بالتحليل والتنظير. والحقيقة أنه من المستحيل الوصول إلى تعريف مرضٍ عالمياً ومتفق عليه للإرهاب؛ ويرجع ذلك لأسباب سياسية أكثر منها لغوية، ويمكن القول: إن الإرهاب هو نتاج للتطرف الفكري الذي يترجم إلى أفعال سلوكية عنيفة تتضح من التعاريف المختلفة للإرهاب.

واللافت للنظر في موضوع الإرهاب الخلاف والتباين الواسع النطاق في تعريف هذا المفهوم؛ فكل حكومة أو جماعة أو عصابة تمارس الإرهاب تعتبر نفسها على حق وتعتبر الجهة المعارضة لها إرهابية.

وتكشف معظم المناقشات عن أسباب الإرهاب في وقتنا الراهن ما يمكن تسميته مشكلة التعريف؛ فالبعض يرون أن أي عنف، أو أي عمل لا اجتماعي إرهاب، ويركز آخرون على خصائص التفكير لدى الثوريين أو على عنف الحكومات، والبعض الآخر يرى أن أعمال الإرهاب تدبر بمؤامرة دولة تديرها حكومات معينة. وفي كثير من الأحيان تجرى المناقشات عن الإرهاب لأهداف متعارضة، وقليلون هم الذين ينظرون للمسألة بتجرد، كما أن قلة البيانات الدقيقة والموضوعية عن الأعمال الإرهابية قد حالت دون استخدام العقل الأكاديمي لبحث مسألة الإرهاب بموضوعية؛ فالمصادر العلمية لا توضح بشكل دقيق من هو الإرهابي وما هو الإرهاب، والإرهاب في اللغة العربية مشتق من الفعل الماضي أرهب بمعنى خوَّف، والإرهاب يعني إثارة الخوف في النفوس، ورَهَبَ رهباً ورهباناً؛ أي خاف. ويقال: «أرهب عنه الناس بأسه ونجدته»؛ أي أن بأسه ونجدته حملا الناس على الخوف منه واسترهبه أي خوفه (الصالح، ٢٠٠٢م: ١٩).

كما وردت كلمة الرهبة في القرآن الكريم بمعنى الخشية وتقوى الله سبحانه وتعالى، وفيما يلي عدد من الآيات التي وردت فيها الكلمة:

﴿ ... وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾ ﴾ (سورة الأعراف). ﴿ ... وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٤٠﴾ ﴾ (سورة البقرة). ﴿ ... تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ ... ﴿٦٠﴾ ﴾ (سورة الأنفال). ﴿ ... وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴿١١٦﴾ ﴾(سورة

الأعـــراف) . ﴿ لأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَفْقَهُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ (سورة الحشر) . ﴿ ... إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴿٩٠﴾ ﴾ (سورة الأنبياء) .

وقد وردت في القرآن الكريم عدة ألفاظ تدور معانيها حول مادة الإرهاب وهي : الخوف وقد وردت مادته مئة وثلاثاً وعشرين مرة، ومادة الرعب وردت خمس مرات، ومادة الروع وردت مرة واحدة فقط، ومادة الفزع وردت ست مرات، ومادة الرهبة وردت ثماني مرات .

كما وردت مصطلحات أخرى تندرج ضمن الإرهاب وهي البغي والطغيان والظلم والعدوان والخيانة والغدر والقتل والسرقة والحرابة، وهي صور ووسائل وأدوات هدامة تشيع الخوف في المجتمع وترهب الآمنين فيه وتعوق المسلمين عن حسن خلافتهم في الأرض وحسن عبادتهم لله سبحانه وتعالى وإتقانهم عمارة الكون، ولكن هناك جريمتان من بين هذه الجرائم أبرزهما الإسلام وحدد العقوبات لهما لخطورتهما على المجتمع الإسلامي وهما : الحرابة والبغي .

وتستعرض المعاجم والموسوعات قضية الإرهاب فنجد أن الإرهاب في المعجم الوسيط : «وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهداف سياسية» (المعجم الوسيط : ٣٧٦) .

أما في «موسوعة السياسة» فيعرف بأنه «استخدام العنف غير القانوني (أو التهديد به) بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف؛ بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام لدى الأفراد, وهدم المعنويات لدى الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من

الوسائل للحصول على المعلومات أو المال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية» (الكيالي، ١٩٨٥م).

والإرهاب في «قاموس علم الجريمة» A Dictionary of Criminology نمط من العنف يتضمن الاستخدام المنظم للقتل أو التهديد باستخدامه أو الأذى الجسدي والتدبير لإنزال الرعب أو الذعر (الصدمة) بجماعة مستهدفة (أوسع مدى من الضحايا الذين أنزل بهم الرعب)، لإشاعة أجواء من الرعب (الصالح، ٢٠٠٢م: ٢١).

ويتضح من التعاريف السابقة التي تم استعراضها ارتباط الإرهاب بالعنف، وأن الإرهاب لابد أن يجد فكراً معيناً لكي يساعد على انتشاره. هذا الفكر يأخذ نمط التطرف وإقصاء الآخر.

وفي رأيي أن الإرهاب والعنف والتطرف سلوك يهدف إلى إشاعة الرعب أو فرض الرأي بالقوة. والفساد والتدمير صورتان من صور الإرهاب والعنف والتطرف، كما أن ترويع الآمنين وإحداث الفوضى في المجتمعات المستقرة هما شكلان حديثان من أشكال العنف الذي أصبح ينمو مع شيوع الأفكار المتطرفة التي تهدف إلى إقصاء الآخر وفرض الأفكار بالقوة والتهديد بالسلاح. على أن هذه الأفكار ليست محصورة بمكان أو زمان معين، وإنما أصبح العالم كله مسرحاً لها.

١ . ٦ . ١ . ٢ تعريف العنف

ورد العنف في «لسان العرب» على النحو التالي: كلمة عنف من المصدر (ع ـ ن ـ ف) وهو الخرق بالأمر، وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، عنف به وعليه، يعنف عنفاً، وأعنفه تعنيفاً؛ إذا لم يكن رفيقاً في أمره،

وأعنفه وعنّفه تعنيفاً؛ إذا لم يكن رفيقاً في أمره، وأعنف الأمر؛ أخذه بشدة، والتعنيف هو التقريع واللوم (ابن منظور، ١٩٨٤م: ١٤٠).

وفي «المعجم العربي الأساسي»: العنف: عنف يعنف تعنيفاً.

عنَّف: استخدم القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون.

العنيف: من يأخذ غيره بشدة وقوة (العايد، ١٩٨٤م: ٥٢).

وفي «الموسوعة الفلسفية العربية»: العنف: فعل يعمد فاعله إلى اغتصاب شخصية الآخر، وذلك باقتحامها إلى عمق كيانها الوجودي وإرغامها في أفعالها وفي مصيرها منتزعاً حقوقها أو ممتلكاتها أو الاثنين معاً.

والعنف هو: كل فعل شديد وقاس يخالف مجرى طبيعة وجود الشيء أو الكائن الذي يحصل عليه أو عنده هذا الفعل (زيادة، ١٩٨٦م: ٧٠).

وفي «معجم العلوم الاجتماعية»، يعرف العنف بأنه: استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير في إرادة فرد ما (بدوي، ١٩٧٨م: ٩٠).

وورد تعريف العنف في قاموس أكسفورد Oxford بأنه: ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى (الضرر) بالأشخاص أو الممتلكات، كما يعتبر الفعل أو المعاملة التي تتصف بهذا، وأنه العرف أو المعاملة التي تميل إلى إحداث الضرر الجسماني أو التدخل في الحرية الشخصية (Wilson, 1995:200).

يرى أبو قورة (١٩٩٦م) أن الإرهاب يمثل أحد أشكال العنف باعتباره أفعالاً مضادة للقواعد التي ارتضاها المجتمع فيما يتعلق بالجوانب الأخلاقية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية (أبو قورة، ١٩٩٦م: ٢٥).

في سياق المقارنة بين العنف والإرهاب، هناك من يرى أن العنف مفهوم واسع ويركز على استخدام القوة والقسوة ولكن ليس كل عنف إرهاباً، بينما كل أنواع الإرهاب وأشكاله تعتبر عنفاً. ويعرف العنف بأنه السلوك المشوب بالقسوة، والعدوان، والقهر، والإكراه، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن، تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثماراً صريحاً بدائياً، كالضرب وقتل الأفراد، والتخريب والتدمير للممتلكات، وإكراه الخصم وقهره. . ويمكن أن يكون العنف فردياً (يصدر عن فرد واحد) كما يمكن أن يكون جماعياً (يصدر عن جماعة) أو عن هيئة أو عن مؤسسة تستخدم جماعات وأعداداً كبيرة على نحو ما يحدث في المظاهرات السلمية التي تتحول إلى عنف وتدمير واعتداء، واستخدام الشرطة للعنف في فضها للمظاهرات والاضطرابات (طه، ١٩٩٣م: ٣٠).

وأرى أن العنف هو أي سلوك يهدف إلى إخضاع الآخر بالقوة، سواء من خلال ممارسة القوة البدنية أو إحداث الضرر على شخصيات الآخرين، وإجبارهم على الخضوع والاستسلام دون إرادتهم.

١ . ٦ . ١ . ٣ تعريف التطرف

التطرف هو الشدة أو الإفراط في شيء أو في موقف معين وهو أقصى الاتجاه أو النهاية والطرف هو الحد الأقصى، وحين يقال إجراء متطرف يعني ذلك الإجراء الذي يكون إلى أبعد حد، وهو الغلو. وحين يبالغ شخص ما في فكرة أو في موقف معين دون تسامح أو مرونة يقال عنه شخص متطرف في موقفه أو معتقده أو مذهبه السياسي أو الديني أو القومي، والمتطرف في اللغة من تجاوز حد الاعتدال.

والتطرف معروف في كثير من دول العالم في القضايا الدينية والسياسية والمذهبية والفكرية والقومية وغيرها. وهذا التطرف ناتج عن الانفعال، وهو إجراء يائس من شخص أو جماعة ضد طرف آخر. فإذا اقترن التطرف بالعنف والأعمال الفعلية الإجرامية التي تفزع الناس وتهدد الأمن والأشخاص المدنيين وتقلق أمن المجتمع أصبحت من الأعمال الإرهابية؛ لأن التطرف أصبح يثير الفزع والخوف والرعب وهو أقصى درجات اليأس والقسوة المدمرة؛ لذلك فإن التطرف هو المغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية أو الفكرية وهو أسلوب خطير ومدمر للفرد وللجماعة ولكيان المجتمع والدولة ولابد من مقاومته بطرق وأشكال متعددة أياً كان الطرف القائم به بتفعيل دور القانون، والتطرف هو شكل من أشكال الغلو، والغلو في اللغة: يدل على ارتفاع ومجاوزة القدر، واصطلاحاً: التصلب والتشدد في الدين حتى مجاوزة الحد.

ومن المعاصرين من يعرفه بأنه موقف مبالغ فيه، يقفه الإنسان من قضية عامة أو خاصة، يتجاوز حدود المألوف والمعقول.

ويدخل في معنى الغلو كل من التطرف والتنطع والعنف، ومعنى التطرف تجاوز حد الاعتدال وعدم التوسط، والتنطع هو كل تعمق في القول والفعل، والعنف يدل على خلاف الرفق، وأخذ الأمور بشدة وهذه الألفاظ بمثابة أوصاف مظاهر للغلو، فالغالي يتسم في أخذه للدين بالشدة ويتسم في معاملة الآخرين بالعنف، ويتسم بالتنطع والتعمق في أفعال الدين (الوهيبي، ١٤٢٥هـ: ١٠).

يرى إسماعيل (١٩٨٨م) أن هناك العديد من المصطلحات العامة والمفاهيم المرادفة لمفهوم التطرف، منها الغلو والهوس العقدي والتعصب

والتصلب، وهي مفاهيم متقاربة من حيث الدلالة، ويعني الحدة الشديدة التي تتصف بها سلوكيات الفرد تجاه الموضوع أو الفكر الذي يعتنقه (إسماعيل، ١٩٨٨م: ٤٧).

ويرى اللويحق (١٤٢٣هـ) أن لفظ الغلو تقاربه ألفاظ مثل: التنطع، والتشدد، والتعمق، كما أن هناك ألفاظاً بينها وبين لفظ الغلو عموم وخصوص مثل البدعة، والبغي، وكذلك ما يطلقه السلف من لفظ (أهل الأهواء) الشامل لأهل الابتداع والغلو (اللويحق، ١٤٢٣هـ: ٥).

ويشير رشوان (٢٠٠٢م) إلى أن هناك اختلافاً بين التطرف والتدين المعتدل، فالتدين ظاهرة إيجابية تعني التزام الفرد بالأحكام الدينية فهماً وتطبيقاً وفق المنهج الصحيح والقيم الأخلاقية، وهذا يتطلب من المجتمع دعمه بل والاقتداء به، أما التطرف فهو الإغراق الشديد والمغالاة في فهم ظواهر النصوص الدينية على غير علم بمقاصدها وسوء فهمها، وهنا يتضح وجود فروق واضحة وجلية ويمكن الفصل بينهما (رشوان، ٢٠٠٢م: ١٥).

والتطرف والغلو في الدين منهي عنه في الشرع الحنيف، وهناك النصوص الواضحة التي توضح موقف الشريعة الإسلامية السمحة من هذه الجريمة، قال تعالى: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلا الْحَقَّ ... ﴿١٧١﴾ ﴾ (سورة النساء) وقال تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٧٧﴾ ﴾ (سورة المائدة).

كما يلاحظ في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي

الأَمْرِ...﴿١٥٩﴾ (سورة آل عمران) أن هذه الآيات الكريمات تدل على ضرورة بالتعَامل اللين مع الآخرين من أجل إمكانية التفاعل معهم بيسر وسهولة.

وهناك الأدلة العديدة من هدي سيدنا محمد ﷺ فقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه» (مسلم، باب فضل الرفق، ح٤٦٩٨)، وقوله عليه الصلاة والسلام «هلك المتنطعون» قالها عليه الصلاة والسلام ثلاثاً، ويقصد بالمتنطعين المتعمقين والمغالين والمجاوزين الحدود في أقوالهم وأفعالهم (مسلم، ح٤٨٢٣).

هناك مظاهر وأنواع للغلو والتطرف، بيد أن اللويحق (٢٠٠٣م) يشير إلى أن هناك نوعين من الغلو، هما:

١ - الغلو الكلي الاعتقادي: المراد به ما كان متعلقاً بكليات الشريعة الإسلامية، وأمهات مسائلها، فهو محصور في الجانب الاعتقادي الذي يكون منتجاً للعمل بالجوارح، وأمثلة هذا النوع كثيرة منها: الغلو في الأئمة وادعاء العصمة لهم، أو الغلو في البراءة من المجتمع العاصي، وتكفير أفراده واعتزالهم، وهو أشد خطراً، وأعظم ضرراً من النوع الآخر.

٢ - الغلو الجزئي العملي: المراد به ما كان متعلقاً بجزئية أو أكثر من جزئيات الشريعة الإسلامية، والمراد بالغلو العملي ما كان متعلقاً بباب العمليات، فهو محصور في جانب الفعل سواء أكان قولاً باللسان أم عملاً بالجوارح، أو ما كان عملاً مجرداً ليس نتاج عقيدة فاسدة، فمثلاً الذي يقوم الليل كله يعد غالياً غلواً عملياً ليس مبنياً على عقيدة فاسدة، أما الذي يعتزل مساجد المسلمين لأنه يراها مساجد ضرار فهذا مغال غلواً كلياً اعتقادياً، وأما إذا تعددت أبواب

الغلو الجزئي العملي فإنها تصبح غلواً كلياً؛ لأن الضرر المترتب عليها نظير الضرر المترتب على الغلو الكلي الاعتقادي؛ وبالتالي فالغلو الكلي أشد خطورة من الغلو الجزئي، ومع ذلك يمكن توضيح الفرق بين الغلو الكلي الاعتقادي، والغلو الجزئي العملي، وفق ما أشار إليه اللويحق (١٤٢٣م) فيما يلي:

أ ـ منطوق النصوص، حيث وردت في الغلو الكلي الاعتقادي والكلام فيها عن فرقة أو جماعة «إن من ضئضئ هذا قوماً. . .» أما الغلو الجزئي العملي فقد وردت النصوص والكلام فيها عن أفراد وليس عن جماعات.

ب ـ أن الغلو الكلي الاعتقادي عام الضرر على الأمة، أما ضرر الغلو الجزئي العملي فمقتصر على المغالي نفسه.

جـ ـ أن الغلو الكلي الاعتقادي مطرد الضرر، أما ضرر الغلو الجزئي العملي فنسبي، فقد يكون مؤثراً في شخص فيعد غلواً في حقه، وغير مؤثر في آخر فلا يعد غلواً.

وهناك خصائص معينة تربط بينهما يجمعها حديث رسول الله ﷺ الذي رواه أبو سعيد الخدري في صحيح البخاري عن قصة الرجل الذي اعترض على قسمة النبي ﷺ وإعطائه صناديد قريش أكثر من غيرهم وفيه: «ثم أدبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله، يرون أنه خالد بن الوليد فقال رسول الله ﷺ: «إن من ضئضئ هذا قوماً يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان» (البخاري، ح ٦٨٨٠) فيلاحظ من الحديث الشريف أنه وصفهم بعدم فهم القرآن،

والوصف الآخر بقتل أهل الإسلام وترك أهل الأوثان، وهذا يترتب عليه التكفير واستحلال الدماء (اللويحق، ١٤٢٣م).

إذن الخاصية الأولى: تتعلق بعدم فهمهم القرآن. يتضح ذلك من قول الرسول ﷺ«يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم» أي أنهم يأخذون أنفسهم بقراءة القرآن وإقرائه وهم لا يتفقهون فيه، ولا يعرفون مقاصده، وعدم فهمهم القرآن يجعلهم يأخذون آيات نزلت في الكفار فيحملونها على المسلمين، ويؤدي بهم هذا القصور في فهم القرآن إلى الخروج عن السنة، وجعل ما ليس بسيئة سيئة وما ليس بحسنة حسنة، فهم إنما يصدقون الرسول فيما بلغه من القرآن، دون ما شرعه من السنة التي تخالف - بزعمهم - ظاهر القرآن.

أما فيما يتعلق بالخاصية الثانية؛ فهي التكفير واستحلال الدماء، فقد قال ﷺ: «يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان» لأنهم يكفرون بالذنب والسيئات، ويترتب على تفكيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم، وأن دار الإسلام دار كفر ودارهم هي دار الإيمان، ويرون أن من ليس على طريقتهم خارج عن الدين حلال الدم.

ويعرف أنه سبق ظهور هذا الفكر لدى الخوارج أيام الخليفة الراشد علي ابن أبي طالب - كرم الله وجهه -؛ فقد كانوا أهل عبادة وزهد وصلاة، لكنهم ابتعدوا عن أهل العلم وأصبحوا ذوي جرأة في الاجتهاد وتبني آراء خطيرة في أمور دينية عظيمة، وكانت لديهم الجرأة في الطعن في العلماء المخالفين لهم في الرأي والاستخفاف بهم وتسفيه آرائهم.

ويؤكد عارف (١٤١٤هـ) أن هناك عدداً من مظاهر الغلو التي يتصف بها المتطرفون كمبادئ وقواعد معروفة تميزهم عن الجماعات والفرق الأخرى، ومنها:

أ- تكفير المجتمع عموماً وخاصة من لا يوافقهم في الرأي .

ب - تحريم الصلاة في مساجد عامة المسلمين إلا وراء من يعرفون عقيدتهم .

جـ- الدعوة إلى العنف والخروج على المسلمين وقتل الأبرياء وإثارة الفتن والقلاقل .

د- تحريم الانتساب لمدارس ومعاهد وكليات الدولة .

هـ- الطعن في العلماء المشهورين عند العامة والانتقاص منهم ومن فتاواهم .

ويلاحظ أنها سلوكيات غير سوية من وجهة نظر المجتمع العام ووفق نسق القيم المطبق في المجتمع ، إلا أنه يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن التنظيم المتطرف يتبنى مفاهيم وقيماً جديدة ويفرضها على أتباعه بالرغم من أن إعمالها للعقل والمنطق يجعل الفرد العاقل لا يمكن أن يتقبلها ، ناهيك عن أن يتبناها ويقوم بها ، سواء تكفير المجتمع أو قتل الأطفال والنساء والشيوخ دونما ذنب لهم كما يحدث في أي جريمة إرهابية .

ويرى رشوان (٢٠٠٢م) أن المتطرف يعتقد أن أفراد المجتمع مرتدون أو كافرون أو غير ملتزمين بأحكام الدين ؛ وبالتالي فإن هدم مثل هذا المجتمع ومؤسساته هو نوع من التقرب إلى الله ، وجهاد في سبيله ؛ انطلاقاً من مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - كما يعتقدون - أو لتحقيق المبادئ والقيم التي يؤمن بها الفرد في إطار القيم الخاصة للتنظيم ، وقد يتحول الفرد ذاتياً أو من خلال توجيهات مفكري التنظيم من مجرد التفكير الذهني إلى مقاومة المجتمع والقيام بعمليات إرهابية .

وتكمن خطورة التطرف والغلو في أنه قد يتعدى فكر أو سلوك الفرد

التلقائي، خاصة إذا خضع لإعادة تنشئة جيدة منظمة ومخططة وذات أساليب إقناعية عالية من قبل مفكري التنظيم خلال مرحلة التجنيد والاحتواء؛ إذ إن هذه الأفكار قد تتجذر في قيم ومعتقدات الفرد كمعتقدات وقيم جديدة وبديلة، بل ومختلفة عما سبق تعلمه من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدءاً بالأسرة والمدرسة والمسجد طوال الفترة الماضية؛ وبالتالي يصبح من الصعب تعديل سلوكه ما دامت قد تعمقت الأفكار المتطرفة في ذهنه، وأصبحت قيم التنظيم جزءاً لا يتجزأ من موجّهات السلوك لديه.

كما يرى رشوان (٢٠٠٢م) أن من مظاهر التطرف المغالاة الشديدة في القيام بالواجبات الدينية ومحاسبة النفس على النوافل وكأنها فرائض، والاهتمام بالجزئيات والفروع، والحكم على مخالفي ذلك بأحكام قد تصل للكفر والإلحاد، كما أن من مظاهرهم سوء الظن بالآخرين والنظر إليهم نظرة دونية، والبحث عن زلاتهم وتضخيمها، والتعامل معهم بغلظة وخشونة في اتباع الحق، مستغلين بعض التقصير والأخطاء التي يقع فيها الآخرون المخالفون لهم، كما يلاحظ انخفاض مستوياتهم التعليمية، واعتمادهم في التفقه الديني على خطب بعض العلماء والواعظين دونما تدبر وتدقيق في الفهم العميق لما يطرح من دروس علمية.

ويمكن القول: إن الإرهاب هو شكل من أشكال فرض الرأي المتطرف بالقوة؛ حيث يتولد الإرهاب ويترعرع في أحضان الفكر المتطرف والأيديولوجي الذي يؤكد إقصاء الآخر وفرض أحادية الرأي بالقوة.

وتنطلق هذه الدراسة من رؤية المجتمع كمجموعة من الأنساق المترابطة فيما بينها لإحداث التوازن الاجتماعي داخل المجتمع، ويستند مفهوم النسق الاجتماعي للاتجاه الوظيفي في دراسته والذي يقوم على افتراض أن المجتمع يمكن دراسته على أنه نسق يتألف من أجزاء تسعى متآزرة لتحقيق حالة توازن

قوامها التلازم المتبادل بين هذه الأجزاء، وأي خلل في أداء هذه الأنساق الفرعية يمكن أن يؤدي إلى بروز ظاهرة أو مشكلة اجتماعية في بقية أنساق المجتمع (الحوت، ١٩٩٨م؛ أحمد، ١٩٨٥م؛ حجازي، ١٩٨٠م).

ويقصد الباحث بالنسق الاجتماعي في هذه الدراسة هو ذلك الكل المترابط من الأدوار الاجتماعية التي تشكل في مجملها نظاماً معيناً داخل بناء وثقافة المجتمع بحيث تتكامل مع الأنساق الأخرى لإحداث التكامل داخل المجتمع، وسوف يقوم الباحث بالتركيز على الأنساق الدينية، والأسرية، والتربوية، والاقتصادية، والإعلامية، والأمنية وأدوارها في تكامل المجتمع ككل.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

٢ . الإطار النظري للدراسة

مقدمـــة

تعد معرفة الأسباب التي أدت إلى التطرف والإرهاب أولى المشكلات التي تواجه الباحث؛ لأن الوقوف على ذلك من شأنه أن يفسح الطريق أمام الباحث لفهم الأسباب الحقيقية التي أدت إلى التطرف وسلوك العنف، ومن ثم رسم خطة الوقاية وانتهاج طريقة التقويم الملائمة. غير أن الوقوف على تلك الأسباب ليس بالمهمة اليسيرة؛ لأن الفرد المتطرف عادة ما تحيط به ظروف متعددة، يكون أحدها، أو بعضها، أو كلها مسؤولة عن تطرفه.

ويطلق على العلاقة بين السبب والنتيجة علاقة السببية. والسبب بمفهومه العام هو مصدر نتيجة معينة، وهو الفعل المحدث لنتيجة معينة، ويأتي نتيجة عدة عوامل اجتمعت لنتيجة، ولا يشتمل السبب عادة على عامل واحد بل يتضمن مجموعة من العوامل يعد كل منها جزءاً من السبب (العوجي، ١٩٨٢م: ٢٥).

إن مشكلة السببية إحدى أعقد المشكلات التي واجهت ولا تزال تواجه الباحثين في مجال الانحراف والجريمة، وقد أخذت حيزاً كبيراً من وقتهم ويرجع ذلك إلى طبيعة السلوك المنحرف نفسه؛ فالانحراف ظاهرة معقدة تجمع بين أنماط سلوكية غير متجانسة، ومن الصعب نسبته إلى سبب واحد. من هنا كان اختلاف الباحثين حول معالجة السببية، فمنهم من سعى إلى البحث عن نظرية واحدة تصلح لتفسير أنماط السلوك الانحرافي، ومنهم من حصر نطاق البحث في أنماط سلوكية انحرافية متجانسة، يقول الدوري:

(ويبدو أن كلاً من علماء الاجتماع والسلوك عالجوا مفهوم السبب كقوة منفصلة تحدث النتيجة دون البحث عن سبب واحد لهذه النتيجة، وذلك لأن السبب أصبح يتضمن مجموعة من العوامل التي يرتبط بعضها ببعض والتي تنتظم في نسق معين، بحيث تؤدي في مجموعها إلى إحداث النتيجة. (الدوري، ١٩٨٥م: ٥٠).

ويضيف الدوري أن فكرة السببية في علم الإجرام لا تعني أن ينحصر البحث عن سبب واحد أو عامل واحد يعتبر علة الجريمة، وإنما البحث عن نظرية سببية معينة أو البحث في سبب الجريمة، سواء انحصر هذا السبب في عامل واحد أو تعددت هذه العوامل والمتغيرات، وقد انتهت الدراسات التي تناولت السببية حتى الآن إلى اتجاهين:

الأول: يتجه إلى البحث عن نظرية واحدة تفسر سبب الجريمة أو الانحراف، وتشمل مختلف مدارس علم الإجرام كالمدرسة الأنثروبولوجية، والمدرسة الاجتماعية، والجغرافية، والتحليل النفسي، والطب العقلي.

الثاني: يتجه إلى البحث عن عوامل متعددة أو متغيرات مختلفة كسبب للجريمة، والتي عرفت بمذهب تعدد أو تكامل العوامل (الدوري، ١٩٨٥م). وتعد المدرسة الاجتماعية أحدث هذه الاتجاهات ظهوراً وأكثرها شمولاً للعوامل المسببة للجريمة، والأكثر شيوعاً وتأثيراً في مجال البحوث الميدانية المعاصرة.

وقد ذهب طالب (٢٠٠٢م) إلى أن أفكار هذه المدرسة قد تطورت على يد العلماء الأمريكيين إلى أن وصلت إلى صيغة أكثر تحديداً وأكثر دقة بحيث نجدها تذهب إلى أن الجريمة هي نتيجة لعوامل معروفة إذا توافرت نتائجها

(الفعل الإجرامي) حُكماً، على طريقة إذا حصل (أ) يحصل (ب)، بمعنى أنه إذا توافرت الشروط والظروف البيئية والاجتماعية للجريمة، يحدث الفعل الإجرامي تماماً مثلما يحدث في المواد الطبيعية مثلاً؛ بحيث إن الحرارة على درجة معينة تؤدي إلى ذوبان معدن معين. فرغم أن بعض المعادن تحتاج إلى درجة أعلى من الحرارة لتذوب وبعضها إلى درجات أقل، إلا أنها تشترك جميعها في كونها تذوب بفعل الحرارة (طالب، ٢٠٠٢م: ٦٥ ـ ٧٠). وهذا ما يفسر اختلاف تأثير العوامل الاجتماعية على الأفراد؛ لأن درجة الاستجابة لتلك العوامل تختلف من فرد لآخر.

وقد خلصت المدرسة الاجتماعية إلى أن العوامل المؤثرة في الأفراد والسابقة في وجودها على الفرد تعني مجموعة الظروف التي تحيط بالفرد منذ ولادته وتؤثر في تكوين شخصيته وفي توجيه سلوكه، وقد يستمر هذا التأثير مع الفرد طيلة حياته، هذه العوامل هي التي قد تؤدي بالفرد إلى السلوك غير السويّ، وتنقسم هذه العوامل إلى قسمين:

أ ـ مجموعة العوامل المحيطة بالفرد، والتي يمكن تقسيمها إلى عوامل شخصية أو ذاتية تتعلق بذاتية الفرد أو شخصيته، وعوامل موضوعية أو بيئية ترجع إلى البيئة الخارجية المحيطة بالفرد. (أبو النصر، ١٤١٨هـ: ٤٦).

ب ـ مجموعة عوامل البناء الثقافي الاجتماعي وترتبط بالمحيط الاجتماعي العام الذي يعيش فيه الفرد. (طالب، ٢٠٠٢م: ٦٠).

ومن كل ما سبق نخلص إلى أن الدراسات التي تناولت سببية الانحراف والجريمة قد انتهت إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو الاتجاه السببي، وهو الذي يعتمد على سبب لتفسير السلوك الانحرافي، وقد اهتموا في دراساتهم بشخصية الفاعل أكثر من الاهتمام بسلوكه (أفعاله).

الاتجاه الثاني: اتجاه تعدد العوامل، وهو الذي يذهب إلى أن سبب الانحراف لا يمكن أن يعزى إلى عامل واحد، وإنما إلى مجموعة متكاملة من العوامل تؤدي في مجموعها إلى حدوث الانحراف. وقد اعتنوا في دراساتهم بالفعل المؤدي إلى السلوك المنحرف أكثر من اهتمامهم بالشخصية المنحرفة؛ لأن الفعل - حسب اعتقادهم - ظاهرة مادية ملموسة ومشاهدة، ويمكن التعرف عليه بطرق علمية، وقياسية، وملاحظته، ودراسته وتحليله، بخلاف الفاعل (الشخص المنحرف) فإنه لا يوجد حتى الآن من الوسائل العلمية والمنهجية ما يمكن أن يساعد على دراسته والتوصل عن طريقه إلى نتائج علمية حاسمة، وكل ما يمكن الحصول عليه في هذا الصدد مجرد فروض واحتمالات تعوزها الأدلة والبراهين لإثبات صحتها. وعليه فإن هذا الاتجاه الأخير في نظر الباحث هو الأنسب في تفسير الإرهاب والعنف والتطرف، وفي ضوء ما سبق سوف يتم استعراض الاتجاهات الاجتماعية المفسرة للجريمة على النحو التالي:

٢ . ١ الاتجاهات الاجتماعية المفسرة للجريمة.. قراءة سوسيولوجية

يتناول تفسير السلوك الإجرامي عدداً كبيراً من التخصصات العلمية ؛ لذا تتعدد وجهات النظر المتعلقة بتفسير هذا السلوك ؛ فرجل القانون ينظر إليه ويفسره من الناحية القانونية وعالم النفس ينظر إليه من منظور نفسي وعالم الاجتماع يتناوله من وجهة نظر اجتماعية ، وهكذا فإن كل تخصص من هذه التخصصات يرى أسباب الإجرام من وجهته الخاصة . وبما أن الدراسة الحالية تهدف إلى دراسة الإرهاب والعنف والتطرف فإننا سوف نتطرق إلى السلوك الإجرامي من ناحية اجتماعية كي نتعرف على ما يمكن أن تقدمه لنا الاتجاهات الاجتماعية من تفسير للسلوك المتطرف والعنيف .

ويمكن القول : إن الاتجاه الاجتماعي يعتبر السلوك المتطرف والعنيف إفرازاً اجتماعياً ناجماً عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع . ويمكن رؤية السلوك المتطرف والعنيف من بعدين أساسيين كما يطرحهما الاتجاه الاجتماعي على النحو التالي :

البعد الأول : يربط التغيرات في معدل نسبة العنف والتطرف بالتغيرات في التنظيم الاجتماعي بما في ذلك التحولات والنظم الاجتماعية . وفي هذا الصدد نجد أن الباحثين الاجتماعيين يناقشون ارتباط معدلات الإرهاب والعنف والتطرف ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل عملية الحراك الاجتماعي والصراع الثقافي والمنافسة ونظام التدرج الاجتماعي والمذاهب الاقتصادية والسياسية وكثافة السكان وعمليات توزيع الثروة والدخل والعمل وغيرها .

البعد الثاني : يربط بين الإرهاب والعنف والتطرف والتفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي والذي من خلاله يتشكل سلوك الفرد سواء أكان جانحاً أم سوياً ، ويطرح أنصار هذا الاتجاه بعض المفاهيم والتصورات كالمحاكاة والقيم ومحركات السلوك وعوامل تشكيله (Gullen, 85 1983:) . والحقيقة أن هذين الاتجاهين لا يخرجان عن إطار النظريات الاجتماعية الأساسية في علم الاجتماع وهي النظرية الوظيفية والماركسية وأخيراً التفاعلية الرمزية .

إن نظريات تفسير السلوك الإجرامي لا تخرج عن إطار النظريات الأساسية الثلاث في علم الاجتماع إذ تشكل النظرية الوظيفية والماركسية زوايا لرؤية الإرهاب والعنف والتطرف من خلال البناء الاجتماعي الشامل أو النظرة الكلية للمجتمع كوحدة واحدة ، أما نظرية التفاعل الرمزي فإنها تطرح بعداً مختلفاً للجريمة متمثلاً في التفسير الاجتماعي للفاعلين لمعنى وأهمية الموقف الاجتماعي الذي يمرون به وكيف يرونه من زاويتهم ، لذا فسوف يتم استعراض هذه المداخل الأساسية وكيف تفسر الانحراف والجريمة حيث إنها تشكل إطاراً مهماً يساعد على فهم نظريات الانحراف والجريمة وأسباب الإرهاب والعنف والتطرف التي سوف يتم استعراضها لاحقاً (اليوسف ، ٢٠٠٢م : ٣٥) .

٢ . ١ . ١ الاتجاه البنائي الوظيفي

يعتبر الاتجاه البنائي الوظيفي أحد الاتجاهات الرئيسة في علم الاجتماع المعاصر ، وقد اهتم هذا الاتجاه بدراسة الظواهر الاجتماعية في أعمال المؤسسين الأوائل لعلم الاجتماع من أمثال ابن خلدون ، وأوجست وكونت ، ثم ظهر بوضوح في أعمال دوركايم وباريتو وبارسونز وميرتون .

المنظور الأساس للاتجاه البنائي الوظيفي يجعل محور اهتمامه المجتمع والعلاقات المتبادلة بين النظم السائدة فيه أكثر من اهتمامه بالأفراد أو الجماعات، وهو يتصور المجتمع وحدة متكاملة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود؛ فالمجتمع وإن كان يتكون من وحدات جزئية صغيرة إلا أن هذه الوحدات تتفاعل فيما بينها وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه، وكل جزء من الأجزاء التي يتألف منها المجتمع يؤدي وظيفة معينة، وغالباً ما يشير معنى الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة (Walluce and Walf, 1991: 80).

ويعتبر أيضاً هذا الاتجاه أن الانحراف ظاهرة اعتيادية تتصل ببناء المجتمع وبطبيعة حياته الاجتماعية إضافة إلى أن للجنوح وظائف إيجابية أخرى يؤديها؛ فقد اعتبر دوركايم أن للجنوح وظائف إيجابية يقوم بها حيث يدعم ويقوي النظام الأخلاقي؛ وذلك لأنه يضطرنا -في حال وقوعه- إلى إدراك أهمية القوانين والقواعد التي تم انتهاكها، ويضطرنا في أحيان أخرى إلى توضيح وتحديد وتفصيل القوانين الأخلاقية والنظام المعياري (كارة، ١٩٩٢م: ١٠٢-١٠٣).

ويرى أنصار الاتجاه الوظيفي أن اختلاف التنظيم الاجتماعي وغياب التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد الذين تجمعهم أهداف مشتركة قد يقودان في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع وإلى حالة من التفكك الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى فقدان المعايير والقواعد الاجتماعية؛ ما يعرض المجتمع إلى حالة الأنومي أي اللامعيارية وهي الحالة التي تفقد المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمع ما فاعليتها في ضبط وتنظيم

سلوك الأفراد لتحقيق القدر المطلوب من التوافق الاجتماعي (وسوف يتم استعراض هذه النظرية بشكل مفصل لاحقاً).

كما يعتبر أنصار الاتجاه البنائي الوظيفي الأسرة نسقاً اجتماعياً يتكون من أجزاء بينها تكامل وتساند وظيفي، وتتفاعل هذه الأجزاء فيما بينها، وهذا النسق للأسرة يعتبر مؤدياً لوظيفة النسق الكلي للمجتمع أو معوقاً له، حيث يكون مؤدياً لوظيفته داخل النسق الكلي في حالة تحقيقه عملية التوازن في المجتمع، والتي تتحقق في حالة توافر عدد من العمليات، منها معرفة كل فرد من أفراد الأسرة الدور المنوط به إضافة إلى اتفاق أعضاء الأسرة على عدد من المعايير والقواعد الأخلاقية التي تسعى الأسرة فيما بعد إلى ترسيخها وتأكيدها بواسطة عمليتي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي. وفي حالة تحقيق ذلك تصبح الأسرة بناءً تتوقف سلامته على مدى قيام أعضائه بالوفاء بأدوارهم، أما إذا ظهر خلاف ذلك ولم يلتزم أي عضو من أعضاء الأسرة بالدور المنوط به فإن البناء الأسري يصيبه الخلل وتبرز من خلاله مشكلات الانحراف والجريمة وما يصاحبهما من تطرف يتمثل في سلوك عنيف خارج عن الأطر والمعايير المقبولة اجتماعياً.

وباختصار يمكن القول: إن دراسة الإرهاب والعنف والتطرف من منطلق المنهج الوظيفي تقوم على أساس أن الإرهاب والعنف والتطرف سلوك يخالف القواعد والأنماط السلوكية المتفق عليها في المجتمع ما يتطلب معها الضبط والتأديب بتطبيق الإجراءات التدعيمية أو الأدوات الضبطية التي يحددها المجتمع، ويهدف من خلال استخدام أدوات الضبط إلى إعادة التوازن في نظام «البناء» الاجتماعي. وبناءً على ذلك فإن الإرهاب والعنف والتطرف - من وجهة النظر الوظيفية - هو سلوك يؤدي إلى تمزيق العلاقات والأبنية الاجتماعية، وهو نوع من السلوك يحث على الفوضى وإلحاق

الضرر بالنظام. وبالتالي فإن أصحاب المنهج الوظيفي يؤكدون أن العقاب واتباع الإجراءات الإصلاحية إنما هما ضرورة حتمية، ومن أجل تحقيق استمرارية التدعيم والتضامن الاجتماعي أو الردع والعقاب، وكذلك من أجل تحقيق أغراض العلاج والإصلاح. والإرهاب والعنف والتطرف - من واقع النظرية الوظيفة- هو إخفاق أبنية المجتمع المختلفة في تشريب أفراد المجتمع المعايير والقيم التي يرعاها المجتمع، كما أنه في بُعد آخر يعد إخفاقاً لهؤلاء الأفراد في استيعاب معايير المجتمع المختلفة التي تحض على التسامح والوسطية (اليوسف، ٢٠٠٢م: ٢٥).

٢ .١ .٢ اتجاه الصراع والتغير «الماركسي»

جاءت آراء ماركس في الجريمة جزءاً مكملاً لمقولاته المشهورة حول النظام الاجتماعي والرأسمالي والصراع الطبقي فيه؛ حيث نظر إلى ظاهرة الجريمة والانحراف في المجتمعات الرأسمالية عموماً على أنها إفراز من إفرازات الصراع الطبقي بين ملاك وسائل الإنتاج «الطبقة البرجوازية» أصحاب رؤوس الأموال وبين الطبقة العاملة «طبقة البروليتاريا» (الخليفة، ١٤١٣هـ: ١٩).

ومن هذا المنطلق فإن تفسير السلوك المنحرف من خلال المنهج الماركسي ينطلق من محورين أساسيين هما:

١ ـ اعتبار الجريمة ذات علاقة بالفقر سواء أكان مطلقاً أم نسبياً.

٢ ـ اعتبار الجريمة ذات علاقة بمجمل الأوضاع التي تواجه الرأسمالية والاستغلال.

وهناك محاولات كثيرة لتفسير الانحراف والجريمة باستخدام التفسير الاقتصادي الماركسي، كان أبرزها ما قام به العالم الاجتماعي الهولندي

بونجر الذي تناول أسباب الجريمة باستخدام التفسير الاقتصادي الماركسي؛ حيث يرى أنه يمكن إرجاع أسباب الانحراف والجريمة إلى النقاط التالية:

١ - الجريمة لا ترجع إلى أسباب بيولوجية؛ (وبذا فهو ينفي المدرسة البيولوجية للجريمة بزعامة لومبروزو).

٢ - ليست هناك علاقة بين الجريمة والأخلاق.

٣ - البيئة الاجتماعية هي المسئولة عن نشوء مختلف سمات الفرد وبالتالي فالتوزيع غير العادل للثروة والسلطة يخلق الصراع والانحراف والجريمة.

٤ - يؤدي الربح وفائض الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية إلى المنافسة والخسارة والفائدة غير المعقولة ما يتيح مختلف أصناف الانحراف والجريمة.

٥ - نظام الطبقة يؤدي إلى العداوة والحقد والحسد، وقد قسم بونجر الجرائم والانحرافات بناءً على الطبقة التي ينتمي إليها الشخص (كارة، ١٩٩٢م: ٩٧) بحيث تكون هناك جرائم لطبقة البروليتاريا وجرائم الطبقة البرجوازية.

وباختصار يمكن القول: إن الاتجاه الصراعي أو الماركسي يرجع الإرهاب والعنف والتطرف إلى التوزيع غير العادل للثروة والقوة في المجتمع ما يحدث الصراع الدائم بين من يملكون القوة والثروة والذين لا يملكون ذلك. وتستمر مسيرة التاريخ على هذا النطاق بسبب الصراع الطبقي في المجتمع؛ ما يدفع الفقراء والمعوزين بسبب عدم وجود مصادر كافية للدخل إلى الاستمرار في انتهاك السلوك الإجرامي. وقد ترجع هذه النظرية الإرهاب والعنف والتطرف إلى عدم العدالة في المجتمع وسوء التوزيع الذي يدفع البعض إلى الاستمرار في السلوك العنيف.

٢ .١ .٣ منهج التفاعل أو التأثير الاجتماعي المتبادل

ينطلق منهج التفاعل أو التأثير الاجتماعي المتبادل أو المشترك في نظرية الوصم الاجتماعي من أن ما يؤدي إلى خلق المجرم هو الكيفية التي يتعامل بها الآخرون مع الشخص المنحرف، حيث يتحدد تعريف الانحراف من خلال نظرية الوصم الاجتماعي بالتركيز على التعريف الاجتماعي للانحراف.

وبذا يصبح السؤال الأساس هو: كيف تقوم الجماعة بتعريف الجانح وليس مَن هو الجانح، بالإضافة إلى أن الجنوح والانحراف ـ من وجهة نظر هذا المنهج ـ يصبح مجرد تعريف اجتماعي؛ حيث يسهم هذا التعريف بدرجة كبيرة في خلق الانحراف.

ويقوم هذا المنهج على فرضين أساسيين هما:

أ ـ أن الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابتة في المجتمعات؛ لذلك فإن الانحراف ذاته لا يقوم على نوعية الفعل الذي يسلكه الشخص بل على النتيجة التي تترتب عليه أو على ما يطلقه الآخرون من صفة على الفاعل «وهذا ما يسمى الوصم».

ب ـ أن الانحراف عملية اجتماعية تقوم بين طرفين أساسيين هما الفعل المنحرف الذي يصدر عن الفرد الجانح من جهة، ورد فعل الآخرين تجاه هذا الفعل ووصم الفعل بالجنوح.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن مؤسسات الإصلاح الاجتماعي كالسجون والمصحات العقلية ومستشفيات الأمراض النفسية وغيرها تلعب دوراً كبيراً في إلباس الفرد صفة الجنوح والجريمة، كذلك فإن تلك المؤسسات

ـ حسب رأي أنصار هذا الاتجاه ـ لا تقدم أي إصلاح بل إنها تطبع على الفرد وصمة الانحراف بمجرد دخوله إليها .

ويعد عالم الاجتماع الأمريكي إدوارد ليمرت أبرز من يمثل هذا الاتجاه وخير من أوضح فرضياته ومفاهيمه ؛ حيث يرى أن الانحراف في السلوك بصفة عامة هو نتيجة صراع ثقافي تظهر آثاره في التنظيم الاجتماعي في المجتمع . ويرى أيضاً أن مثل هذا الانحراف يمكن أن يحدث على مستويات ثلاثة :

المستوى الأول : الانحراف الفردي : هو نتيجة ضغوط نفسية داخلية تؤثر مباشرة على الفرد فتدفعه للانحراف .

المستوى الثاني : الانحراف الاجتماعي : هو الذي يحدث نتيجة تنظيم اجتماعي مثل عصابة ترى أن الانحراف سلوك سوي أو مجموعة من الشواذ .

المستوى الثالث : الانحراف الظرفي : ينشأ نتيجة التعرض إلى بعض الضغوط البيئية أو العوامل الظرفية التي لا تترك للفرد فرصة كبيرة للتريث والاختيار بين السلوك السوي والسلوك المنحرف .

والانحراف بأشكاله الثلاثة لا يحدث فجأة ولكنه يحدث بالتدرج بمحاولات أولية ، وقد وضع ليمرت عدة مراحل لتبلور واكتمال السلوك المنحرف على النحو التالي :

١ ـ يرتكب الفرد سلوكاً منحرفاً كبادرة لاختبار رد فعل المجتمع إزاء هذا السلوك .

٢ ـ يرد المجتمع على التصرفات بالمعاقبة .

٣ـ يقوم الفرد بارتكاب انحرافه الثاني ولكن بنسبة أو كمية أكبر من الانحراف الأول.
٤ـ يقوم المجتمع بالرد على الانحراف الثاني بعقوبة أشد ورفض أقوى من الأولى.
٥ـ يزداد الانحراف مصحوباً بشعور الكراهية والعدوان على أولئك الذين يمارسون العقاب.
٦ـ يقوم المجتمع بردوده الفعلية الرسمية التي تضفي على الفاعل المجرم صفة الانحراف.
٧ـ يزداد الانحراف لمجابهة المجتمع الذي أعطاه الوصم بالانحراف.
٨ـ في هذه المرحلة يقبل المنحرف صفة الانحراف مع محاولة التكيف والتوافق مع مركزه الاجتماعي الجديد كفرد منبوذ من المجتمع.

ويشير ليمرت إلى أن مضمون هذه الأفعال وردود الفعل التي تبدأ من السلوك الأولي لتنتهي إلى السلوك الجانح الثانوي ثم الكامل تتباين تبايناً كبيراً وفقاً لصفة الانحراف وللفرد المنحرف وللمضمون الاجتماعي الذي يحدث فيه السلوك المنحرف (الدوري، ١٩٩١م) وبذا فالإرهاب والعنف والتطرف ـ حسب هذه المدرسة ـ هو نتاج للتفاعل الاجتماعي بين هذه المجموعات، وتعلمها أساليب رفض الحوار مع المجتمع من بعضها البعض.

بعد أن استعرضنا الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع و فسرنا من خلالها الإرهاب والعنف والتطرف فإننا سوف نستعرض أبرز نظريات علم الإجرام التي انبثقت عن المدارس الثلاث التي تم استعراضها سابقاً في الصفحات التالية:

٢ . ٢ الأسباب الاجتماعية للانحراف.. قراءة سوسيولوجية

أشرنا فيما سبق أن العلماء الاجتماعيين يرجعون الأسباب الاجتماعية للسلوك الإجرامي إما إلى اختلالات في التنظيم الاجتماعي؛ ما يسبب الانحراف عن السلوك السوي، وإما إلى أنماط السلوك والتفاعل داخل البناء الاجتماعي الذي يفرز بدوره أنماط السلوك المنحرف. ومن هذا المنطلق فإن الانحراف من وجهة نظر بعض العلماء الاجتماعيين يمكن تقسيمه إلى قسمين: موضوعي وذاتي، حيث يبرز النوع الأول من الانحراف نتاجاً للبيئة والمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الشخص المنحرف، كما يبرز الانحراف الذاتي من زاوية التقويم الذاتي للسلوك المتمثل في عوامل ترجع الانحراف إلى ردود الفعل الذاتية حيال السلوك ممثلة في جانبها الرسمي أو غير الرسمي أو إلى أنماط ذاتية نابعة من عوامل التقليد والمحاكاة للأقران.

وسوف تتم مناقشة نظريات السلوك الإجرامي في أبعادها الاجتماعية «السوسيولوجية» من واقع هذين التقسيمين:

٢ . ٢ . ١ الانحراف وكونه نتاجاً موضوعياً

هذا النوع من الانحراف مرتبط بضغوط البيئة الاجتماعية الضاغطة على سلوك الأفراد والتي قد تدفعهم إلى ارتكاب السلوك المنحرف كنمط من أنماط الأمراض الاجتماعية التي تصيب البناء الاجتماعي. وسوف يتم استعراض مجموعة من النظريات الاجتماعية التي تندرج تحت هذا الإطار على النحو التالي:

نظرية التفكك الاجتماعي

ترعرعت نظرية التفكك الاجتماعي في أحضان نظرية الإيكولوجيا الإنسانية التي طورها بارك وبرجس لدراسة البيئة الحضرية .

وقد فسر هذا الاتجاه الأبعاد الاجتماعية لمفهوم التفكك تفسيراً عمرانياً ؛ إذ جعل هذه الأبعاد نتيجة عمليات تمر بها المدينة ، ثم فسر السلوك المنحرف بعد ذلك على أساس افتراض ارتباط السلوك المنحرف بأوضاع معينة تنشأ نتيجة لعملية نمو المدينة .

ومن الذين استخدموا مفهوم البيئة «الإيكولوجيا» في تفسير الجريمة والانحراف «كليفورد شو» حيث ينظر إليهما باعتبار أنهما نتيجة لا مفر منها لتوسع المدينة وامتدادها وهو ينظر إلى بعض العوامل مثل الظروف السكنية السيئة والازدحام وانخفاض مستويات المعيشة والصراعات الاجتماعية والسلالية على أنها أمراض «تعكس نمط الحياة في الجماعة المحلية» أكثر من كونها عوامل تسهم إسهاماً مباشراً في الجريمة والانحراف . ويرى شو أنه حتى الأسرة المفككة والعصابة الجانحة اللتين غالباً ما يعتقد أنهما من العوامل الأساسية للانحراف إنما تعكسان صورة لما هي عليه الأوضاع في المجتمع المحلي (عبدالحكيم ، ١٩٨٣م : ٧٥ـ٧٦) .

وقد قام (شو) بمساعدة زملاء له في دراسة شهيرة حول ظاهرة الانحراف في مدينة شيكاغو ، واتضح من هذه الدراسة أن الانحراف يتركز في مناطق محددة حيث تزداد نسبة الانحراف في وسط المدينة وتقل كلما ابتعدنا عن وسط المدينة ، وقد لوحظ أن ٢٥٪ من أطفال وسط المدينة سبق أن أدرجت أسماؤهم في سجلات الشرطة كأطفال منحرفين في حين لا تزيد النسبة المماثلة في المناطق الأخرى عن ١٪ فقط . وقد لوحظ أن سكان

هذه المناطق يعانون من مستوى معيشي متخلف وسريع التغير؛ ما يوقعهم في مجموعة من الصراعات النفسية والثقافية. ويطلق (شو) على هذه المناطق «مناطق الجناح» ويشير إلى أن الظروف القائمة داخل هذه المناطق المتخلفة تجعل سيطرة المجتمع على أبنائه ضعيفة أو تضعف من أساليب الضبط الاجتماعي إلى درجة عدم التزام هؤلاء الأبناء بالامتثال لمعايير الثقافة المقبولة داخل المجتمع؛ ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين التفكك الاجتماعي وضعف الروابط الاجتماعية وظاهرة الانحراف (السمالوطي، ١٩٨٣م: ٨٠-٨٢)، ويمكن استخدام هذه النظرية لتفسير الانحراف والتطرف من خلال ما تؤكده الكثير من الدراسات الاجتماعية من أن الإرهابيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

نظرية الاغتراب

ترجع الجذور الأولى لمفهوم الأنومي لكتابات دوركايم الذي مر مفهوم الأنومي لديه بمرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الأولى في دراسته عن تقسيم العمل، والمرحلة الأخرى في دراسته عن الانتحار؛ ففي كتاباته عن تقسيم العمل تحدث عن العلاقة بين الفرد والمجتمع وتحدث عن نوعين من التضامن، النوع الأول سماه التضامن الآلي وهو الذي يقوم على مبدأ التماثل بين أعضاء المجتمع؛ حيث يتماثل الأفراد في هذا النمط من المجتمعات ويتشابهون في الكثير من الخصائص الاجتماعية. أما النوع الآخر فهو التضامن العضوي الذي يقوم على التمايز بين أعضاء المجتمع.

والظاهرة الأساسية عند دوركايم هي ظاهرة تقسيم العمل؛ وذلك لأنها ترتبط بالبناء الاجتماعي وتعبر عن طبيعته في اتساق الدين والأخلاق والاقتصاد، وظاهرة تقسيم العمل كما يراها دوركايم لا تخلقها الإرادة

الفردية ولكن يفسرها دوركايم بحجم وكثافة السكان، حيث يرى دوركايم أنه عندما يزداد المجتمع نمواً وتطوراً تزداد درجة تقسيم العمل وتزداد النظم تعقيداً فتنشأ حالة من الافتقار إلى التكامل والتلاؤم المتبادل بين الطوائف المختلفة، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد التمايز وعدم التجانس بين أعضاء المجتمع، وينقص من قدراتهم على تحقيق التضامن وعلى خلق اتصالات إيجابية بينهم. كما يضعف القوى الاجتماعية ويسلخ عن السلطة الأخلاقية للعقل الجمعي مغزاها في نفوس الناس، وهذه الحالة تدعى حالة الأنومي وهي تعني الافتقار إلى القواعد والقوانين.

وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل مفهوم الأنومي التي برزت في كتابات دوركايم حول تقسيم العمل. أما المرحلة الأخرى فقد برزت في كتاباته حول الانتماء حيث يرى أن الانتماء هو ظاهرة اجتماعية يجب تفسيرها بظاهرة اجتماعية أخرى. وقد فسر ظاهرة الانتحار بأنها مرتبطة بقضية التضامن الاجتماعي داخل المجتمع. حيث يرى أن الانتحار في واقع الأمر لا يخرج عن ثلاثة أنماط أساسية تفسر في مجملها بظواهر مرتبطة بشدة الترابط الاجتماعي أو ضعفه داخل بناء وثقافة المجتمع محل الظاهرة المدروسة. ويصنف دوركايم أنماط الانتحار وأشكاله إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي:

١ ـ الانتحار الأناني

يحدث هذا الانتحار بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن المجتمع؛ حيث لا يجد الفرد من يسانده عندما تحل به أي مشكلة فيصبح المقرر الوحيد لشؤونه الخاصة وتصبح قضية الخطأ والصواب من القضايا التي يحددها الفرد نفسه؛ ولذلك سمي هذا النوع الانتحار الأناني، وهو

انعكاس لضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع (الدوري، ١٩٩١م: ٧٥).

٢ ـ الانتحار الإيثاري

هذا النوع من الانتحار يحدث عندما يكون الفرد مرتبطاً بالجماعة ارتباطاً وثيقاً وقوياً؛ ومن ثم يكون هذا الفرد مندمجاً ومتضاماً مع الجماعة وتصبح قواعد الجماعة وقيمها بمثابة قيم الفرد الخاصة؛ فالانتحار الإيثاري يعد نتيجة مباشرة للتضامن الاجتماعي على العكس من الانتحار الأناني حيث تنفصل إرادة الفرد عن إرادة الجماعة، أما في الانتحار الإيثاري فنجد أن الفرد مندمج مع إرادة الجماعة وينفذ أوامر الجماعة وتعليماتها وهي الجماعة التي ينتمي إليها ويكون على استعداد بأن يضحي بنفسه في سبيل مصلحة الجماعة.

٣ ـ الانتحار الأنومي

ويحدث هذا النوع من الانتحار عندما ينحل البناء الاجتماعي والثقافي والأخلاقي للمجتمع، ويظهر هذا النوع من الانتحار عادة عندما تكون هناك أزمة اقتصادية بجميع أشكالها وكذلك عندما يحدث انهيار للنظام السياسي. كما توجد حالات الانتحار عندما يكون النظام أو البناء الاقتصادي مزدهراً، وعندما يحدث أي خلل في توازن البناء الاجتماعي، كما يحدث عندما تكون هناك هوة كبيرة بين ما هو مرغوب وما هو حادث وهذا متعلق بطموح الشخص عندما تتسم مستويات الطموح بعدم التحديد، وتحدث هوة كبيرة أو فراغ بين ما يطمح إليه الإنسان وبين ما يستطيع تحقيقه بالفعل (عبدالحكيم، ١٩٨٣م: ٩٠ـ٩٢).

والحقيقة أن أفكار دوركايم في تفسير ظاهرة الانتحار قد فتحت آفاقاً علمية جديدة لظهور فرع جديد من فروع علم الاجتماع لدراسة الانحراف والسلوك الانحرافي حيث تبنى أفكار دوركايم بعض علماء الاجتماع المعاصرين.

وعلى سبيل المثال قام ميرتون بتناول فكرة دوركايم في الانتحار وأكسبها طابعاً نظرياً جديداً في مجال تفسير السلوك الجانح وخرج بنظرية متوسطة المدى لتفسير السلوك المنحرف، حيث يرى أن السلوك المنحرف في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، ولكنها على العكس من ذلك تشكل انحرافاً اجتماعياً هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع التي تشجع على نشوئه وتطويره.

ويشرح ميرتون فكرته بالقول إن هناك عنصرين أساسيين في ثقافة المجتمع ونظمه الاجتماعية هما:

١ - الأهداف التي ترسمها الثقافة لأفراد المجتمع؛ حيث يشترك في هذه الأهداف جميع أفراد المجتمع ويطمحون في تحقيقها.

٢ - الوسائل الاجتماعية المشروعة التي تتيح للأفراد تحقيق أهدافهم بطريقة مشروعة.

وتبرز المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الانحراف عن السلوك السوي عندما يختل التوازن بين هذه الأهداف وبين وسائل تحقيقها في أي مجتمع من المجتمعات؛ ما يعرض المجتمع إلى حالة اضطراب وعدم استقرار وعدم تنظيم وبروز الانحرافات.

وقد ضرب ميرتون مثلاً بالمجتمع الأمريكي المعاصر لتفسير حدوث مثل هذا الاختلال؛ فالمجتمع يصنع لأفراده أهدافاً كبيرة، ولا يتيح لهم من

الجهة الأخرى الفرص المتساوية لتحقيق تلك الأهداف . وبطبيعة الحال فإن الأفراد عندما يجدون أنفسهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم المشروعة بالوسائل المشروعة فإنهم سوف يبحثون عن وسائل جديدة لتحقيق أهدافهم بشكل غير مشروع ؛ ما يشكل خلفية معينة لنشوء السلوك الانحرافي على نطاق واسع .

ولوصف تأقلم الأفراد مع ما وضعه المجتمع من أهداف وما حدده من وسائل مشروعة لتحقيق تلك الأهداف فقد حدد ميرتون خمسة أنماط لذلك التأقلم وهي على النحو التالي :

١ ـ التوافق : ويعني قبول الفرد الأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع وقبول الوسائل المشروعة اجتماعياً لتحقيق هذه الأهداف . إن هذا النمط هو الشكل السلوكي الأكثر انتشاراً في معظم المجتمعات الإنسانية والقوة الكامنة وراء استقرار تلك المجتمعات وغياب الظاهرة الانحرافية فيها . ومع غياب التوافق بين الأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع يشعر الأفراد بالضغط (الأنومي) ، وللتخلص من هذا الضغط فإنهم يلجأون إلى إحدى الطرق الأربع التالية التي ينتج عنها أربعة أشكال رئيسية للانحراف الاجتماعي هي :

٢ ـ عملية الابتكار التي تعني قبول الأهداف التي حددها البناء الثقافي للمجتمع ورفض الوسائل المشروعة لتحقيقها .

٣ ـ التعلق بالطقوس ويتمثل في قبول الأفراد الوسائل المشروعة في تحقيق الهدف ولكن دون وجود أي نوع من الأهداف .

٤ ـ الانسحابية وهي تقوم على أساس رفض الأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع ، ومثل هذه الفئة مدمنو المخدرات .

٥ ـ العصيان والتمرد وهما رفض الأهداف والوسائل المشروعة والسعي لابتكار أهداف ووسائل مشروعة جديدة مختلفة عن أهداف ووسائل المجتمع (اليوسف، ٢٠٠٢م: ٣٧ـ٤٣).

والسلوك الإجرامي ـ وفقاً لهذه النظرية ـ يختلف باختلاف نمط الأنومي نفسه؛ ففي حين تنتشر جرائم السرقة بين الابتكاريين يلاحظ انتشار إدمان المخدرات والخمور لدى الانسحابيين بينما تشيع جرائم تخريب الممتلكات ونشر الفوضى الاجتماعية لدى الثوار والعصاة. وقد تفسر هذه النظرية الإرهاب والعنف والتطرف من خلال التأكيد على أن الإرهابيين يشعرون أنهم قد أغلقت أمامهم الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المجتمعية من خلال عدم توافر الفرص الوظيفية أو عدم القدرة على الاندماج في ثقافة وبناء المجتمع؛ ما يفرز مشاكل الانسحاب التي تمثل نمطاً من أنماط عدم المعيارية ـ حسب ميرتون.

نظرية كلاورد وأوهلين

تستند محاولة كلاورد وأوهلين إلى إيجاد التأليف بين اتجاهين كلاسيكيين في تفسير الجريمة هما:

أ ـ نظرية الأنومي التي تهتم بتحديد المصادر الاجتماعية للانحراف.

ب ـ نظرية المخالطة الفارقة التي تهتم بانتقال أسلوب الحياة الإجرامية إلى الأفراد والجماعات خلال عملية التعلم ومعاشرة الجماعات الإجرامية.

حاول هذان الباحثان أن يضيفا بعداً آخرَ إلى نظرية الأنومي بإدخالهما فكرة بناء الفرصة؛ ذلك أنه إذا كانت نظرية الأنومي تهتم اهتماماً خاصاً بالضغوط الدافعة إلى الجناح التي تنبع من عدم الالتقاء بين الأهداف التي

تحض عليها الثقافة والطرق المقدرة اجتماعياً لتحقيقها بحيث إنها تهتم بالتفاوت القائم بين من يشغلون أوضاعاً معينة في البناء الاجتماعي مما يتعلق بمدى توافر الوسائل المشروعة أمامهم لتحقيق هذه الأهداف فإنه من الضروري كذلك أن يضاف إلى ذلك بعد آخر هو مدى توافر الفرص أمام بعض الجماعات التي تشغل أوضاعاً معينة في البناء الاجتماعي لتحقيق أهدافها بالوسائل المشروعة؛ حيث يرى هذان العالمان أن تحقيق الأهداف الثقافية بالوسائل غير المشروعة اجتماعياً تحكمه اعتبارات يمثلها البناء الاجتماعي، وهي متعلقة بالتفاوت في وجود الفرص الميسرة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق غير المشروعة تماماً، كما يحكم تحقيق هذه الأهداف الفرص الميسرة لتحقيقها بالطرق والوسائل المشروعة. والحقيقة أن بعد الفرصة متغير مهم لتفسير الإرهاب والعنف والتطرف؛ فالإرهابيون قد تكون توافرت لهم الفرص المناسبة لممارسة سلوك العنف؛ مما يجعلهم يستمرون في السلوك العنيف (اليوسف، ٢٠٠٢م: ٢٧).

نظرية الثقافة الفرعية الجانحة

تدور نظرية الثقافة الفرعية الجانحة حول فكرة أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا يتميزون عن سواهم من أفراد الطبقة الاجتماعية الوسطى بخصائص ثقافية معينة تدفعهم وتشجعهم على ارتكاب السلوك المنحرف. وترتبط هذه النظرية باسم كل من ألبرت كوهن وولتر ميلر. وترجع هذه النظرية الانحراف إلى طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع؛ حيث استفاد منظرو هذه النظرية من بعض مفاهيم نظرية الأنومي سابقة الذكر. يفسر «كوهن» الانحراف بوصفه حصيلة تناقض بين نوعين من القيم والمعايير؛ أحدهما تلك المعايير والقيم الخاصة بالطبقة الوسطى

والآخر تلك المعايير التي تتصل بتلك الطبقات العاملة المحرومة الأخرى. وتشكل معايير الطبقة الوسطى الهيكل العام للثقافة التي تسود المجتمع الكبير وأما الأخرى فهي تشكل الهيكل الفرعي الآخر لثقافة سفلية فرعية تستمد أصولها من الثقافة العامة للمجتمع الكبير ولكنها تأخذها بشكل معكوس ينسجم مع أهدافها ويوافق غاياتها ويلائم طبيعة العلاقات الاجتماعية الخاصة القائمة بين أفراد هذه الثقافة الفرعية الهامشية.

ويمكن إيجاز أبرز فرضيات هذه النظرية على النحو التالي:

- أن انحراف الأحداث في الطبقة الدنيا يرجع إلى إحباطهم الشديد بسبب شعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا يولدون بها. وحيث إن الثقافة المسيطرة في المجتمع هي ثقافة الطبقة الوسطى فإنهم لا يستطيعون التكيف السليم معها وبالتالي يكون الانحراف.
- أن معايير التقدم والصعود في السلم الاجتماعي مرتبطة بتمثل قيم الطبقة الوسطى في المجتمع والالتزام بمعاييرها والمساهمة الفعالة والجادة في نشاطاتها بل والمشاركة الوجدانية لخدمة أهداف هذه الطبقة في الحياة.
- تتميز القيم والمعايير التي تشيع بين أفراد الطبقة المتوسطة في الرغبة في الصعود إلى أعلى وتحمل المسؤولية الشخصية لكل فشل أو نجاح، وتأجيل الرغبات حتى يحين موعد تحقيقها واحترام الوقت والتخطيط السليم.
- حيث إن الصفات المذكورة بعاليه لا تتوافر في أبناء الطبقة الدنيا بسبب نمط التنشئة الاجتماعية التي يمرون بها؛ مما يجعلهم يفشلون في تحقيق الطموح الذي يصبون إليه.

- بما أن المجتمع يخضع أبناء الطبقة العاملة إلى قيم الطبقة الوسطى وفقاً لمعايير هذه الطبقة التي لم يعهدها أبناء الطبقة الدنيا في تنشئتهم السابقة؛ لذلك يجدون أنفسهم في منزلة اجتماعية أقل من غيرهم نتيجة عدم قدرتهم على المنافسة في ثقافة وقيم لم ينشأوا عليها.
- نتيجة لذلك يشعر أبناء الطبقة الدنيا بعدم الجدوى في السعي وراء طموحات لا يستطيعون تحقيقها من خلال انتمائهم إلى طبقتهم الدنيا ولذلك يخلدون إلى اقتناعهم بالبقاء حيث هم.
- يشكل هذا الشعور بعدم استطاعتهم مجاراة ثقافة الطبقة الوسطى السبب الجوهري في نشوء الانحراف وعصابات الأطفال الجانحة؛ حيث يسعى هؤلاء الأطفال إلى تنظيم أنفسهم في تنظيمات اجتماعية تجمع أفراداً متجانسين في غالبية خصائصهم الفردية وظروفهم الاجتماعية ويعانون من إحباطات متشابهة.
- يصبح السلوك المنحرف الذي يصدر عن أفراد العصبة الجانحة جزءاً من ثقافة سفلية فرعية ينتمي إليها الطفل الجانح؛ لأنها تحقق بالنسبة له ما لم يستطع تحقيقه في إطار الطبقة العاملة، وما لم يستطع تحقيقه خلال تنشئته الاجتماعية المتصلة بهذه الطبقة، وبذا يصبح الانحراف والجنوح محاولة للتوافق مع معايير طبقة جديدة لم يعهدها الطفل الجانح في إطار العيش في طبقته؛ ولذلك فإن انحراف المراهقين هنا يمثل ثورة على معايير الطبقة الوسطى وثقافتها من قبل أبناء الطبقة العاملة (Gullen, 1983: 60).

ومجمل القول أن هذه النظرية تقوم على فرضية التناقض القيمي الذي يقوم بين ثقافتين إحداهما ثقافة عامة والأخرى سفلية فرعية تقوم على هامش الثقافة العامة ممثلة في ثقافة أبناء الطبقة العاملة.

ووفقاً لميلر فإن العناصر الأساسية لثقافة الطبقة الدنيا (العاملة) التي تقود إلى الانحراف تتمثل فيما سماه ميلر الاهتمامات المحورية التي حددها في ستة اهتمامات أساسية هي :

١ ـ صنع المشاكل والشغب : يتضمن ذلك الاصطدام مع المسئولين عن الأمن كما يتضمن الأنشطة الجنسية المصحوبة بالسكر والإدمان .

٢ ـ القوة وشدة المراس : يشمل الاهتمام بالشجاعة والقوة الجسمانية والمبالغة في إبراز السمات الذكورية .

٣ ـ الدهاء والمكر : يتمثل في التغلب على الشخص المنافس بالقدرات العقلية .

٤ ـ الدهشة والسرور : يتضح من خلال الاهتمام بإبراز النشوة والسرور الذي يشعر به الجانح في تعاطي الخمور ولعب القمار وممارسة الجنس .

٥ ـ القدر : يتمثل في شعور المنحرف بأن مستقبله ليس في متناول يديه كما أنه ليس بالضرورة خاضعاً للقوى الدينية وإنما لأسباب حتمية أو بسبب السحر .

٦ ـ الاستقلالية : يرى ميلر أن هذا الاهتمام يحتوي على عناصر متناقضة ؛ فهي تعني ظاهرياً بالنسبة لأفراد العصابة الاستقلال عن الضوابط الخارجية كالالتزامات في العمل أو الالتزامات المنزلية ، بينما تعني داخلياً خلاف ذلك ، وربما تعني أيضاً لجوء المنحرف إلى الانطواء والعزلة فترة ما بعد مرحلة من صنع المشاكل والدهشة والسرور .

ويرجع ميلر أسباب الانحراف لدى أبناء الطبقة الدنيا إلى غياب دور

الأب في الأسرة وقيام الأم بذلك، بالإضافة إلى أن الانخراط في عصابة من المنحرفين يساعد المنحرف على تطوير وتنمية الحاجات والسلوكيات التي تتفق مع الاهتمامات المحورية للطبقة الدنيا؛ وبذا فإن انحراف أبناء الطبقة الدنيا لا يرجع إلى اضطرابات نفسية يعيشونها حيث يرى ميلر أن المنحرفين يمثلون الشباب الأكثر قدرة في الحي من حيث القدرات الجسمية والشخصية (الخليفة، ١٤١٣هـ: ٢٥)، وقد تساعد مثل هذه النظرية في تفسير الإرهاب والعنف والتطرف من خلال الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للإرهابيين الذين قد يكونون ساروا في الخطوات نفسها التي تشير إليها نظرية الثقافة الفرعية الجانحة.

٢ .٢ .٢ الانحراف وكونه نتاجاً للتقويم الذاتي

غالبية النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك المنحرف التي استعرضتها عالجت قوى البناء الاجتماعي وإسهامها في إنتاج الجريمة، وهذه النظريات في مجملها تعد الجريمة سلوكاً يخالف نظام القيم الثقافية العامة أو سلوكاً يخالف المعايير التي يشترك فيها غالبية المواطنين في المجتمع؛ حيث ترى هذه النظريات أن مثل هذه المخالفات تطيح بالتوازن الاجتماعي في المجتمع ما يحدث الانحراف والجريمة، أما الاتجاه الذي سوف نناقشه في هذا الجزء من البحث فهو الاتجاه الذي يعنى بدراسة السلوك المنحرف كنتاج للتعريف الاجتماعي لمفهوم السلوك المنحرف؛ حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن الانحراف هو حصيلة حكم اجتماعي يقع على أشخاص معينين من قبل العامة من الناس ويوصمون بالانحراف أو نتيجة التقليد والمحاكاة للآخرين. وسوف يتم استعراض أبرز أطروحات هذا الاتجاه في الصفحات المقبلة:

٢ .٢ .٣ الانحراف وكونه نتاجاً للوصم الاجتماعي

يرجع أصل نظرية الوصم إلى ما كتبه تاننبوم عام ١٩٣٨م عن أن ما يؤدي إلى خلق المجرم إنما هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون؛ حيث أشار إلى أن تلك الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلازمها من تأثير وتأثر متبادل مشترك إنما تؤدي إلى تأكيد الشر والإثم أو المبالغة في تصويرهما؛ حيث يرى أن عملية صنع المجرم تحتوي على عناصر تشمل وضع علامات وألقاب وتعريفات وفعل وشرح تقوم الجماعة بإلصاقها على الأفراد. وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها؛ حيث إنها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف وأيضاً تأكيد نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه (Tannenbaum, 1983:85 -87).

ومن أوائل المتعلقين بمفهوم الوصم من اللاحقين لتاننبوم عالم الاجتماع الشهير إدوارد ليمرت الذي يرجع الانحراف في السلوك بصفة عامة إلى آثار الخبرة الناشئة عن الوصم الاجتماعي.

أما العالم الآخر الذي له إسهامات مهمة في مجال الوصم الاجتماعي فهو هوارد بيكر الذي يرى أن الجماعات البشرية هي التي تخلق الانحراف عن طريق صنع القواعد التي يتكون الانحراف نتيجة خرقها؛ حيث يطبق القانون على بعض الأشخاص الذين يصمهم المجتمع بوصمة الانحراف ويوصفون بالخروج على القانون؛ ومن هنا لا يصبح الانحراف نفسه صفة للفعل الذي يرتكبه الشخص بل نتيجة لما يطبقه الآخرون عليه من القواعد؛ أي نتيجة وصم الشخص من قبل الآخرين كمذنب؛ حيث يقع على الشخص ليكون منحرفاً والفعل الذي ارتكبه انحرافاً. فالأشخاص الذين

يرتكبون الأفعال المخالفة للمعايير أو القواعد السوية للمجتمع لا يصبحون منحرفين إلا بعد أن يتعرضوا لوصمة الانحراف والخبرة الناشئة عن مثل هذه الوصمة (Becker, 1963: 60) .

وباختصار يمكن القول : إن أهم عناصر عملية تكوين السلوك المنحرف -من وجهة نظر هذه النظرية- هو الخبرة الناشئة لدى الشخص بعد القبض عليه وما يتعرض له من عملية دمغه أو وصمه بوصمة الانحراف بما يجعلها العلامة الفارقة لدى الشخص والتي تمثل المقام الأول فوق كل الصفات الأخرى التي يحتلها الفرد في مجتمعه وتؤدي إلى ممارسة السلوك الإرهابي .

٢ . ٢ . ٤ نظرية الاختلاط التفاضلي «الارتباط المتغاير»

تعد هذه النظرية بحق أول نظرية اجتماعية ذات منهج علمي واضح وفرضيات علمية محددة في مجال تفسير السلوك الإجرامي والمنحرف كسلوك اجتماعي يمكن أن يتعلمه الفرد كأي سلوك اجتماعي آخر . والحقيقة أن موضوع تعلم السلوك الاجتماعي بوجه عام والسلوك الإجرامي بوجه خاص سبق أن تناوله الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي «تارد» من خلال نظريته «التقليد» حيث يرى تارد أن جميع أنماط السلوك تتكون بتأثير مثال يحتذى وفعل يندفع الناس إلى النسج على منواله ، والتقليد عند تارد يتم وفق قوانين ثابتة وهذه القوانين الثلاثة هي :

١ ـ يقلد الناس بعضهم بعضاً كلما كانت صلاتهم أكثر عمقاً .

٢ ـ ينتقل التقليد من الأعلى إلى الأسفل ومن الأدنى إلى الأعلى ؛ أي يقلد الصغير الكبير والفقير الغني .

٣ ـ قانون الاندماج أو قانون تداخل الموضات والعادات وتزاحمها وحلول بعضها محل البعض الآخر؛ فالقتل بالسكين كان عادة عرفتها أكثر الشعوب. وحين ظهرت موضة القتل بالمسدس زاحمتها وصارت أكثر انتشاراً منها.

ويعتقد «تارد» أن السلوك الإجرامي لا يشكل سمة أو مرضاً ينتقل إلى الإنسان بالوراثة بل هو مهنة يتعلمها الإنسان من خلال اختلاطه بالآخرين وتقليده لهم وذلك حين يختار لنفسه مثلاً معيناً يحذو حذوه.

والسلوك الإجرامي بهذا المعنى يشكل مهنة قد لا تختلف عن أية مهنة أخرى إلا من حيث محتواها الإجرامي فحسب.

أما نظرية الاختلاط التفاضلي أو الارتباط المتغاير فهي تشكل تطويراً منهجياً آخر لشرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي بطرق التعلم من الآخرين أو من خلال الاختلاط بالمجرمين، وتعلم الأنماط الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة وحميمة. وقد ظهرت أولى فرضيات هذه النظرية في كتاب «مبادئ علم الإجرام» للأستاذ الأمريكي سذرلاند منذ عام ١٩٣٩م والتدريب على السلوك الإجرامي في نظر «سذرلاند» يتطلب ما يلي:

١ ـ التدريب على فن ارتكاب الجريمة؛ أي الطرق والوسائل التي يحتاج إليها الفرد لكي يمارس وينفذ الجريمة، وهذا ما يسميه سذرلاند «التفسير الميكانيكي».

٢ ـ التدريب على فن التصرفات وتوجيه الدوافع والميول لارتكاب السلوك الإجرامي واستعداد الشخص لتعلمها كما يتعلم فن ارتكابها. فإذا كان الأشخاص الذين يحيطون بالفرد يحترمون

القوانين فإنهم بذلك يوجهون الشخص إلى الطريق السوي وإذا كان المحيطون بالشخص لا يحترمون القوانين المحيطة بهم فإنهم يوجهون ميول ودوافع الشخص إلى طرق تخالف القوانين، وهذا ما يسميه سذرلاند التفسير التاريخي أو التكويني.

ويمكن إيجاز الخطوات التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي - حسب نظرية سذرلاند - فيما يلي:

١ - يعد السلوك الإجرامي سلوكاً مكتسباً أو متعلماً، وهذا ينفي فكرة وراثة السلوك الإجرامي.

٢ - يتعلم السلوك الإجرامي من خلال الاختلاط بأشخاص آخرين من خلال عملية اتصال ويتضمن الاتصال بالآخرين المقولة أو المحادثة والإشارات والحركات.

٣ - يتم تعلم الجزء الأساس للسلوك الإجرامي داخل الجماعات الأولية ذات العلاقة الحميمة، وهذا يقلل من أثر وسائل الاتصال العامة مثل السينما والصحافة والتلفزيون وغيرها.

٤ - عندما يتم تعلم السلوك الإجرامي نجد أن عملية التعلم تتضمن شقين هما:

أ - تعلم فن ارتكاب الجريمة الذي قد يكون بسيطاً وقد يكون معقداً.

ب - تعلم الاتجاهات والدوافع والميول وتعلم تبرير التصرف العدواني والسلوك الجانح.

٥ - عملية التعلم للدوافع والميول تعتمد على الأشخاص المحيطين بالفرد، فإذا كانوا معادين للأنظمة كان التأثير سلبياً، وإذا كانوا غير معادين للأنظمة كان التأثير إيجابياً.

٦ - ينحرف الشخص حين تترجح له كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي تحبذ الالتزام بها.

٧ - الاختلاط التفاضلي يختلف حسب التكرار والاستمرار والأسبقية والعمق، وتعني الأسبقية أن الاتصال في المراحل الأولى من حياة الطفل يكون تأثيره أقوى وأدوم من الاتصال في المراحل المتقدمة؛ حيث تبدو أهمية الأسبقية في حياة الشخص عندما يقف موقف الاختيار بين السلوك السوي والسلوك المنحرف. أما عمق العلاقة فيقصد به عمق العلاقة التي تحتلها الجماعة المؤيدة للإجرام أو المخالفة له عند الشخص المتعلم لهذا السلوك المنحرف.

٨ - تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاتصال بالنماذج الإجرامية كل الآليات التي يتضمنها أي نوع من أنواع التعلم. وهذا يعني أن تعلم السلوك الإجرامي لا يقف عند حد مجرد المحاكاة أو التقليد وإنما يتضمن تكوين الاتجاهات والدوافع والأساليب وفن ارتكاب الجريمة.

٩ - السلوك الإجرامي يعبر عن الحاجات أو القيم ولكن السلوك الإجرامي لا يمكن أن يفسر بهذه القيم أو الحاجات؛ لأن القيم أو الحاجات تصلح لتفسير أصل السلوك لا صفته، وكل سلوك سوي أو غير سوي يعبر عن حاجة أو قيمة عامة؛ فالرجل الشريف الذي يعمل لإشباع حاجاته المادية يشبه في ذلك الرجل غير الشريف الذي يسرق لكي يشبع حاجاته المادية أيضاً (Siegel and Senna, 1988: 128 - 132) أما علاقة هذه النظرية بالإرهاب والعنف والتطرف فتنبع من فكرة أن تكرار الاختلاط واستمراريته وأسبقيته وشدته وعمقه إنما تؤدي إلى اكتساب الإرهابي مختلف الخبرات الانحرافية

وتأصلها لديه؛ وبالتالي إحلالها محل الخبرات الموافقة للقانون.

وبذا فالإرهابيون هم من الأفراد الذين يتميزون بوجود أصدقاء لهم إرهابيين معتادين على السلوك العنيف يؤكدون لديهم الخبرات السالبة التي تدفع إلى انتهاك القانون والخروج على النظام.

٢ . ٢ . ٥ نظرية الانجراف

نظرية الانجراف التي قدمها العالم ديفيد ماتزا تعد من النظريات المتوسطة (وسطى) لتفسير طبيعة السلوك المنحرف؛ حيث يحاول العالم ماتزا التوفيق بين مدرستين فكريتين متناقضتين في مجال علم الإجرام هما المدرسة الكلاسيكية التي تعتقد بالحرية المطلقة والمدرسة الوضعية التي تؤمن بالجبرية في مجال السلوك؛ حيث يفسر ماتزا الانحراف بقوله: إن الطفل المنحرف ليس حراً بصورة تامة وليس مجبراً بحتمية مطلقة ولكنه عنصر يقع في مكان وسط بين قطبين متعارضين، حيث يعيش مرحلة انتقالية قلقة متذبذبة بين احترام القانون وكسره ومخالفته، والطفل المنحرف يتأثر بهذين الموقفين «احترام القانون أو كسره» حيث ينجذب لنداء أحدهما اليوم وفي الغد للآخر؛ بمعنى أن المنحرف الصغير هو شخص ينجرف نحو الانحراف أو يعتدل نحو السلوك السوي حسب تيار الضبط الاجتماعي الذي يتعرض له. فحين تضعف فاعلية الضبط في المجتمع الكبير تبدأ ثقافة سفلية بالظهور وكبديل ثقافي يتضمن معايير خاطئة تشجع على مخالفة القانون. والطفل الذي يعيش ظروفاً كهذه لا يجد لنفسه من المقاومة الذاتية التي تثبت أقدامه فوق أرضية رصينة؛ ولذلك يظل يتأرجح بين السوية والانحراف.

ويرى «سايكس» أن معظم الأطفال المنحرفين قد يسلكون سلوكاً منحرفاً جانحاً في بعض الأوقات، ولكن مثل هذا السلوك لا يكون دائماً

وبصورة مستمرة. والأطفال المنحرفون لا يقوّمون سلوكهم المنحرف باعتباره سلوكاً سيئاً بل هم يقومون بعملية تحييد خاصة لتبرير مسؤوليتهم عن السلوك المنحرف. إن عملية التحييد هذه أشبه بعملية تبرير الموقف من قبل الأطفال المنحرفين؛ حيث يتعلمون التبرير من سلوك الراشدين في أوضاع حياتهم اليومية، ويعتمد التبرير على مجموعة من الخطوات على النحو التالي:

١ ـ فن إنكار المسؤولية؛ عن طريق الاعتراف بأن جميع من يعيشون حولهم وفي مجال بيئتهم هم من الأطفال الذين يعانون من تفكك أسري كحالتهم وألا مجال أمامهم سوى أن يصبحوا أطفالاً جانحين.

٢ ـ فن إنكار الضرر؛ وهنا يبرر المراهق الصغير تهمة إيقاع الضرر بالآخرين؛ وذلك لأن الهروب من البيت أو المدرسة أو استعمال المخدرات لا تضر أحداً سواهم.

٣ ـ إنكار الضحية؛ عدم وجود صاحب المحل يسهل السرقة أو قد يلقي بعضهم اللوم على الضحية في الجريمة التي يرتكبونها؛ إذ إن مسؤولية الضحية في نشوء الفعل الإجرامي لا تقل أحياناً عن مسؤوليتهم هم أنفسهم بشكل أو بآخر.

٤ ـ اتهام المجتمع (الحكم بالإدانة على المدانين)؛ حيث يلقي المنحرف اللوم على المجتمع لفساده.

٥ ـ إظهار الولاء لسلطة عليا؛ حيث يبرر المنحرف جناحه بمطلب الولاء لمعايير وقيم العصبة التي ينتمي إليها أو قد يكون الفعل المنحرف موجهاً لنصرة صديق (الدوري، ١٩٨٥م: ١٠٣).

ويتضح من هذه التبريرات ما سبق أن ذكرناه أن المنحرف يقوم بعملية تحييد السلوك المنحرف بوصفه سلوكاً غير خاطئ؛ وبالتالي فلا مجال لتحميل المنحرف أي مسؤولية بسبب هذا السلوك. حيث لا يرى المنحرف نفسه مقصراً أو جانحاً لأنه يعمل بوحي من بعض القيم الخفية التي تحرك سلوك غالبية أفراد المجتمع الكبير، حيث يحترم المجتمع على -سبيل المثال- الشخص الحاذق الذي يحقق لنفسه مكاسب كبيرة بفطنته وذكائه؛ حتى ولو كان الطريق إلى ذلك الثراء طريقاً غير مشروع كما يحدث في المجتمع الأمريكي -على سبيل المثال- حسب ما ترى هذه النظرية، ويمكن تفسير سلوك الإرهاب والعنف والتطرف من خلال تبرير الإرهابي لسلوكه بأن المجتمع كافر ويجب تصحيحه وإعادته للطريق الصحيح.

٢ .٢ .٦ النظرية العامة للجريمة

قام هيرشي بالاشتراك مع جوتفريدسون بطرح نظرية عامة في الجريمة تعرف ب: نظرية الضبط الذاتي، وتعتمد العناصر الرئيسة للنظرية على الميول والنزعات الأساسية والأوضاع التي تحول هذه الميول إلى جريمة. وقد اعتمد هيرشي وجوتفريدسون على تعريف عام للجريمة يسمح بمدى شامل لأنواع مختلفة من السلوك الإجرامي، بما في ذلك جرائم ذوي الياقات البيضاء التي عادة لا تؤخذ في الاعتبار في نظريات علم الإجرام، ويتمثل هذا التعريف في اعتبار الجريمة سلوكيات من القوة أو التزوير التي تتخذ طلباً لتحقيق مصالح ذاتية. ويتطابق هذا التعريف مع افتراض هيرشي عن الضبط الاجتماعي في نظريته المعروفة والمتمثل في أن الناس بطبيعتهم ذوو مصالح ذاتية. ويرى هيرشي وجوتفريدسون ضرورة النظر إلى الجريمة من خلال خصائصها العامة، بما في ذلك اللذة أو المتعة الآتية من المنفعة البسيطة،

الابتهاج، الخطورة، الإشباع، المنافع الطفيفة طويلة الأجل، التألم وعدم الارتياح للضحية، بدلاً من الفروق الاجتماعية والاقتصادية المعتادة (الجنس، الطبقة، العرق. . إلخ) فقد آل أخذهما لهذه الخصائص في الاعتبار، إلى النظر إلى الجريمة كمشكلة متمخضة عن تدني الضبط الذاتي. ومن المعلوم أن مفهوم «الضبط الذاتي» مشتق من نظريته المشهورة «الضبط الاجتماعي» ولكنه مع هذا المفهوم أكثر تركيزاً على الفرد بدلاً من المصادر الخارجية للضبط. ويقوم مفهوم الضبط الذاتي على فكرة « أن الناس يختلفون في المدى الذي يكونون فيه مذعنين أو خاضعين للإغراءات الآنية، أو بعبارة أخرى في قدرتهم على التحكم وضبط النفس».

وتفترض نظرية الضبط الذاتي أن المجرمين ليست لديهم بواعث خاصة، حاجات أو رغبات، فجميع الأفراد لديهم البواعث نفسها؛ فالمشكلة الحقيقية تتمثل في قدرة الفرد على الضبط الذاتي، فتدني الضبط الذاتي يؤدي بالفرد إلى التورط في الجريمة، في حين أن الضبط الاجتماعي المرتفع يعطي احتمالات أدنى لظهور السلوك الإجرامي. وتعتبر النظرية أن الفرد ذو سمات محددة من بينها الاندفاعية، التبلد الحسي، التمحور حول الذات، وهي سمات تؤثر على الضبط الاجتماعي المنخفض من خلال التأثير على قدرة الفرد في الحساب أو التقديم الدقيق للنتائج المترتبة على الفعل أو السلوك. ويرى جوتفريدسون وهيرشي أن تلك السمات ناشئة مع الطفولة وتأخذ في الاستمرار والتطور عبر مراحل حياة الفرد المختلفة.

كما يعتقد أن عادات وأساليب تنشئة الطفل الخاطئة تؤثر في تلك السمات بطريقة ينتج عنها الفعل الإجرامي، وترتبط تلك السمات عادة بأوضاع اجتماعية محددة؛ ولذا فإنه من الصعوبة بمكان فصلها عن تلك

الأوضاع . وباختصار فإنهما يريان أن السمات الإجرامية ماثلة وموجودة بطبيعة الحال ، وبغياب التنشئة الاجتماعية السليمة فإن احتمال تورط الطفل في الجريمة سيكون قوياً . ولا تكفي تلك السمات لفهم التورط في الجريمة ؛ إذ يريان ضرورة وجود عوامل أخرى باعتبار الجريمة حدثاً ذا أبعاد زمنية ومكانية ؛ فحدوث الجريمة يتطلب أوضاعاً معينة بما في ذلك ضرورة وجود هدف مرغوب وممكن للجريمة ، وأن الوضع يظهر غياب النتائج غير المرغوبة عند ارتكاب الجرم ، كما أن هناك أوضاعاً داخلية تخص الجاني مثل القوة والسرعة والوقوع تحت طائلة تأثير الكحول التي تتداخل لتساعد على تقديم حدوث الجريمة .

ويلاحظ جوتغريدسون وهيرشي أن نظرياتهما لا تتطلب فرداً ذا ضبط فريد منخفض لارتكاب الجريمة . ففي الحقيقة ، فإن الضبط الذاتي المنخفض يظهر في أنواع مختلفة وواسعة من السلوك لا تمثل الجريمة إلا واحداً منها .

وبسبب ذلك ، فإن المؤلفين يعتقدان أن أي فعل يهدف إلى الرفع من الضبط الذاتي لن يؤثر في الجريمة فقط ، بل سوف يعمل على خفض السلوكيات الاجتماعية غير المرغوبة ، وذلك مثل التقاعس عن أداء الواجب ، والهروب ، والعدوانية ، وحوادث السيارات وإساءة استخدام الكحول ، وعليه فإنه ليس هناك تأثير طارد للأشكال الأخرى من الانحراف عندما تأخذ الجريمة في الانخفاض (Hirshi, 1969: 102-109) .

وبذا يمكن القول : إن النظرية العامة للجريمة تفسر الإرهاب والعنف والتطرف من خلال القول إن الإرهابي هو شخص لديه ضبط ذاتي منخفض مقارنة بالآخرين يدفعه إلى ارتكاب السلوك الإجرامي .

٢ . ٣ نظريات الوقاية من الجريمة

كما ذكرنا سابقاً فإن أحد أهداف هذه الدراسة توظيف نظريات الوقاية من الجريمة لتوضيح العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية لإحداث التكامل الاجتماعي داخل أنساق المجتمع المختلفة وإفراز منظومة أمنية متكاملة تكافح السلوك الإجرامي بكل أبعاده. وفي البدء سوف نناقش نظريات الوقاية من الجريمة على النحو التالي:

في الحقيقة أن الأنماط النظرية في مجال الوقاية من الجريمة يمكن حصرها في نمطين أساسيين هما:

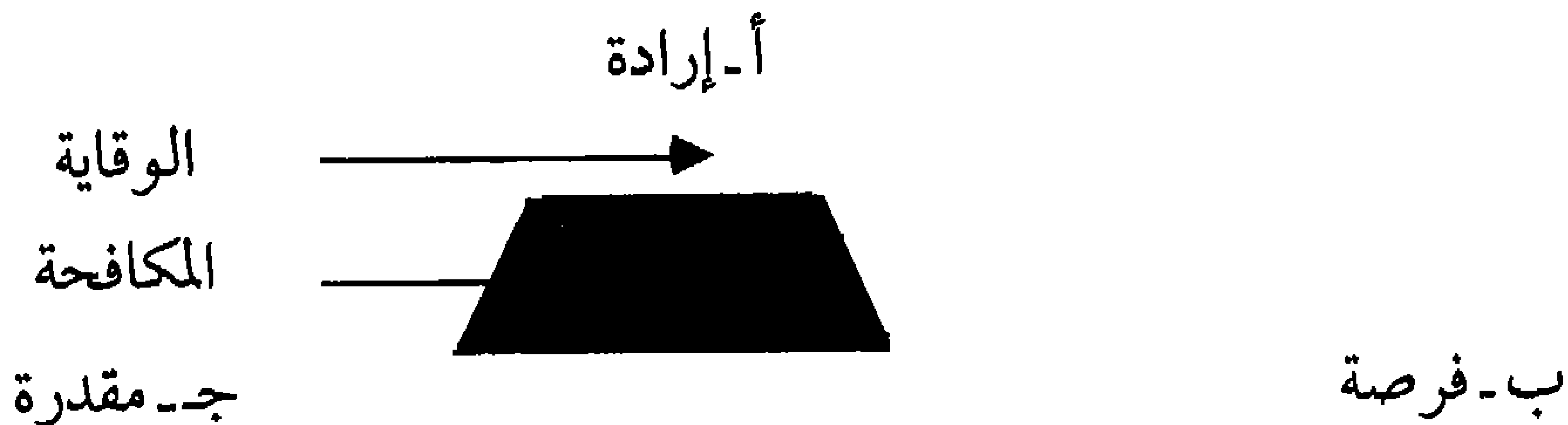
٢ . ٣ . ١ الوقاية الاجتماعية

هذا النوع من الوقاية يركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المفرزة للجريمة وكيفية معالجتها عن طريق التعلم والتثقيف وتوفير العمل والسكن وملء أوقات الفراغ للشباب وغيرها من برامج اجتماعية موجهة.

٢ . ٣ . ٢ الوقاية الموقفية

هذا النوع من الوقاية تنصب الجهود الوقائية فيه نحو فئات اجتماعية معرضة للوقوع في براثن الجريمة أو التي تكثر الجريمة في أوساطها (المناطق الساخنة) أو التركيز على الأنماط الإجرامية المرتفعة في المجتمع.

ولوضع التصورات السابقة في شكل مثلث هرمي يمكن قراءته فإن مثلث الجريمة التالي يمكن أن يشرح فكرة النظرية بشكل أفضل:



ويمكن أن نشرح مثلث الجريمة السابق الذكر بالقول إنه لحدوث السلوك الإجرامي فلابد أن تتوافر في الشخص الإرادة لممارسة السلوك الإجرامي، على أن هذه الإرادة لا تكفي وحدها لإفراز سلوك خارج على القانون ما لم تتوافر الفرصة والمقدرة للشخص على ممارسة السلوك الإجرامي.

فعلى سبيل المثال لتكون الإرادة الإجرامية لدى الشخص لممارسة سلوك الإرهاب المصحوب بالعنف فلابد من أفكار تغذي هذا السلوك لدى الشخص لكي يصبح مستعداً وقابلاً لتلقي الأفكار التي تصور له فساد الآخرين وأنه يحمل الحقيقة المطلقة لوحدة هذا الفكر المتطرف الذي يشكل العقلية الإجرامية لدى الأفراد الممارسين للسلوك الانحرافي المتمثل في الإرهاب بجميع صوره وأشكاله. هذا التشكل للسلوك الإجرامي ينطلق من محور تشكل الإرادة الإجرامية التي رمزنا لها بالحرف (أ) في مثلث السلوك الإجرامي حيث إن الأفكار الإرهابية تتشكل لدى الأشخاص الذين لديهم الاستعداد لتقبلها فتتكون لديهم الإرادة الإجرامية لممارسة السلوك الإجرامي ويصبحون جاهزين لممارسة هذا السلوك متى ما توافرت لديهم الفرصة والمقدرة (ب-ج) في مثلث السلوك الإجرامي سابق الذكر.

وبذا فالشخص الممارس للسلوك الإجرامي تتوافر له أيديولوجية معينة تهيئ له إرادة السلوك الإجرامي بالإضافة إلى ضرورة توافر الفرصة المناسبة لإحداث السلوك التدميري والمقدرة من خلال ضعف الرقابة الأمنية وتوافر متفجرات للتدمير أو غيرها من ممارسات سلوكية تهدف إلى التدمير ونشر الذعر والخوف لدى أفراد المجتمع. ومن هنا فإن السلوك الإجرامي المتمثل في العنف والإرهاب والتطرف هو نتاج لتوافر العوامل الثلاثة المبرزة في مثلث السلوك الإجرامي (أ-ب-ج).

إذن جهود المكافحة تظل في مجملها متركزة على تقليل الفرص لممارسة السلوك الإجرامي لدى الأشخاص وتقليل فرص المقدرة على ممارسة السلوك الإجرامي المتمركزة حول (ب-ج) أما جهود الوقاية على مستوى (أ) فهي مرحلة أكثر تطوراً ونرى أنها يجب أن تنطلق من الجهود الرامية إلى تقزيم الإرادة الإجرامية لدى الأشخاص بحيث لا يرغبون في ممارسة السلوك الإجرامي منذ البداية عن طريق جميع وسائط التنشئة الاجتماعية وتوفير الرفاهية التي تجعل الأشخاص لا يفكرون أو يرغبون في ممارسة السلوك الإجرامي حتى وإن توافرت الفرصة والمقدرة لديهم لممارسة مثل هذا السلوك.

وجهود الوقاية المنطلقة من رفض الإرادة الإجرامية في مجملها تنطلق من البرامج التنموية التي تهدف إلى رفاهية المواطن في الدرجة الأولى وتجعل إرادته في ممارسة السلوك المنحرف قليلة إن لم تكن معدومة. ولا يمكن الوصول إلى جهود الوقاية الاجتماعية إلا من خلال أداء جميع أنساق المجتمع بشكل تكاملي لأدوارها الاجتماعية الرامية لإحداث الاستقرار في المجتمع ككل (اليوسف، ٢٠٠١م: ٣٥).

ونعتقد أن جهود الوقاية يجب أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة ومنها المؤسسات التربوية التي يجب أن تلعب دوراً مهماً وبارزاً في رفض الإرادة الإجرامية لدى الشباب في ممارسة سلوك العنف والتطرف؛ حيث إن رفض السلوك الإجرامي يجب أن ينطلق من محور الوقاية (أ). والمقصود به وجود دوافع داخلية لدى الأفراد تمنعهم من ممارسة سلوك العنف والتدمير في المجتمع عن طريق وسائط التنشئة الاجتماعية المختلفة التي من أهمها الأسرة والمدرسة، وسوف يتم التحدث عن دورهما في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف.

وقبل الحديث عن الأدوار الاجتماعية للأنساق الاجتماعية المختلفة المؤدية إلى تحجيم الإرادة الإجرامية لدى الأفراد، وبالتالي الوقاية من الجريمة، سوف نوضح المداخل المختلفة لتحليل السلوك الإرهابي وكيف يتشكل، وما هي أسباب بروز ظاهرة الإرهاب في المجتمع على النحو التالي:

٢ .٤ مداخل تحليل السلوك الإرهابي

بالإضافة إلى ماتم استعراضه من نظريات السلوك الإجرامي ونظريات الوقاية من الجريمة، فسوف نستعرض بعض المداخل التي أشارت إليها غالبية الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع الإرهاب لتحليل السلوك الإرهابي على النحو التالي:

٢ .٤ .١ مدخل تعدد العوامل

ينطلق هذا المدخل من رؤية السلوك الإرهابي نتيجة عوامل متعددة، منها العوامل النفسية والاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية. ولأن الإرهاب متعدد الأسباب فإن تحليله ـ من وجهة نظر فردية أو من مدخل فردي ـ يعتبر تبسيطاً للظاهرة الإرهابية وإخراجها من محاورها العلمية.

ويرى بول واكسن (١٩٧٧م) أن أسباب الثورات والعنف السياسي على مستوى العالم هي أسباب الإرهاب نفسها والتي تشمل ـ حسب رأيه ـ عوامل الصراع العرقي والصراع الديني والخلاف الإيديولوجي والفقر والضغوط الناتجة عن تحديث المجتمع وعدم العدالة السياسية ونمو جماعات الثورة وضعف الحكومات وعدم الثقة في السلطة السياسية والصراع بين المفكرين والسياسيين. وجميع هذه العوامل تنطلق من تعدد السبب في

حدوث الظاهرة الإرهابية في أي مجتمع من المجتمعات (واكسن، ١٩٧٧م: ٧٥).

٢. ٤. ٢ المدخل السياسي

ينطلق هذا المدخل من تحليل الإرهاب كإرهاص لعوامل دولية وعوامل محلية، وينطلق التحليل من رؤية الإرهاب كنتاج لفكر منحرف من خلال قيادات فكرية تحرك المشاعر نحو السلوك الإرهابي.

ويرى جانسون (١٩٧٨م) في هذا الصدد أنه يجب التفريق بين العوامل التي يبدأ بها الحدث الإرهابي، والتي تمثل العملية الإرهابية نفسها من خلال تنفيذ العمل الإرهابي، وبين العوامل التي تعجل بحدوث العمل الإرهابي بحيث تجعل منه ممارسة واقعية (جانسون، ١٩٧٨م: ٨٦).

ويرى كرنشو (١٩٨١م) أنه يجب التفريق بين الجذور الطبيعية التي تشجع الإرهابيين على وضع الخطط الإرهابية وتجعل السلوك الإرهابي مغزى للممارسة من قبل الأشخاص، وبين الحالات المباشرة التي تدفع للإرهاب. ويرى أن الجذور الطبيعية المشجعة على سلوك العنف والإرهاب تشمل التحضر السريع، نظام المواصلات الذي يمكن الإرهابيين من الهروب من بلد إلى آخر من خلال استخدام الطائرات أو أي وسيله نقل أخرى، نظام الاتصالات المتطور الذي يسمح بالاتصال السريع بين المنظمات الإرهابية، وعلى سبيل المثال شبكة الإنترنت، توافر الأسلحة، وغياب الرقابة الأمنية الصارمة (كرنشو، ١٩٨١م: ٤٥).

أما الحالات المباشرة التي تشجع على الحراك السياسي والعنف فيضرب لها مثلاً بفقدان الفلسطينيين أرضهم (الاحتلال الإسرائيلي) الذي يدفعهم للحركات الثورية المسلحة.

٢ .٤ .٣ المدخل التنظيمي

المدخل التنظيمي ينطلق من رؤية الإرهاب كسلوك عقلاني تتخذه الجماعة بشكل جماعي وليس كسلوك فردي.

وترى كرنش (١٩٩٠م) أن الإرهاب هو سلوك عقلاني مخطط من قبل الجماعة. ومن خلال تحليلها للسلوك الإرهابي فإنها تصل إلى نتيجة معينة وهي أن الإرهاب لا يمارس من قبل الأشخاص وإنما يمارس من خلال سلوك جماعي منطلق من قناعة مشتركة من أفراد المجموعة الإرهابية. على أن الباحثة لا تصف لنا كيف تصل الجماعة بشكل جماعي إلى القرار الإرهابي الذي ترى أنه هو المحرك بالضرورة للسلوك الإرهابي. ولعل هذا يعود إلى قلة الدراسة الحقلية في موضوع الإرهاب نتيجة صعوبة الوصول إلى الجماعات الإرهابية وتحليلها من الداخل (كرنش، ١٩٩٠م: ٣٥).

٢ .٤ .٤ الإرهاب وكونه نتاج عوامل فسيولوجية (بدنية)

هذا المدخل يرى أن وسائل الإعلام بعرضها تفاصيل العمليات الإرهابية تجعل الأفراد الذين لديهم الاستعداد الفطري للسلوك العنيف يندفعون بدافع التقليد لممارسة سلوك العنف.

وقد قام هبرد (١٩٨٣م) بأخذ المدخل الفسيولوجي لتحليل أسباب الإرهاب؛ حيث يقول إن الجسم تحت الضغط يفرز مادة النوربفرين (Norepihepnivne)، وهي عبارة عن مركب ينتج بواسطة الغدد الكظرية ونهايات الأعصاب السمبثاوية ويرتبط بالاستجابات الحيوية عند الاستعداد للهرب أو القتال؛ فالشخص عندما يكون تحت الضغط فإن ردود فعله نتيجة إفراز الغدد سابقة الذكر تدفعه إما للقتال وإما إلى الهروب من الموقف

الضاغط. ويخلص هبرد إلى القول: إن الكثير من السلوك الإرهابي يعود إلى الجينات التي في جسم الإنسان، والتي تفرز تفاعلات معينة تدفع الفرد للقتال تحت الضغوط التي لا يستطيع التعامل معها أو التحكم فيها (هبرد، ١٩٨٣م: ٧٣).

ويحلل كل من أوست ووكل (١٩٨٥م) أسباب الإرهاب من الزاوية الفسيولوجية بالقول: إن الأشخاص الذين لديهم الرغبة في العنف والسلوك العنيف يتأثرون بالمشاهد الإرهابية المعروضة في وسائل الإعلام إلا أن هذه الاستثارة ليست كافية وحدها لحدوث السلوك الإرهابي، وإنما يجب أن تتزامن مع اتجاهات إيجابية نحو العنف حيث لا يكفي الاستعداد البايولوجي دون أن تدعمه اتجاهات إيجابية نحو العنف؛ وبذا يمكن القول: إن الأشخاص الذين لديهم الاستعداد للعنف يحتاجون فقط إلى رؤية نماذج ناجحة للعنف في أماكن أخرى لكي يحفز ذلك سلوكهم العنيف ويدفعهم لممارسة السلوك العدواني على المجتمع والآخرين (ووكل، ١٩٨٥م: ٩٠).

وبذا فإن أوست ووكل يريان أنه لحدوث السلوك الإرهابي فإنه لابد أن يكون الشخص قد وقع تحت الضغوط ومارس نوعاً من العنف نتيجة ارتفاع هرمونات العنف لديه والمحفزة للقتال أو الهرب مع وجود مواقف واتجاهات إيجابية تدعم ذلك من خلال مشاهدته وقائع إرهابية ناجحة.

٢. ٤. ٥ الإرهاب وكونه نتاج عوامل نفسية

الإرهاب كنتاج لعوامل نفسية تنطلق من رؤية الإرهابي كشخص يعاني من الضغوط النفسية والإحباطات المتكررة التي تدفعه إلى ممارسة السلوك الإرهابي نتيجة عدم قدرته على تغيير الواقع الاجتماعي المعاش.

٢ . ٥ كيفية تشكل السلوك الإرهابي

إذا اقتنعنا بأن الإرهاب هو نتاج عوامل خارجية وليس نتاجاً لعوامل فسيولوجية داخلية في الإنسان، وهو ما نميل إليه كمتخصصين في العلوم الاجتماعية، فإن السؤال الذي يحتاج إلى إجابة موضوعية في هذا الصدد هو: ما الذي يصنع الإرهابي؟ أو بصياغة أكثر دقة ما الذي يشكل السلوك الإرهابي؟ أو كيف يتشكل السلوك الإرهابي؟.

هناك الكثير من المداخل التي حاولت استعراض كيفية تشكل السلوك الإرهابي في المجتمع نستعرضها هنا استكمالاً للموضوع:

٢ . ٥ . ١ الإرهاب وكونه سبباً للشعور بالإحباط النفسي

هذا المدخل في تشكل السلوك الإرهابي لدى الأفراد ينطلق من افتراض أساسي هو أن الإرهابيين يشعرون أكثر من غيرهم بما يسمى الإحباط النسبي، وأن هذا الشعور بالإحباط النسبي يدفعهم لممارسة السلوك الإرهابي. والإرهاب ـ حسب هذا المدخل في التحليل ـ هو نتاج الشعور بالإحباط والضياع وعدم تحقيق المطالب والأحلام.

ويرى ديفز (١٩٧٣م) أن الإرهاب هو نتاج للفجوة الحاصلة للشخص بين ما يتوقع أن يحصل عليه وإشباعاته الشخصية؛ بمعنى أن الشخص يحصل على أشياء أقل مما يتوقع أنها تشبع حاجاته؛ وبالتالي يشعر دائماً أنه محروم ولم يحصل على حقوقه. ويقول: إن غالبية العمليات الإرهابية على مستوى العالم هي نتاج الإحباط المتولد من العوامل السياسية والاقتصادية والاحتياجات الشخصية التي لم يستطع المجتمع إشباعها، أو أن توقعات الأفراد نحوها كانت أعلى من الواقع الاجتماعي المتاح؛ وبذا

فالإرهاب في هذا المجال هو نتاج طبيعي للإحباط بكل صوره وأشكاله (ديفز، ١٩٧٣م: ٦٠).

ومن جانب آخر يرى فرانك (١٩٨٢م) أن الإحباط يتولد وينمو لدى الفرد بصورة أكبر عندما يكون في ثقافة فرعية تشجع على الإرهاب وتصور الواقع الاجتماعي بصورة قاتمة ومحبطة. وإذا كان الإنسان بالضرورة هو نتاج البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها فإن الثقافة الفرعية الجانحة التي تؤكد عدم وجود بدائل متاحة للأشخاص لتحقيق طموحاتهم تولد بالضرورة الإرهاب والعنف والتطرف (فرانك، ١٩٨٢م: ٧٥). وقد تم استعراض بعض الأطر النظرية في الجانب الخاص بتفسير السلوك الإجرامي في جزء سابق من هذا الكتاب.

ويؤكد ذلك وكنس (١٩٧٤م) بالقول إنه لفهم الإرهاب السياسي بشكل صحيح فلابد من فهم المعتقدات ونمط الحياة التي يعيشها الإرهابيون وطريقة تفكيرهم (وكنس، ١٩٧٤م: ٣٠).

٢ .٥ .٢ الإرهاب وكونه فهماً سلبياً للذات

غالبية الإرهابيين ـ حسب هذا المدخل من التحليل ـ لديهم شعور سلبي نحو الذات، ناتج عن شعورهم بعدم القدرة على تحقيق ذواتهم في المجتمع، والفشل الذي يعاني منه غالبية الإرهابيين يولد الإحباط وبالتالي يولد شعوراً سلبياً نحو الذات ونحو الآخرين؛ مما يدفعهم إلى ممارسة السلوك العنيف والخروج عن دائرة المقبول الاجتماعي.

ويرى كانون (١٩٨١م) أن الإرهابي يمارس السلوك العنيف نتيجة انغلاق الخيارات أمامه لتحقيق ذاته؛ مما يجعله يمارس السلوك العنيف. إن انغلاق الخيارات المتاحة أمام الإرهابي يجعله ينظر إلى الإرهاب كمخرج وحيد للإحباط والشعور السالب نحو الذات (كانون، ١٩٨١م: ١٧).

٢ . ٥ . ٣ الإرهاب وكونه نتاج حب الذات والنرجسية

يرى أصحاب هذا المدخل أن الإرهابيين أصحاب شخصيات تعاني من جرح في الذات من خلال تنشئة أسرية وطفولة غير سعيدة وغير مستقرة، وأنهم في الغالب يبحثون عن عدو خارجي لكي يلوموه على الإحباطات التي يعيشون فيها. بالإضافة إلى ذلك فإنهم في الغالب غير ناجحين في حياتهم العملية والعلمية.

٢ . ٦ من من المنضمون إلى الجماعات الإرهابية؟

استكمالاً لموضوع المداخل النظرية لدراسة الإرهاب نرى أنه من الضروري استعراض جزئية مهمة في هذا الجزء من الكتاب تتعرض للأشخاص الذين يصبحون إرهابيين وكيف يتم انضمامهم للجماعات الإرهابية؛ حيث إن مثل هذا الفهم يساعد في رؤية الظاهرة في جانبها الشمولي. ويمكن القول في هذا البعد إن غالبية الدراسات ـ وحسب تلير (١٩٨٨م)ـ تركز على ما الذي يحفز الشخص على ممارسة السلوك الإرهابي أو ما هي خصائص الإرهابي ورغم أن فهم عقلية الإرهابي ضرورة ملحة لمعالجة مشكلة الإرهاب. إلا أن الدراسات العلمية في هذا الموضوع قليلة إن لم تكن معدومة؛ لأن الوصول إلى الجماعات الإرهابية أمر صعب وعند الوصول إليهم فسوف تكون إجاباتهم غير ذات مصداقية عالية؛ لأنهم ينظرون للباحث الأكاديمي كممثل للسلطة أو الدولة؛ وبذا فليست هناك دراسات متعمقة يمكن الاعتماد عليها في هذا الموضوع، إلا أن هناك مجموعة من الخطوات أشارت لها بعض الدراسات السابقة تمهد لانضمام الأشخاص للجماعات الإرهابية يمكن ذكرها على النحو التالي:

يمكن القول: إن الشخص الذي يلتحق بالجماعات الإرهابية غالباً ما يكون غير موظف، أي لا توجد له وظيفة، أو بمعنى آخر هو عاطل عن العمل، منعزل اجتماعياً، رافض المجتمع بشكل أو بآخر، يحمل مؤهلات تعليمية منخفضة. وتشير بعض الدراسات (انظر على سبيل المثال: هيرسن ١٩٩٩م؛ باركي، ١٩٩٨م؛ أينوس، ١٩٨٢م)، إلى أن الرغبة في الانضمام للجماعات الإرهابية لا تكفي وحدها دون وجود الفرصة السانحة للانضمام للجماعة الإرهابية وشخص يقدمه للمجموعة الإرهابية.

ويمكن القول: إن الشخص لكي يصبح عضواً في الجماعة الإرهابية فإنه يبدأ بخطوات متدرجة تقوده إلى الانخراط الكامل في سلك التنظيم الإرهابي، هذه الخطوات يمكن استعراضها على النحو التالي:

١ ـ التعاطف مع الجماعة الإرهابية: إن بداية الانضمام والانخراط في الجماعات الإرهابية تكون غالباً بالشعور بالتعاطف والمساندة مع ممارسات الجماعة الإرهابية، ويأخذ هذا التعاطف شكلاً مباشراً في المراحل المتقدمة قبل الانضمام للجماعة الإرهابية من خلال الإشادة بما يعملون والاقتناع بممارستهم والدفاع عن أفكارهم.

٢ ـ بسبب أن غالبية الذين ينخرطون في الأعمال السرية والإرهابية هم أناس منعزلون عن المجتمع؛ لذا فقد يواجهون بمشكلة أو مصيبة تدفعهم إلى التحول من التعاطف إلى الرغبة الصادقة في الانضمام للمجموعة الإرهابية التي قد تشبع احتياجات لا يجدونها في الواقع الفعلي في المجتمع.

٣ ـ بما أن الجماعات الإرهابية هي تنظيمات مغلقة وسرية فإنه لابد من وجود شخص يساعد على إدخال العنصر الجديد في التنظيم الإرهابي، خاصة أن التنظيمات الإرهابية تتميز بالسرية والنظام

المغلق الذي لا يستقبل الأعضاء الجدد إلا بعد الفحص والدراسة، ويمكن القول: إنه لكي ينضم الشخص للجماعة الإرهابية فإنه يجب أن يكون لديه الاستعداد للانضمام عن طريق التعاطف مع نشاط الجماعات الإرهابية والاقتناع بالممارسات التي يقومون بها، ولكن هذا الاستعداد للانضمام للجماعات الإرهابية ليس كافياً وحده، وإنما يجب أن تكون هناك فرصة مهيئة للانضمام للمجموعة الإرهابية؛ حيث يجب أن يكون الشخص مقبولاً للجماعة الإرهابية التي غالباً ما يكون نظامها مغلقاً لا يسمح بدخول أي عنصر إليها إلا بعد الفحص والتدقيق الشديدين. والاستعداد للانضمام للجماعة الإرهابية والخصائص الشخصية والقبول من أفراد الجماعة للشخص لا تكفي وحدها للانضمام للجماعة الإرهابية وإنما يجب أن تكون هناك مهارات لدى الشخص لكي ينضم للجماعة الإرهابية مثل مهارات إعداد المتفجرات والحركة السريعة داخل المنطقة التي سوف تتم فيها العملية الإرهابية أو غيرها.

ويرى شو (١٩٨٦م) أن هناك خطوات معينة للانضمام للجماعة الإرهابية أو ما يسميه النموذج الشخصي للانضمام للجماعات الإرهابية. هذا النموذج يتطلب أن يكون الشخص لديه خصائص معينة من خلالها نتوقع انضمامه بسهولة للجماعة الإرهابية، هذه الخصائص هي:

١ - تنشئة اجتماعية قاسية في الصغر.

٢ - جرح في الهوية أو الذات (عدم رضا عن الذات أو الإنجاز الشخصي والشعور بالإحباط الدائم).

٣ـ أعمال طائشة وغير متسقة مع قيم المجتمع .

٤ ـ اصطدام بالسلطة الرسمية .

٥ ـ علاقات شخصية مع بعض الجماعات الإرهابية تكون بمثابة جواز المرور للجماعة الإرهابية .

٢ . ٧ تبرير السلوك الإجرامي

يرى ألبرت (١٩٩٠م) أن هناك أربع طرق أو وسائل تستخدمها الجماعات الإرهابية لتبرير سلوكها حيث يستعرضها على النحو التالي :

١ ـ استخدام التبرير الأخلاقي من خلال تخيل الإرهابيين أنفسهم بأنهم المنقذون للناس من الشيطان الأكبر .

٢ ـ الإرهابيون يعتبرون أنفسهم أدوات تنفذ قوانين القائد الميداني للحركة الإرهابية ؛ ولذا فهم يخرجون من الشعور بالمسؤولية .

٣ـ تخفيف أو إلغاء الألم الذي يحدث لهم بسبب رؤية الضحايا في العمليات الإرهابية من خلال استخدام أسلوب الضرب والهرب .

٤ ـ اتهام الضحايا بأنهم أدوات للسلطة وأنهم مسؤولون عن الفساد (ألبرت، ١٩٩٠م: ٤٧ـ٤٩).

٢ . ٨ مراحل تشكيل الخلايا الإرهابية

استكمالا لهذا الفصل سوف نستعرض مراحل تشكيل الخلايا الإرهابية ؛ حيث نعتقد أنه جزء مهم من استكمال الموضوع . ولعل السؤال الجوهري هو : كيف يتم استقطاب الأشخاص المؤهلين للانضمام للجماعات الإرهابية؟

يمكن القول : إن هناك مجموعة من الخطوات سوف نستعرضها على النحو التالي تمثل في مجملها مراحل تشكل الخلايا الإرهابية :

٢ . ٨ . ١ مرحلة الاستقطاب

تعوّل الجماعات الإرهابية بصفة خاصة على العنصر البشري الذي تعده محوراً أساسياً لجميع أنشطتها ؛ لذلك تسعى إلى تعزيز رصيدها من الأتباع من جنسيات وأنحاء مختلفة من العالم .

كما تعوّل الجماعات الإرهابية على استقطاب عناصرها بالخصوص من صفوف الشباب المهاجرين ومن ذوي المستويات الثقافية المحدودة وغير المعروفة أمنياً التي يسهل التأثير عليها وجرّها إلى بوتقة التطرف باستعمال خطاب ديني يلامس الوجدان ويؤثر في العقول البسيطة والساذجة . كما تعمل تلك الجماعات بالتوازي على التوجه إلى الأوساط المشبوهة وبؤر الانحراف لانتقاء العناصر من ذوي الخبرة في ميدان المخدرات وتزييف العملة والوثائق والاتجار في الأسلحة للاستفادة منها في التحضير للمخططات الإرهابية واستغلالها في شبكات الدعم اللوجستي ، هذا فضلاً عن سعيها الدؤوب لاستقطاب عناصر من ذوي المستويات الثقافية المرموقة والحاصلين على شهادات علمية عالية لاستغلالهم في القيام بأعمال إرهابية نوعية على غرار انفجارات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١م .

ولترغيب تلك الفئة من المستقطبين المزمع تأهيلهم لتشكيل خلايا إرهابية تعتمد الجماعات الإرهابية على فتاوى صادرة عن المنظّرين والزعماء الروحيين للتنظيمات المتطرفة في شتى أنحاء العالم بقصد إباحة ممارساتهم تلك الأنشطة المحظورة دينياً وقانونياً بذريعة فريضة الجهاد التي تمكنهم من فرصة التكفير عن ذنوبهم . وقد تحدثنا سابقاً عن مجموعة من أساليب التبرير التي تمارسها الجماعات الإرهابية .

٢ .٨ .٢ مرحلة التدريب

تولي الجماعات الإرهابية أهمية قصوى لعملية تدريب أتباعها وتكوينهم عسكرياً وعقدياً استجابة لمخططاتها الجهادية، فعلى سبيل المثال نجد أن تنظيم «القاعدة» قد تعهد على مدى العشرية الأخيرة بتخصيص حيز مهم من موارده المالية لإنشاء العديد من المعسكرات متعددة الاختصاصات على الأراضي الأفغانية والإشراف عليها والتكفل بنفقات الوافدين عليها من إيواء وتكوين وتجهيز.

وتتراوح مدة التدريب العسكري والتكوين العقدي بتلك المعسكرات بين ٩ و١٢ شهراً يتم خلالها إعداد الأتباع بدنياً، وتلقينهم فنون حرب العصابات والشوارع وكيفية استخدام أجهزة اللاسلكي ووسائل الاتصال الحديثة واستعمال الأسلحة، سواءً الخفيفة منها أو الثقيلة، إلى جانب تلقينهم دروساً نظرية وتطبيقية في كيفية صنع القنابل التقليدية والمتفجرات.

وبالتوازي مع التكوين العسكري، يتم إخضاع الأتباع إلى دروس عقدية ذات محتوى تعبوي جهادي لتكريس الأيديولوجيا الإرهابية لديهم من خلال الاعتماد على بعض المراجع السلفية وأشرطة الفيديو حول الحروب التي دارت سواء في البوسنة أو في أفغانستان أو الشيشان، كما يتم وضعهم في معسكرات للتعارف فيما بينهم وتدارس أوضاع بلدانهم والتخطيط والتحريض على التصدي لحكامهم وتكفيرهم وإعلان الجهاد للإطاحة بهم وإقامة البديل الإسلامي الذي يتطلعون إليه.

٢ . ٨ . ٣ مرحلة الاندماج

على أثر استكمال مرحلة التدريبات، يتم إيفاد بعض الأتباع إلى بؤر التوتر المنتشرة في أنحاء متفرقة من العالم على غرار الشيشان وكشمير، فيما يتحول البعض الآخر إلى مختلف الساحات الأوروبية لتشكيل الخلايا الإرهابية. وتأتي صعوبة الكشف عن هذه الخلايا من أن العناصر النائمة تنصهر وتذوب في المجتمع الذي تعيش فيه إلى أن تتأقلم مع تلك البيئة مثلها مثل سائر الأشخاص، حيث تعمل على التغلغل داخل مختلف الشرائح الاجتماعية وتمارس حياتها بصفة طبيعية وتزاول أنشطة تجارية وصناعية، وتتميز هذه العناصر بقدرة فائقة على الترقب، دون أن يفل ذلك من عزمها في شيء، وهي تحرص على عدم إثارة الانتباه، سواء من خلال مظهرها أو من خلال سلوكياتها التي تتجانس بصفة دقيقة أو تصبو إلى ذلك مع نمط الحياة في المجتمع الذي تندمج ضمنه، فضلاً عن أن تلك العناصر تحرص على عدم إبداء أي اهتمام بالقضايا السياسية أو الدينية، حتى وإن وقع طرحها بحضورها، وتتجنب بالتالي الخوض في المسائل الفقهية وتتوخى جانب الحيطة والحذر في اتصالاتها بنظرائها من العناصر الإرهابية.

٢ . ٨ . ٤ مرحلة التهيؤ لتنفيذ المخططات الإرهابية

إن المبدأ الذي تقوم عليه الخلايا الإرهابية هو أنها أرسلت لتستيقظ متى دعت الحاجة إلى ذلك من خلال التعليمات التي تتلقاها من قادة التنظيمات والجماعات الإرهابية التي ترجع لها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحديد المدة الزمنية التي تستغرقها العناصر النائمة لتصبح فاعلة ونافذة إلى الأهداف المزمع ضربها؛ حيث تبقى هذه المسألة رهينة الظروف والمستجدات.

إن مرحلة التحضير لتنفيذ المخططات الإرهابية قد تستغرق عدة أشهر يتم خلالها تقسيم الأدوار وتبادلها بين مختلف العناصر النائمة. ويعهد إلى البعض منها بمهمة جمع المعلومات والقيام بالمهام الاستطلاعية التي ترمي إلى دراسة الموقع وفحص محيطه ورفع الصعوبات والعراقيل التي قد تربك تنفيذ تلك المخططات بالدقة المطلوبة. ويتولى البعض الآخر، فيما بعد، توفير العناصر اللوجستية الضرورية (أموال، أجهزة اتصال، أسلحة، مواد متفجرة... إلخ) على أن يتكفل في المرحلة النهائية من الخطة عنصر أو أكثر بمهمة التنفيذ بحسب طبيعة وأهمية العملية وما هو مرتقب منها.

وتتعين الإشارة إلى أن تلك العناصر الإرهابية تتمتع بهامش عريض أو محدود من الاستقلالية بحسب نوعية العملية الإرهابية، وذلك بالنظر إلى النطاقات الجغرافية التي تفصل الخلايا الإرهابية بعضها عن البعض أو التي تفصلها عن قياداتها وزعاماتها، أو لأسباب أمنية، بدرجة يصبح معها من العسير على تلك العناصر انتظار التعليمات من القيادة لتنفيذ مخطط إرهابي يكون عامل السرعة فيه أمراً حاسماً. ولعل هذه الاستقلالية حملت المحللين على تأكيد أن الارتباط بين التنظيم الأم وبين هذه الشبكات والخلايا هو ارتباط أفقي رخو، وأن هذه التشكيلات التي تتلقى أفكارها وأهدافها من «القاعدة» تعمل في إطار «استكفائي»، إلا فيما تقتضيه بعض العمليات الأكثر أهمية؛ حيث تعود العلاقات التسلسلية العمودية إلى سالف سريانها، وقد كان ذلك الشأن في الاعتداءات على أمريكا خريف ٢٠٠١م. (الرفاعي، ٢٠٠٣م: ٤٣ ـ ٧٠).

الفصل الثالث

أسباب الإرهاب والتطرف

٣ . أسباب الإرهاب والتطرف

تحولت ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف في العالمين العربي والإسلامي على وجه الخصوص إلى أعقد ظاهرة سياسية وأمنية واجتماعية، وقد أنتجت هذه الظاهرة سلسلة لا مثيل لها من الدراسات والمقالات والانشغالات، وما كتب عن هذه الظاهرة يعد كثيراً نسبياً مقارنة بالظواهر الأخرى؛ نظراً لخطورتها على الفرد والمجتمع وملامستها جوانب مهمة من جوانب الحياة اليومية للإنسان وما يمس أمنه واستقراره.

وسوف نحاول في هذا الجزء من الكتاب استعراض بعض الأسباب التي تشخص أسباب الظاهرة الإرهابية في المجتمع من خلال الكتابات والأطر النظرية المشخصة لواقع الظاهرة الإرهابية التي تعج بها الساحة الثقافية في هذا الوقت، وما تم استعراضه هنا لا يعني حصر الأسباب في ما ذكر، ولكنه استعراض لأبرزها حسب ما تعتقد هذه الدراسة.

٣ . ١ المفاهيم الدينية الخاطئة

لعل المفاهيم الدينية الخاطئة وتحميل الدين أسباب الإرهاب والعنف والتطرف يكون أبرز المحاور التي أشعلت فتيل الإرهاب، ويبرز ذلك من خلال المحاور التالية:

٣ . ١ . ١التعصب العقدي والتطرف الديني

ترتبط هذه المفاهيم بالإرهاب وجرائم العنف ارتباطاً وثيقاً، ويمثل التعصب العقدي أكثر صور التطرف حدة، ويمكن أن يذهب سلوك المتطرفين

فيه إلى مدى بعيد في ارتكاب العدوان يصل إلى حد الاغتيال ويذهبون إلى ساحات القتل حيث لا يعنيهم الموت في شيء فهم يتقبلونه بسعادة وانشراح (الصالح، ٢٠٠٢م).

والحقيقة أن الكثير من الكتابات والأطر النظرية تشير إلى أن التعصب العقدي والتطرف الديني يمثلان أبرز القضايا المحورية في انتشار ظاهرة الإرهاب، فالمتعصب لا يرى الحقيقة إلا من زاوية واحدة فقط.

٣. ١. ٢ الربط بين الدين وما يحدث من عنف وإفساد في الأرض

لا شك أن الربط بين الدين وما يحدث من عنف وإفساد في الأرض ربط خاطئ تسبب فيه الجهل بالدين؛ فكيف لدين يجعل في كتابه الخالد عقوبة وحداً للإفساد في الأرض أن يأمر بمثل ذلك؟ دين جاء بالحث على رحمة البهائم ألا يرحم بني آدم ولا يرحم مؤمناً موحداً يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؟ أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «بينما كلبٌ يُطيفُ بركيَّة قد كاد يَقْتُلُهُ العطش إذ رأته بَغِيٌّ من بغايا بني إسرائيل فنزعت مُوقَهَا فاستقت له به فَسَقَتْهُ إيَّاه فَغُفِرَ لها به» (مسلم، كتاب السلام، ح٤١٦٤). فكيف يتصور من دين يرحم ربه من رحمت كلباً أنه لا يحث على رحمة الإنسان؟ وأخرج الإمام البخاري في صحيحه عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «دخلت امرأة النار في هِرَّةٍ ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض» (البخاري، كتاب بدء الخلق، ح٣٠٧١)؛ هذه امرأة عذبها الله لأنها لم ترحم بهيمة فكيف بمن لم يرحم إنساناً من بني آدم؟ بل كيف بمن لم يرحم عبداً مؤمناً موحداً؟ والنصوص الشرعية التي تحث على الرحمة كثيرة جداً،

منها ما أخرجه الإمام البخاري أن أبا هريرة - رضي الله عنه - قال: «قَبَّلَ رسول الله ﷺ الحسن بن علي وعنده الأقرع بن حابس التميمي جالساً فقال الأقرع: إن لي عشرة من الولد ما قَبَّلْتُ منهم أحداً فنظر إليه رسول الله ﷺ ثم قال: «من لا يَرْحَمُ لا يُرْحَمُ» (البخاري، باب الأدب، ح٥٥٣٨).

إن هذا الربط الخاطئ ترتب عليه تصرف خاطئ تمثل في محاولة تجفيف منابع الدين وتعليم الناس أمور دينهم؛ فضُيِّق على الدروس والمحاضرات والدعاة والمساجد، وتم تعديل المناهج بحيث لا تعطي الجرعة الشرعية الكافية؛ فنتج عن ذلك جهل الناس بدينهم، وبما أن الإسلام دين الفطرة كما أخبر ﷺ فيما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه من أن أبا هريرة -رضي الله عنه- كان يُحَدِّثُ قال النبي ﷺ: «ما من مولود إلا يُولد على الفطرة فأبواه يُهَوِّدَانه أو يُنَصِّرانه أو يُمَجِّسانه كما تُنْتَجُ البهيمةُ بهيمةً جدعاء هل تُحِسون فيها من جَدْعاء» ثم يقول أبو هريرة -رضي الله عنه-: «فطرة الله التي فطر الناس عليها» الآية (البخاري، كتاب الجنائز، ح١٢٧٠).

فلابد للناس من أن يعودوا إلى فطرتهم، وتحدث المشكلة والمصيبة حينما يعودون على جهل، حينها تحدث التصرفات الخاطئة، وتكثر الفتاوى المضللة (الجفري، ١٤٢٥هـ).

كما أن إطلاق العنان لفئة من أعداء الدين المستترين أو من عندهم فهم خاطئ للدين والتمكين لهم في وسائل الإعلام المختلفة فيخدشون الناس في أعز ما يملكون في ثوابت دينهم التي يعتقدونها واختلطت بدمائهم، عند ذلك يمكن أن تستثار عاطفة العامة ويرتكبون أعمالاً هوجاء يتمادون

فيها ظناً منهم أنها دفاع عن دينهم ومعتقداتهم؛ فإذا كان أصحاب الدين الباطل المحرف يغضبون حينما يُتعرضُ لدينهم ويرتكبون جريمة هي أكبر جريمة على الأرض ألا وهي سبّ الله جل جلاله، كما أخبر عن ذلك الله بقوله: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾﴾ (سورة الأنعام)، فكيف لا يغضب لدينه من هو على الدين الحق؟ (الجفري، ١٤٢٥هـ).

إن الربط بين ما يقع من أحداث إرهابية وبين الدين الإسلامي كان أحد الأسباب التي أدت إلى حدة وتسارع العمليات الإرهابية وغضب الكثير من الناس وشعورهم بالظلم وغياب العدالة.

٣ . ١ . ٣ الفراغ الفكري والفهم الخاطئ للدين

إن الفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه، والإحباط الذي يلقاه الشباب نتيجة افتقارهم إلى المثل العليا التي يؤمنون بها في سلوك المجتمع أو سياسة الحكم والفراغ الديني يعطي الفرصة للجماعات المتطرفة لشغل هذا الفراغ بالأفكار التي يروجون لها ويعتنقونها. كما أن غياب الحوار المفتوح من قبل علماء الدين لكل الأفكار المتطرفة، ومناقشة الجوانب التي تؤدي إلى التطرف في الرأي يرسخ الفكر المتطرف لدى الشباب (الهواري، ١٤٢٥هـ). على أنه لا يمكن التسليم بذلك فالكثير من دعاة العنف والتطرف والتزمت يفتقدون منهجية الحوار، ويرفضون الدخول في محاورة الآخرين حول معتقداتهم وأفكارهم مما يدفعهم إلى العمل السري. ولعل جهود المناصحة التي تقوم بها وزارة الداخلية في الوقت الحاضر وتراجع عدد كبير

من أصحاب الفكر المنحرف عن مواقفهم تجاه بعض القضايا دلالة على البداية السليمة للحوار وتصحيح الكثير من الاعتقادات والأفكار الخاطئة لدى الكثير من الناس حول الدين، والآخر، والمخالف، وغيرها.

٣ .١ .٤ التشدد والغلو في الدين

قد يفضي الفهم الخاطئ للدين ولغاياته ومقاصده إلى الجنوح والغلو والتشدد في الدين. كما أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى إحداث ردود أفعال عند الشباب، وتدفع بهم إلى التشدد والغلو، منها استفزاز المشاعر الدينية من خلال تسفيه القيم أو الأخلاق أو المعتقدات أو الشعائر، بالقول أو الفعل، واتهام المراكز التربوية الإسلامية والمدارس القرآنية ومناهج التعليم ومنابر الدعوة كلها بالانحراف، والتنفير من الدين وتشويه أهله، وإظهار شيوخ المسلمين وعلماء الإسلام بصورة ساخرة منفرة، فإن هذا كله يُسبب التطرف والغليان، خاصة في نفوس الشباب الذين يقرأون ويسمعون الاتهامات الكاذبة تُوجه إليهم وإلى مؤسساته، ولا يملكون إلا الاحتقان والانفعال، ولا تتاح لهم فرصة الرد.

ويتبع الإعلام الغربي سياسة تبعد عن العدل والإنصاف، عندما يتهم مناهجنا وثقافتنا الإسلامية بأنها ترسخ في أبنائنا كراهية الآخر ومناصبته العداء في الوقت الذي لا يسلط فيه الضوء على نظرة الغرب إلى المسلمين الذين هم في الثقافة والمناهج الدراسية الغربية، وخاصة الأمريكية، سفاحون وإرهابيون ومحاربون متطرفون ومضطهدون للمرأة ويعتنقون الجهاد والحرب المقدسة. وهذا الحكم غير المنصف يدفع الشاب المسلم إلى التشدد والغلو واتخاذ موقف المدافع عن دينه وعقيدته (الهواري،

١٤٢٥هـ). ومما لا شك فيه أن التشدد تقابله ردة فعل مساوية له في الشدة، والنتيجة دائماً تكون عكسية.

٣. ١. ٥ تفشي المنكرات والكبائر

يؤكد الجفري (١٤٢٥هـ) أن تفشي المنكرات والكبائر دون أن يكون هناك إنكار أو محاولة جادة لتغييرها سبب رئيس لحدوث الفتن والحروب والقلاقل في البلاد؛ فهذا خير جيل على وجه الأرض ومعهم خير البرية رسول الله ﷺ لما ارتكب بعضهم ذنباً لا عن عمد- فحاشاهم أن يتعمدوا ذلك- وإنما نتيجة اجتهاد خاطئ في غزوة أُحُد فماذا كانت النتيجة؟ حل بالجيش الإسلامي ما حل به ولم يسلم حتى رسول الله ﷺ فشجّ وجهه الشريف وكسرت رباعيته، ولما تساءل الناس عن ذلك أجابهم الله بآيات تتلى إلى يوم القيامة لتكون عبرة من بعدهم فقال جل جلاله﴿ **أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٥﴾** ﴾ (سورة آل عمران). وأثبتت سنة ربانية فقال سبحانه: ﴿ **وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾** ﴾ (سورة الشورى).

وقد حذَّر ﷺ أمته من الوقوع في مثل ذلك وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما أخرجه الإمام الترمذي في سننه عن حُذَيْفة بن اليمان عن النبي ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتَنْهَوُنَّ عن المنكر أو ليُوشكَنَّ الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعُونَهُ فلا يُسْتجاب لكم» (الترمذي، كتاب الفتن، ح٢٠٩٥).

٣ . ٢ العوامل الاجتماعية والتربوية

٣ . ٢ . ١ انفتاح المجتمع وانتشار البطالة مع غياب القيم

يحقق هذا الانفتاح الاجتماعي، وعدم وجود عوائق وإجراءات رسمية، فرصاً كبيرة للقيام بالنشاطات الإرهابية، حيث إن الحرية التي يتيحها هذا الانفتاح الاجتماعي تتيح فرصاً للتنظيم والدعاية والتدريب على السلاح والإمداد وجمع الأموال من المتعاطفين مع القضايا التي يتبناها الإرهابيون (الصالح، ٢٠٠٢م).

ومن المعلوم أنه في الوقت الحاضر أصبحت الحرب إلكترونية وفكرية حيث تعرض مواقع على شبكة الإنترنت كيفية صنع القنبلة وكيفية إدارة العمليات الإرهابية وغيرها.

ويذكر الثقفي (١٤٢٥هـ) مجموعة من العوامل التي قد تدفع الشباب إلى الانضمام للجماعات المتطرفة أو الجماعات أو المنظمات الإرهابية، ومن أهمها: البطالة والفقر، وقت الفراغ، وغياب القيم التي توجه الفرد، والاضطهاد والإحساس بالظلم، والفهم الخاطئ للدين، ونقص المستوى التعليمي، الانفتاح الإعلامي، ووجود فساد فاحش في المجتمعات.

ويعزو الزهراني (١٤٢٥هـ) أسباب الإرهاب إلى الفراغ والبطالة، والدعوات الهدامة، والإحباط، والتوجيه الخاطئ، وقلة القدوات العلمية، والتناقض، والكبت الديني، والتضييق في الرزق، والإخفاق، وتفشي المنكرات، والرفقة الضالة، وغياب منابر الحوار الحرة، والفهم الخاطئ للنصوص، واعتقاد جواز قتل غير المسلم، والذنوب.

٣ . ٢ . ٢ تأخر سن الزواج

كما يشير الجفري (١٤٢٥هـ) إلى أن تأخر سن الزواج لدى الشباب قد يؤدي إلى اندفاعهم والتهور وعدم حساب الأمور بشكل صحيح؛ فالزواج يخفف كثيراً من حماسة الشباب ويعجل بنضجهم، كما أن الرجل المتزوج الذي لديه زوجة يحبها وأطفال يتعلق بهم يفكر كثيراً قبل الإقدام على أي عمل، ولا يقدم على عمل قد يكون فيه حتفه بسهولة، أما الشاب الذي يشعر بأنه وحيد وأن ارتباطه بالمجتمع خفيف فيسهل عليه التسرع في أي عمل يقتنع به. وتشير نظريات السلوك الإجرامي - وعلى وجه الخصوص نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي - إلى دور الضبط والارتباط بالمجتمع في تقليل السلوك المنحرف والسلوك المتهور (اليوسف، ٢٠٠٢م).

٣ . ٢ . ٣ عدم وجود مجالات مناسبة لامتصاص طاقات الشباب

إن عدم وجود مجالات مناسبة لامتصاص طاقات الشباب المتدين الفائضة، قد يدفع بعض الشباب إلى ارتكاب سلوك العنف والتطرف، ولا يجب أن نغفل العوامل الاجتماعية المختلفة من البطالة والتفكك الأسري وضعف التربية والتوجيه وأصدقاء السوء ونحوها؛ فجميعها تشكل تربة خصبة لنمو الأفكار الخاطئة (الجفري، ١٤٢٥هـ).

ومما لا شك فيه أن عدم امتصاص طاقة الشباب وإدماجهم بشكل فاعل في المجتمع قد ينعكس سلباً عليهم وقد يؤدي إلى حركات تمرد وفوضى من قبل الشباب نحو المجتمع ومؤسساته المختلفة (اليوسف، ٢٠٠٠م).

٣ . ٢ . ٤ الهجرة من الريف إلى المدينة وانتشار الأحياء العشوائية الفقيرة

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الدول العربية في الثلاثين سنة الأخيرة، إلى تكثيف حركة الهجرة من الريف إلى المدينة، وانتشار الأحياء العشوائية الفقيرة في مدن بعض الدول. وقد ضمت هذه الأحياء العشوائية نسبة عالية من المتطرفين الدينيين؛ وذلك بفعل عجز بعض سكانها عن التكيف مع قيم المدينة المختلفة عن قيمهم الريفية. وبسبب تفشي البطالة، وخاصة بين الشباب، كان استقطابهم من جانب جماعات التطرف أو العنف، أو انضمامهم التطوعي إليها، مسألة سهلة إلى حد كبير.

وتؤثر الأزمات الاقتصادية في الطبقات الدنيا في المقام الأول، حيث تعاني بشدة من تدهور ظروفها المعيشية بفعل انتشار البطالة وتدهور الخدمات وظهور طبقة من الأثرياء الذين يسلكون سلوكاً استفزازياً بالنسبة للفقراء. وتؤدي الأزمات الاقتصادية إلى ازدياد معدل البطالة والتضخم وغلاء الأسعار؛ وبالتالي تزداد حدة التفاوت الطبقي وتنعكس آثار هذا الخلل الخطير على الشباب وتنشأ تربة صالحة للتطرف تزود الجماعات المتطرفة بأعضاء يعانون من الإحباط ويفتقدون الشعور بالأمان والأمل في المستقبل (الهواري، ١٤٢٥هـ).

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن بروز ظاهرة أطفال الشوارع قد تؤدي إلى مشكلة أمنية تنعكس آثارها على المجتمع بشكل عام، فأطفال الشوارع الذين ينتشرون في مناطق مختلفة من المملكة العربية السعودية ويمارسون البيع أو التسول هم من الأطفال الذين ينحدرون من أسر فقيرة ونازحة من الريف إلى المدينة، وقد حذرت كثير من الدراسات من تنامي هذه الظاهرة وتحولها إلى مشكلة أمنية لا يمكن احتواؤها (اليوسف،

١٤٢٣هـ؛ اليوسف، ١٤٢٥هـ)، حيث من الممكن أن يتحول تنامي هذه الظاهرة إلى سلوك مدمر للمجتمع من خلال شعور هؤلاء الأطفال بعدم عدالة المجتمع وعدم استيعابه لهم وعدم تكافؤ الفرص، وخلافه.

٣ . ٢ . ٥ أزمة التعليم ومؤسساته

تعتمد نظم التعليم في معظم الأقطار العربية على التلقين والتكرار والحفظ، وعلى حشو ذهن الطالب طوال مختلف المراحل الدراسية بمعلومات، دون إعمال للعقل ودون تحليل أو نقد. ومثل هذه النظم تفرز طالباً يتقبل بسهولة كل ما تمليه عليه سلطة المعلم دون نقاش، وبذلك يصبح من السهل جداً على مثل هذا الطالب أن يتقبل كل ما تمليه عليه سلطة أمير الجماعة دون تحليل أو نقد أو معارضة، ويكون عرضة للانخراط في أية جماعة أياً كان توجهها؛ حيث يتم تلقين الفكر وتقبله دون تحليل، ويسهل الانقياد بفعل إبطال عمل العقل (الهواري، ١٤٢٥هـ). وسوف نناقش في مبحث قادم مشكلات النسق التربوي والدور المأمول منه.

٣ . ٣ العوامل السياسية والاقتصادية

٣ . ٣ . ١ الاعتماد على أسلوب الحل الأمني فقط

يرى الجفري (١٤٢٥هـ) أن بعض الدول الإسلامية اعتمادها على أسلوب الحل الأمني فقط في علاج الظاهرة الإرهابية أفرز ردود فعل سلبية نتيجة ما يرى أنه إسراف في التنكيل والتعذيب الجسدي والنفسي مما يفوق كل تصور، فماذا يُتوقع ممن وقع عليه ذلك التعذيب؟ لا شك أنه إن كان في رأسه شبهة تكفير فإنها تتأكد حيث يقول: إن هذا العمل لا يكون من مسلم

لمسلم، وإن لم يكن عنده ذلك أصبح تربة خصبة لمثل تلك الأفكار، وهذا يزيده عنفاً وقسوة على الأقل من باب المعاملة بالمثل، والأكبر من ذلك هو انعكاس تلك المعاملة على أهله وأقربائه وأحبابه، فلا شك أنهم سيحاولون الانتقام لقريبهم إن كان أباً أو أخاً أو عماً أو خالاً؛ وهذا مما يوسع ويزيد من دائرة العنف.

وقد أشارت بعض الدراسات التي استعرضت موضوع الإرهاب والعنف والتطرف لدى عينة من المطلوبين أمنياً أن البعض منهم يرى أن أسلوب العنف والحل الأمني قد يدفع البعض إلى اتخاذ أسلوب العنف والتطرف كردة فعل معادية (اليوسف وآخرون، ١٤٢٦هـ).

٢.٣.٣ الوصول بصاحب الفكر الخاطئ إلى حافة اليأس

وذلك بإعلان عدم قبول التوبة وأنه سيواجه عقوبة صارمة على فعله؛ فمثل هذا السلوك يجعل الذي في نفسه رغبة في التوبة والعودة وتبين له الخطأ أن يستمر في طريقه مادام أن النتيجة الهلاك؛ ولذلك نجد أن القرآن يحث على عدم اليأس قال تعالى: ﴿ **يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلا تَيْأَسُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ** ﴿٨٧﴾ ﴾ (سورة يوسف). وبيّن لنا رسول الله ﷺ فيما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه عن أبي سعيد الخُدْريِّ - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «كان في بني إسرائيل رجل قتل تسعة وتسعين إنساناً ثم خرج يسأل فأتى راهباً فسأله فقال له: هل من توبة، قال: لا؛ فقتله فجعل يسأل فقال له رجل: ائت قرية كذا وكذا فأدركه الموت فناء بصدره نحوها فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فأوحى الله إلى هذه أن تقرّبي وأوحى الله إلى

هذه أن تباعدي وقال قيسوا ما بينهما فوُجد إلى هذه أقرب بشبر فَغُفِرَ له» (البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، ح ٣٢١١). والشاهد من الحديث أن الرجل حينما يئس من التوبة تمادى في القتل، وهكذا يفعل إذا يئس من ضل الطريق وأفسد في الأرض من النجاة؛ فإنه يزداد عنفاً وضراوة وشراسة (الجفري، ١٤٢٥هـ).

ويشير الجفري (١٤٢٥هـ) إلى أن الفساد قد يدفع صاحب الغيرة الدينية، ولاسيما من الشباب، إلى اليأس من حال الناس فيتصور أنه لا علاج لهم إلا بالكي؛ وذلك بتفجير وتدمير أماكن اللهو ونحوها.

ويجب الاستدراك هنا بأن الدولة رعاها الله قد فتحت المجال لمن عاد منهم واعترف بخطئه أن تقبل توبته وأن يعامل بكل إنسانية، ونتيجة لهذا القرار رجع بعض من أصحاب هذه الأفكار، أما من تمادى في غيّه فقد واجه المصير المؤلم.

٣ . ٣ . ٣ غياب العدالة الاجتماعية

النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات، وعدم العدالة في توزيع الثروة، والتفاوت في توزيع الدخول والخدمات والمرافق الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والكهرباء بين الحضر والريف، وتكدس الأحياء العشوائية في المدن بفقراء المزارعين النازحين من القرى، فضلاً عن زيادة أعداد الخريجين من المدارس والجامعات الذين لا يجدون فرص العمل، كل ذلك يؤدي إلى حالة من الإحباط الفردي والسخط الجماعي (الهواري، ١٤٢٥هـ).

ويرى البعض أن التنمية غير المتوازنة والتركيز على مناطق معينة قد أدى إلى تهميش بعض المناطق وشعور البعض بأنه لم يحصل على نصيب متواز من التنمية مما يدفع إلى الثورة والتمرد والعنف (اليوسف وآخرون، ١٤٢٦هـ).

٣ . ٣ . ٤ الظروف السياسية

تدني مستوى المشاركة السياسية، وخاصة بالنسبة للشباب ومن مختلف الطبقات، في اتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن، بما في ذلك الحياة اليومية سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو الحي السكني أو العمل أو عن طريق العضوية الفعالة والنشيطة في التنظيمات الشعبية والرسمية؛ فشباب اليوم بعيدون عن الممارسة السياسية بمعناها الواسع التي تنمي لديهم القدرة على إبداء الرأي والحوار حول مسائل عامة أو اجتماعية، والتي تعوّدهم على تقبل الرأي الآخر بعد تحليله ونقده والتنازل عن آرائهم إذا اقتنعوا بغيرها.

إن عدم وجود تعددية سياسية، والافتقار إلى قدر من حرية التعبير، وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة، يؤدي إلى حرمان القوى السياسية والاجتماعية من التعبير السياسي الشرعي، وإلى تجاهل مطالب الأقليات وقمع الجماعات المعارضة، ويؤدي هذا كله إلى تهيئة التربة المناسبة للعنف والإرهاب. ومن أسباب لجوء بعض الجماعات الإسلامية إلى العنف في بعض الدول العربية، محاصرة التيار الديني وقمعه وعدم إعطائه حرية العمل السياسي المشروع والعلني (الهواري، ١٤٢٥هـ).

ولعل إنشاء مركز الحوار الوطني في المملكة العربية السعودية يكون بداية لاستيعاب الشباب وتعليمهم أساليب الحوار الفاعل وهو ما تقوم به الدولة في الوقت الحاضر.

٣ . ٣ . ٥ تضييق دائرة الشورى والديمقراطية أو انعدامها

لم تأخذ غالبية نظم الحكم في البلاد العربية بمبدأ الشورى والديمقراطية على الرغم من مضي عدة عقود من السنين على إقامة نموذج الدولة الحديثة فيها. وتعد التجربة الديمقراطية في غالبية الدول العربية تجربة جديدة وهشة، وربما تكون شكلية، ولعل أهم الأطر الديمقراطية وأبرزها فتح قنوات قانونية للحوار والتعبير عن الرأي والفكر. ومما لا شك فيه أن فقدان الحياة الديمقراطية الحقيقية يؤدي إلى تهميش بعض الفئات اجتماعياً وسياسياً واستبعاد الأقليات والفئات المعارضة وحركات الرفض، ويخلق جواً من الشعور بالظلم، ويدفع هؤلاء المظلومين إلى الانخراط في العمل السياسي العنيف.

إن العجز عن الحوار مع جيل الشباب وعدم إفساح المجال له كي يعبر عن نفسه ويخدم بلاده، يجعل الكثير من الشباب ضحية هذا العنف المؤسسي، فتنمو في أوساطهم ظاهرة التطرف الديني. ومن الملحوظ أن هذا العنف المؤسسي يشتد مع تعثر هذه النظم في تحقيق أهدافها المعلنة في التنمية الاقتصادية والتعددية السياسية، كما يقوي مع وقوعها في أسر التبعية والديون بفعل سياسات دول الهيمنة العالمية (الهواري، ١٤٢٥هـ).

٣ .٣ .٦ سياسات الهيمنة الأجنبية والإرهاب الأمريكي ـ الإسرائيلي

من الأسباب الرئيسية في تغذية التطرف الديني والإرهاب في البلاد العربية هو الممارسات الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية في فلسطين المحتلة وما جاورها. وهي تؤثر بشكل مباشر في ملايين من العرب الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والجولان السورية والاحتلال الأمريكي في العراق، ومن ثم في بقية العرب في مختلف البلاد العربية.

إن مشاعر الإحباط واليأس عند الكثير من المسلمين، وخاصة الشباب المليء بالفوران والغليان، والذي لا يرضى بالذل والهوان، وهو يرى كل يوم الإرهاب الأمريكي وتسلطه على العالم الإسلامي دون احترام لأنظمة عالمية، ولا قرارات دولية، ويرى كل يوم الإرهاب الصهيوني وإذلاله وقتله للشعب الفلسطيني دون أن تكون هناك ردود أفعال جادة من الحكومات العربية، كل هذه الأسباب وغيرها هي واقع يعيشه المسلم، في الوقت الذي لا يدري فيه ماذا يفعل، فهو بين عجز وقهر، وهكذا يتحول الغليان عنده إلى غلو وتطرف؛ مما يجعله يبحث عن حلول عاجلة وسريعة لتغيير واقع الأمة.

إن سياسات الهيمنة الأجنبية في المنطقة العربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ترسخ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وتسكت عن ممارساته المتحدية للشرعية الدولية، بل وتدعمه مادياً وعسكرياً، وتحول دون قيام الأمم المتحدة بدورها في مواجهة العدوان، وتعتمد معيارين في مواقفها؛ تثير الغضب والنقمة وتدفع الشباب العرب المسلمين إلى اللجوء للفكر المتطرف ومن ثم ممارسة العنف في مواجهتها (الهواري، ١٤٢٥هـ).

ولعل احتلال أمريكا للعراق البلد المسلم وتهديدها لبلدان مسلمة أخرى مثل سوريا وغيرها تأكيد على الغطرسة الأمريكية وعوامل تدفع الشباب للنقمة والحقد على الصليب الكافر.

٣ . ٤ رأي الباحث حول تشكل الفكر المتطرف من واقع الأطر النظرية السابقة

ما سبق ذكره يمثل بعض الأسباب التي يرى بعض الباحثين أنها تغذي فكر الإرهاب والعنف والتطرف، إلا أن الباحث يعتقد أن تشكل الفكر المتطرف لدى الأفراد ينطلق من ثلاث مراحل أساسية هي نتاج لخلل في وسائط التنشئة الاجتماعية، هذه المراحل الثلاث الضرورية لتشكل الفكر المنحرف كما أعتقد تنطلق من :

١ ـ أن أصحاب الأفكار المتطرفة لديهم رغبة جامحة في إقصاء الآخر؛ فهم الوحيدون القادرون ـ حسب رؤيتهم ـ على فهم الحقائق والأمور .

٢ ـ أن أصحاب الأفكار المتطرفة لديهم أحادية في النظر؛ فالحقائق لديهم ليس لها إلا وجه واحد وطريق الحياة ليس له إلا مسار واحد في رؤيتهم .

٣ ـ أن أصحاب الفكر المتطرف يحملون توجهات عقدية وفكرية تؤكد ما لديهم من قناعات ولا يرغبون في التنازل عنها كما أنهم غير مستعدين للتخلي عنها أو مناقشة الآخرين فيها .

والتحليل الاجتماعي المتعمق لممارسة العنف والتطرف في المملكة العربية السعودية حسب ما نشرته وزارة الداخلية من معلومات عنهم وحسب اعترافاتهم في الأشرطة التي تبثها وسائل الإعلام السعودية يلحظ أن هناك خصائص مشتركة تجمع هؤلاء الشباب الذين يحملون الفكر المتطرف المتسم بروح التدمير والتخريب وهذه الخصائص يمكن التحدث عنها على النحو الآتي :

١ ـ القابلية للإيحاء: الملحوظ من اعترافاتهم أنهم استقوا الكثير من المعلومات من بعض الرموز الدينية خارج الوطن دون مناقشة أو تمحيص، وإنما أخذوها باعتبارها مسلمات غير قابلة للنقاش.

هذه القابلية للإيحاء ضرورية لتشكيل إرادة السلوك الإجرامي لدى الأشخاص على مستوى الممارسة (أ)، الذي تحدثنا عنه في نموذج الوقاية من الجريمة في بداية الدراسة.

٢ ـ حداثة السن: يلحظ من غالبيتهم أنهم صغار في السن، ومن المعلوم أن صغار السن هم أكثر رغبة في المغامرة وأكثر استعداداً للخروج عن نواميس المجتمع من كبار السن.

٣ ـ المرور بالتجربة الأفغانية: الغالبية العظمى منهم ذكروا أنهم كانت لهم مشاركة أو تجربة في الحروب في أفغانستان.

٤ ـ التدريب العسكري المكثف: عن طريق المعسكرات التي كانت توجد في أفغانستان وغيرها، وهذه النقطة تتعلق بالمقدرة على ممارسة السلوك الإجرامي (ب) في نموذج الوقاية من الجريمة سابق الذكر.

٥ ـ المرور بدروس إيديولوجية ذات محتويات تعبوية تهدف إلى إقصاء الآخرين وتكفيرهم: حيث إن الغالبية منهم اعترفوا بأنهم يتلقون دروساً من رموز دينية خارج الوطن تتميز بالرغبة في العنف والتدمير.

٦ ـ التطرف على المستويات الثلاثة:

أ ـ المستوى العقلي أو المعرفي المتمثل في انعدام القدرة على التأمل والتفكير.

ب ـ المستوى الوجداني المتمثل في الاندفاعية في السلوك.

جـ ـ المستوى السلوكي المتمثل في ممارسة العنف ضد الآخرين.

ويمكن القول بشكل مبدئي : إن السلوك المنحرف والمخالف للأعراف ونواميس المجتمع من الممكن أن يتحول إلى سلوك تدميري عند توافر مقومات السلوك العنيف ، وهذه المقومات في نظري تنطلق من خمس زوايا مهمة :

١ - أيديولوجية فكرية تبرر أنماط السلوك التدميري المخالف لأعراف المجتمع .

٢ - قابلية للإيحاء لتقبل الأفكار وتنفيذها على أرض الواقع .

٣ - تدريب عسكري يساعد على مواجهة الآخرين وتنفيذ الإرادة الإجرامية .

٤ - الفرصة السانحة لتحويل المشاعر السالبة إلى أنماط سلوكية على أرض الواقع .

٥ - التطرف على المستويات الثلاثة .

وأعتقد أن هناك عوامل قد تهيئ لحدوث الفرصة السانحة للسلوك الإرهابي ، ومن هذه العوامل ما يأتي :

١ - تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - قيام أنماط من السلوك المشابه في بقاع أخرى من العالم .

٣ - عدم وجود منافذ للحوار .

٤ - القناعة باستحالة تغيير الواقع بأي وسيلة أخرى .

٥ - وجود رموز فكرية تنظر للسلوك المنحرف .

٦ - التطرف على المستويات الثلاثة السابق ذكرها .

خلاصة القول أنه لا يمكن عزو أسباب الإرهاب والعنف والتطرف إلى عامل واحد وإنما هي نتاج لعوامل متعددة حيث ذكرنا في المقدمة أن السببية في تشخيص العوامل الاجتماعية تعد من الأمور غير الممكنة في

العلوم الاجتماعية حيث يشار إلى أن السلوك الاجتماعي والظواهر الاجتماعية هي إفراز لمجموعة من العوامل تتكامل مع بعضها البعض لحدوث الظاهرة الإجرامية.

الفصل الرابع

الأنساق الاجتماعية ودورها في الوقاية من الإرهاب والتطرف

٤ . الأنساق الاجتماعية ودورها في الوقاية من الإرهاب والتطرف

٤ . ١ الأنساق الاجتماعية والأدوار الوقائية

تعد الأنساق الاجتماعية كياناً اجتماعياً ينتظم فيه الأفراد طوعا لتحقيق غاية أو من أجل إشباع حاجة، كما تتعدد الأنساق الاجتماعية بتعدد حاجات الأفراد والجماعات، ويرى البعض أن هذه الأنساق عبارة عن تنظيمات اجتماعية قد تكون رسمية أو غير رسمية تعمل على مساعدة أفراد المجتمع للوصول إلى مستوى لائق من الحياة الإنسانية الكريمة في إطار علاقات اجتماعية تمكن الجميع من الإسهام والمشاركة قي تنمية وتطوير المجتمع ضمن قيم وعادات وتقاليد المجتمع (عبيد، ١٩٩٦م).

وتمارس الأنساق الاجتماعية الرسمية نشاطاتها ضمن مسئولية محدودة ومنصوص عليها في نظام الدولة مثل أجهزة الأمن، الجهاز القضائي، الجهاز التعليمي، الجهاز الإعلامي . . إلخ. أما الأنساق الاجتماعية غير الرسمية فإنها تقوم بدور أو بعملية الضبط الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية من خلال وضع ضوابط محددة أو نشر وبلورة قيم اجتماعية معينة في المجتمع مثل: الأسرة، المسجد، جماعات الرفاق، النوادي، جماعات الجوار، الرأي العام (البكر، ١٤٢٠هـ: ٣٧).

وتؤدي الأنساق الاجتماعية دورا مهماً في المحافظة على الأمن، وذلك من خلال أعمالها وبرامجها الموجهة للمجتمع، وتكمن أهمية هذا الدور في أن الأنساق الاجتماعية تقدم خدمات وبرامج عدة لأفراد المجتمع، سواء أكانت صحية أم اجتماعية أم مهنية أم ترفيهية وغيرها من الخدمات المتعددة؛

وبالتالي فهي مصدر إشباع لحاجات الأفراد؛ فكلما كانت هذه الخدمات والبرامج الموجهة لأفراد المجتمع على مستوى عال وتتناسب مع متطلبات العصر، كان الأفراد أكثر نضجا وتفاعلا مع الآخرين، سواء الأفراد بعضهم مع البعض أو الأفراد والمؤسسات، وكل هذا ينتج عنه وعي ثقافي واجتماعي ونفسي؛ وبالتالي يسود الأمن ويصبح كل فرد ومؤسسة مسؤولة تجاه المجتمع في استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي، وعندما لا تلبي هذه الأنساق متطلبات الأفراد ولا تسعى لتحقيق أمنهم النفسي والاجتماعي يصبح الأفراد مضطربين ويسودهم عدم الثقة بهذه الأنساق؛ وبالتالي يصبحون كارهين وناقمين، وربما يؤدي ذلك إلى ضعف انتمائهم للمجتمع، حيث إنه لا توجد مشاركات فاعلة من قبل هذه الأنساق، ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار في المجتمع؛ الأمر الذي يعني الفوضى وكثرة الجرائم وما شابه ذلك؛ لذا تتركز وظيفة الأنساق الاجتماعية على تثبيت القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع فضلا عن تغيير حياة الناس من خلال تحفيزهم للمشاركة في الجهود الرامية إلى إنجاح مشروعات التنمية الاجتماعية، وكذلك تأكيد دور العلاقات الاجتماعية في المجتمع وأهمية التماسك الاجتماعي بين الأفراد والجماعات بالإضافة إلى مساعدة أفراد المجتمع على التوافق مع مجتمعاتهم؛ مما يعزز دور الأمن في المجتمع.

وفيما يلي مناقشة لدور بعض الأنساق الاجتماعية في الوقاية من الإرهاب والعنف والتطرف وجميع أشكال الخروج عن المعايير المقبولة اجتماعياً:

٤ . ١ . ١ النسق الديني

يمثل النسق الديني أحد الأنساق المهمة في حفظ توازن المجتمع ويتكامل

مع الأنساق الاجتماعية الأخرى لإحداث التوازن والأمن داخل أبنية المجتمع المختلفة، وفي هذا الجزء من الدراسة سوف يقوم الباحث باستعراض الدور الوقائي للنسق الديني؛ حيث يتوقع من النسق الديني أن يقوم بمجموعة من الوظائف الاجتماعية داخل المجتمع، ويمكن استعراض بعض منها على النحو التالي:

١ ـ تأصيل القيم الاجتماعية النابعة من الشريعة الإسلامية، وإبراز أهمية التكامل الاجتماعي الذي يفرضه الإسلام لضمان أمن الفرد والمجتمع.

٢ ـ تقوية الأدوار الإيجابية للتنشئة الدينية خاصة في ضبط الوسائل الشخصية الذاتية المؤدية للجنوح أو ارتكاب الجريمة.

٣ ـ تقوية الجانب الديني في نفوس الناس بما يتلقونه من وعظ وإرشاد وتوجيه يعصمهم من الوقوع في المعاصي، ويجعلهم من عناصر الخير في المجتمع.

٤ ـ تزويد المصلين بشعور التضامن والأخوة في اجتماعهم للصلاة والرغبة في معاونة بعضهم البعض، ونزع الرغبة في الاعتداء والتعدي على حقوق الغير من خلال اجتماعهم في الصلاة خمس مرات يومياً.

٥ ـ الإرشاد والتوجيه إلى الفضائل الإسلامية، وبيان محاسن السلوك الإسلامي الصحيح بين الفرد وأخيه، وبين الفرد وسائر قطاعات المجتمع وجماعاته.

٦ ـ نشر الوعي الديني بين جميع أفراد المجتمع، الأمر الذي يقرب الناس من دينهم، ويحبب إليهم الالتزام بأحكامه عن فهم وإيمان، فيقيهم ذلك شر الانحراف.

٧ - تذكير الناس بيوم القيامة وما فيها من ثواب وعقاب يجعلهم يراقبون الله تعالى في السر والعلن، فيبتعدون بذلك عن كل الشرور والآثام، ويتجنبون الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

٨ - الارتقاء بتربية الخلق والضمير إلى أعلى المستويات؛ مما يشيع روح الفضيلة والمثالية فيسود الجميع جو مفعم بالهدوء والسكينة والقناعة والرضا.

٩ - توجيه الناس إلى الالتزام بأوامر الدين واجتناب نواهيه، وكلها كما نعلم تبعد المرء عن الانحراف والجرائم.

١٠ - ترشيد أعمال الخير والبر بتوجيه الجمعيات الدينية في المجتمع لإنشاء المعاهد الشرعية للذكور والإناث، وإيجاد فرص عمل مناسبة.

١١ - تقديم الخدمات إلى أفراد المجتمع المعوزين، والتوجيه والتربية الدينية التي تقوم على تنمية الأخلاق الحميدة، والتصدي للفساد والرذيلة وسيادة أحكام الشريعة، والعمل على منع الجريمة عن طريق: التهذيب النفسي، وتكوين رأي عام فاضل مضاد للجريمة، وذلك من خلال المحاضرات والندوات والنشرات والكتب والمجلات التي تصدرها أو تعدها المؤسسات الدينية (لؤلؤ، ١٤١٧هـ؛ راشد وآخرون، ١٤١٧هـ: ٧٧).

واقع النسق الديني في المجتمع السعودي

مما لا شك فيه أن النسق الديني يمثل أهم المرتكزات التي تدور حولها الثوابت افي المجتمع لسعودي، حيث يقوم المجتمع على تعاليم الدين

الإسلامي، وتمثل التوجهات الدينية المحور الأساسي لجميع سلوكيات أفراد المجتمع السعودي؛ لذا نجد أن جميع نشاطات الأفراد تقوم على الدين؛ فهم يؤدون الصلوات الخمس في اليوم والليلة، ويقومون بأداء الفرائض الدينية التي أوجبها عليهم دينهم الإسلامي. وبسبب طبيعة المجتمع السعودي التي تقوم على أساس التدين الكامل والمحافظة على التعليمات الدينية، فإن النسق الديني يتداخل بشكل أساسي مع باقي الأنساق لإحداث التوازن والاستقرار في بناء وثقافة المجتمع، وبهذا فإن أي تداخلات مرغوبة في مجتمع محافظ مثل المجتمع السعودي يجب أن تنبع غالبيتها من تعاليم الدين الإسلامي. ولأهمية هذا الدين في المجتمع، فإن تفعيل هذا النسق في جانبه الأمني يعد ضرورة أساسية لإحداث التوازن المرغوب في المجتمع السعودي، خاصة في ظل بروز أفكار ومفاهيم مغلوطة ناتجة عن الفهم الخاطئ لسماحة الدين الإسلامي الحنيف.

رؤية مستقبلية للدور الوقائي للنسق الديني

يؤدي النسق الديني أدواراً أساسية في إحداث التوازن والاستقرار داخل المجتمع السعودي، بصفته المحرك الأساس لسلوكيات أفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، ولتفعيل الدور الوقائي للنسق الديني داخل بناء وثقافة المجتمع السعودي فلا بد من طرح آليات جديدة تتفاعل مع المتغيرات والمستجدات الحضرية وتتماشى مع التعليمات الشرعية. من خلال مخاطبة الشباب بعقلية انفتاحية تتيح الفرصة للتحاور مع الآخر دون إفراط أو تفريط.

ويمكن تلخيص أبرز المحاور التي نرى أن النسق الديني يجب أن يقوم بها فيما يلي:

تمثل قضايا الشباب والأمن الفكري إحدى القضايا الأساسية في مجال

الأمن الفكري في المجتمع السعودي ؛ لذا لابد من تفعيل النسق الديني في المجتمع السعودي لمحاربة تيارات الفساد التي قد يواجهها الشباب في مسيرة حياتهم وذلك من خلال :

١ ـ تحصين فكر وعقول الشباب من أي غزو فكري مضلل موجه من وسائل الإعلام المختلفة وتنبيه الشباب إلى خطورة الانحراف وراء الجماعات المتطرفة ، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال مجموعة من الآليات ، منها :

أ ـ خطب الجمع .

ب ـ الندوات الدينية الموجهة .

ج ـ المحاضرات .

د ـ البرامج والحوارات المتلفزة

هـ ـ المؤلفات العلمية .

و ـ نشر الشريط الإسلامي المتوازن الطرح والمنهجية .

وعلى العموم فإن كل آلية من هذه الآليات تحتاج إلى قراءة اجتماعية للمجتمع واختيار الوقت والزمان المناسبين لطرحها .

٢ ـ اختيار رجال الدعوة والوعظ و الإرشاد من المتعمقين في العلوم الشرعية ؛ لكي يصبحوا نماذج يحتذي بها الشباب بدلا من الانسياق وراء نماذج تحثهم على التطرف والغلو (حيث لوحظ من اعترافات الشباب المُغرر بهم المتلفزة تأثرهم بأفكار دخيلة على المجتمع من رموز دينية في الغالب هم من غير السعوديين) .

٣ ـ حث الخطباء ورجال الدعوة والوعظ والإرشاد على التركيز على

التوعية الأمنية وتوضيح أخطار التطرف المصحوب بالإرهاب. والتأكيد على وسطية الإسلام وإشاعة روح التسامح وقبول الآخر والبعد عن الغلو والتكفير.

يشير الوهبي (١٤٢٥هـ) إلى منهج الإسلام في مكافحة الإرهاب والعنف والتطرف من خلال استعراض المنهج الإسلامي في مقاومة الإرهاب والذي يقوم على أساسين:

الأول: بناء الدين على الوسطية واليسر ورفع الحرج، منعاً لظاهرة الغلو والحد منها.

الثاني: حرص الإسلام على إرساء أسس السلام ومكافحة ظاهرة الإرهاب.

وسوف نناقش هذين البعدين على النحو التالي:

أولاً: بناء الدين على الوسطية والتيسير لمنع الغلو ومواجهته: التوسط معناه أن يتحرى المسلم الاعتدال ويبتعد عن التطرف قولاً وفعلاً، بحيث لا يقصر ولا يغالي. ويؤثر عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - قوله: «الفرقة الناجية وسط في النحل، كما أن الإسلام وسط في الملل». وقال ابن القيم - رحمه الله -: «إنه حض على الأخذ بالوسط؛ لأن فيه النجاة من الظلم؛ فالأمور إذا كانت وسطاً بين الطرفين المذمومين كانت عدلاً، وإن انحرفت إلى أحدهما كانت نقصاً؛ وأثمرت نقصاً». لذا كان التوسط مرادفاً للعدل ومضاداً للعدوان. قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ... ﴿١٤٣﴾﴾ (سورة البقرة).

والتوسط من أهم سبل الوقاية من الغلو؛ لأنه سبب للسلامة من الزيادة والنقصان ودليل على كمال العقل وتمام الرشد وضمان للنجاة من التفريط والغلو حتى الممات، كما أنه ضمانة للاستمرار في الخير ومدار الفضائل لما فيه من تأسٍ بالنبي ﷺ والصحب الكرام رضوان الله عليهم.

والتيسير معناه اللين والسهولة ورفع المشقة والحرج عن المكلف بأمر من الأمور لا يجهد النفس ولا يثقل الجسم؛ لذا كان التيسير ضد التعسير والجفاء والغلو والتفريط والإفراط. قال تعالى: ﴿ وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٨﴾ ﴾ (سورة الأعلى)، وفي معناها قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «أي نسهل عليك أعمال الخير وأقواله، ونشرع لك شرعاً سهلاً مستقيماً لا اعوجاج فيه ولا حرج ولا عسر»، وقال ﷺ: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية، فاقبلوا من الله العافية، فإن الله لم يكن نسياً» ثم تلا الآية: «وما كان ربُّك نَسِياً» (رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي)، وقال ﷺ: «إني لأدخل في الصلاة أريد إطالتها فأسمع بكاء الصبي فأخفف من شدة وجد أمه عليه». وقال قتادة ـ رحمه الله ـ: «قال تعالى: ﴿ ... يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ... ﴿١٨٥﴾ ﴾ (سورة البقرة) فأريدوا لأنفسكم الذي أراد الله لكم»، وقال الشعبي: «إذا اختلف عليكم أمران فإن أيسرهما أقربهما إلى الحق» وقال ابن كثير: «إن النبي جاء بالتيسير والسماحة وقد كانت الأمم التي قبلنا في شرائعهم ضيق عليهم فوسع الله على هذه الأمة أمورها وسهلها لهم».

لذا كان التيسير سمة ظاهرة في الدين تتجلى في عقائده وعباداته ومعاملاته وأخلاقه، ومن فوائده القيام بأوامر الله تعالى كاملة ويجلب معونة الله للعبد، ويجلب حب الناس للميسر السهل، ومن اختار الأيسر - ما لم يكن إثماً - فهو متبع لسنة النبي صلى الله عليه وسلم (الوهيبي، ١٤٢٥هـ: ٥-٢٥).

ثانياً: أسس السلام في الإسلام لمكافحة ظاهرة الإرهاب: أمر الله - عز وجل - بالسلام فقال سبحانه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٠٨﴾ ﴾(سورة البقرة)، وحض عليه النبي ﷺ بقوله: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» (رواه البخاري ومسلم كلاهما في كتاب الإيمان).

والمنهج الإسلامي لحفظ السلام والتصدي للإرهاب له شقان: وقائي وعلاجي، والشق الوقائي يمنع ويقلص من ظاهرة الإرهاب ابتداءً، بينما الشق العلاجي - متمثلاً في الحدود الرادعة - يعاقب الجناة ويردع غيرهم. ويذكر الوهيبي (١٤٢٥هـ) هذين الشقين بالقول:

أ - الشق الوقائي

يقوم هذا الشق على عدد من الأسس منها:

- أن الإسلام كرم بني آدم: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾ ﴾ (سورة الإسراء).

- إن الإسلام لم يوجد أسساً للتمييز بين الناس سوى التقوى؛ فهي

الأصل كقول الله ـ عزّ وجلّ ـ : ﴿ ... إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ (سورة الحجرات)، أي إنما تتفاضلون عند الله بالتقوى لا بالأحساب (ابن كثير، ٤/ ٢٢٨)، «وإن الله لا ينظر إلى صوركم وأقوالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم» (صحيح مسلم، كتاب البر والصلة)، وقد جاء في الأثر أنه لا فضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى.

ـ أن الإسلام حرم العدوان على دم الإنسان وماله كقول النبي ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم ...» (صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين).

ـ أن الإسلام جعل للبيت حصانة وحرمة، يقول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ (سورة النور).

ـ أن الإسلام أقام بين المسلمين وشائج التكافل والتراحم والتواد، فشرع الزكاة والصدقات، لقول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾ ﴾ (سورة المعارج).

ـ كما يقوم هذا المنهج بالتعاون على الخير والدعوة إليه، يقول الله تعالى: ﴿ ... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ... ﴿٢﴾ ﴾ (سورة المائدة).

ب ـ الشق العلاجي

يتمثل هذا الشق في إقامة الحدود، ويقصد بها العقوبات المقررة لأجل حق الله، ونخص منها حَدَّيْ جريمتي: الحرابة والبغي.

جريمة الحرابة: هي قطع الطريق بخروج طائفة مسلحة في دار الإسلام لإحداث الفوضى وسفك الدماء وسلب الأموال وهتك الأعراض وإهلاك الحرث والنسل متحدية بذلك الدين والأخلاق والنظام، وتتحقق هذه الجريمة سواء قام بها فرد واحد أو جماعة أفراد، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾(سورة المائدة)، وقال ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا» (صحيح مسلم، المقدمة). وقال ﷺ: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة فقتل فقتلة جاهلية، ومن خرج على أمتي يضرب برّها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي لذي عهد عهده فليس مني ولست منه» (صحيح مسلم، كتاب الإمارة). وقال ﷺ: «ستكون بعدي هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر المسلمين وهم جميع، فاضربوه بالسيف كائناً من كان» (صحيح مسلم، كتاب الإمارة).

ولجريمة الحرابة حد رادع يستأصل شأفة المفسدين مروعي الآمنين، ويردع ذوي النفوس الضعيفة عن سلوك مسلكهم، ويشمل هذا الحد: قتل المحاربين حداً، والقتل مع الصلب، والقطع من خلاف (اليد اليمنى مع الرجل اليسرى)، أو النفي.

جريمة البغي: ومعنى البغي ـ شرعاً ـ الخروج عن طاعة الإمام بتأويل سائغ مغالبة له، فالبغاة هم الذين يخرجون على الإمام ويخالفون الجماعة وينفردون بمذهب يبتدعونه، وذلك بتأويل سائغ عندهم، مع وجود المنعة

والشوكة، والفرق بين جريمة البغي والحرابة هو أن البغي مرتبط بالتأويل أي بأسباب ومسوّغات تجعل البغاة يعلنون العصيان على الحاكم والخروج عليه. وفي شأنهم قال تعالى: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ ﴾ (سورة الحجرات)، وقال ﷺ: «سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من قول خير البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة» (صحيح البخاري في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم؛ وصحيح مسلم في كتاب الزكاة) (الوهيبي، ١٤٢٥هـ).

كما يسوق الخليفي (١٤٢٥هـ) مجموعة من الأسس التي ينبغي أن يسلكها الدعاة لاحتواء السلوك المتطرف؛ حيث يرى أن هذه الأسس يجب أن تنطلق من تخطيط سليم ومحكم وأن تقوم على مجموعة من المحاور يذكر منها:

أولاً: إعلام الناس بغاية الشريعة الإسلامية

إن من أول أهداف الخطة التي يضعها العلماء والدعاة لمحاربة سلوك الإرهاب بيان غاية شريعتهم ومراد دينهم منهم أفراداً ومجتمعاً، وأن يشرح العلماء والدعاة هذه الغاية ويلفتوا أنظار الناس إلى جوانبها حتى يدركوها لأنفسهم وينشئوا ناشئتهم عليها؛ فغاية الشريعة الإسلامية تتمثل في حفظ مصلحة الفرد والمجتمع، وهي الغاية نفسها التي جاءت جميع الأديان السماوية بحمايتها، بل شرعت العقوبات الرادعة لمن أراد أن يمسها أو

يفسدها. ويقصد بالمصلحة هنا مقصود الشرع، فمقصود الشرع من الخلق كما بين العلماء خمسة أمور:

الأول: حفظ الدين.

الثاني: حفظ النفس.

الثالث: حفظ العقل.

الرابع: حفظ النسل.

الخامس: حفظ المال.

وبنظرة سريعة إلى سلوك الإرهاب فإنه يتعرض إلى هذه الأمور الخمسة كلها بالإفساد والهدم. فهو يفسد دين مرتكبه وسالكه بمجانبة الصراط المستقيم وركوب صراط الغلو والتطرف، وهو ما حذر منه الله ورسوله ﷺ كما يفسد النفس بقتلها أو ترويعها، ويفسد العقل بتغيير موازين التفكير وتقدير المصلحة والمفسدة، كما يهلك النسل ويرهبهم ويتلف المال العام والخاص. ولذا فإن على العلماء والدعاة أن يركزوا على هذا وأن يبينوا حرمة هذه الأمور الخمسة والاعتداء عليها وتجريم من فعل ذلك مهما كانت نيته وغايته؛ فالغاية لا تبيح الوسيلة في الفكر الإسلامي الصحيح (الخليفي، ١٤٢٥هـ: ١٧).

ثانياً: إعلام الناس بالمنهج التوجيهي الصحيح

كما أن من الأهداف المهمة التي ينبغي أن ترسمها خطة البرنامج الاهتمام بأمر المنهج الإصلاحي التوجيهي الذي يسير عليه العلماء والدعاة والذي يجب على الناس اتباع أصحابه والتمسك بتوجيههم وإرشادهم دون من سواهم؛ فعند تأمل تاريخ دعوة النبي ﷺ نجد أن دعوته قد انطلقت

وسط فوضى فكرية وأخلاقية طاغية سماتها القتل والنهب والسلب والإتلاف مما يصدق عليه اسم الإرهاب، ومع ذلك استطاع النبي ﷺ في غضون مدة يسيرة أن يقلب هذه الأفكار، وأن يغير هذه النفوس الهائجة الفاسدة إلى نفوس مؤمنة مطمئنة، مصلحة لا مفسدة، رحيمة لا غليظة قاسية؛ فتطهرت جزيرة العرب كلها من سلوكها المشين الذي تتعدد صوره وأمثلته.

وهنا يقف المتأمل لهذه الدعوة ليسأل: كيف استطاعت دعوة النبي ﷺ أن تقلب الموازين وأن تكون بهذه الفاعلية المتناهية. والجواب على ذلك واضح ونيّر؛ إذ استمدت تلك الدعوة وذاك التوجيه والإرشاد القوة والفاعلية من توفيق ـ الله تعالى ـ ورعايته إياها أولاً، ثم من التمسك بمنهج مستقيم تحركت من خلاله الدعوة النبوية.

إن المنهج الذي سارت عليه الدعوة النبوية والذي يجب لزاماً أن يسلكه العلماء والدعاة في مواجهة سلوك الإرهاب وغيره من الأعمال الدعوية. ذاك المنهج كان منبثقاً من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ـ ﷺ ، ثم لينظر المهتمون بالدعوة في طريق السلف الصالح ـ رضي الله عنهم ـ؛ إذ ليس في الدنيا منهاج أكثر عظمة وقوة وشمولاً وتكاملاً ولا أشد تأثيراً من هذا المنهاج.

إن التمسك بالكتاب والسنة فيه العصمة من الضلال؛ لأن كتاب الله تعالى: ﴿ **لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ** ﴿٤٢﴾ ﴾ (سورة فصلت). والسنة النبوية قد عصم الله صاحبها من الشرك والضلالة وبرأه من الزيغ والأهواء، وطهره من الفسوق والعصيان: ﴿ ... **اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ** ... ﴿١٢٤﴾ ﴾ (سورة الأنعام).

هذا هو المنهج الواضح الذي يدل الناس إلى الدين من خلاله، ويحذر الناس من المناهج التي تعتمد على الآراء والأهواء والأغراض دون نظر إلى مراد الشرع ومقصد الحق (الخليفي، ١٤٢٥هـ: ٢١).

ثالثاً: تحديد الأسباب المشجعة على السلوك الإرهابي

من الأهداف المهمة التي ينبغي أن تسعى إليها خطة العمل احتواء السلوك الإرهابي بالكشف عن الأسباب التي تشجع على هذا السلوك، ويتسنى ذلك بالوقوف على أنماط شخصيات أصحاب هذا السلوك والفئات التي ينتمون إليها ودراسة هذه الشخصيات لمعرفة ما يسيطر عليها من أفكار وما تردده من آراء لتحديد الدوافع لهذا السلوك.

ويتم الكشف بالحوار معهم، والاطلاع على منتدياتهم في وسائل الاتصال الحديثة، ومعرفة الرموز التي يسمعون لها ويطيعونها، ماذا تقدم وعلى أي شيء تركز منطلقات حديثها إليهم (الخليفي، ١٤٢٥هـ: ١٩).

رابعاً: توجيه أفراد المجتمع للمحافظة على هويتهم وانتمائهم

من الأهداف التي ينبغي أيضاً أن تبرز في خطة العمل توجيه أفراد المجتمع للمحافظة على هويتهم وانتمائهم لعقيدتهم وقيمهم ووطنهم، انتماء تغمره أحاسيس العزة والتضحية؛ لأن هذا الانتماء يعيد حياة الفرد في الدولة التي يعيش فيها، ويقوم بدور مهم في إخلاصه وجديته في العمل؛ من أجل إثبات استحقاق نعمة العيش في ظلالها. لذا يمكن المحافظة على الهوية والانتماء من خلال عدة أساليب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية ركائز الشخصية.

١ ـ التوجيه الديني الوسطي

لقد جعل الله تعالى الدين قوام حياة الإنسان يعيشه في كل أوقاته وتصرفاته: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ (سورة الأنعام).

فهو الذي ينظم حياته، وعلاقته بخالقه تعالى علاقة عبودية وخضوع، وينظم علاقته بالكون المسخر المخلوق لمصلحته وإشباع حاجاته، كما ينظم علاقته بالناس من حوله بدءاً بأفراد أسرته وانتهاءً بكل أفراد الجنس البشري؛ فهو الذي يجب أن يوجه الفرد والمجتمع على أساسه حتى يعرفوا حقيقة الحياة وغرضها ويتبصروا بحقوق الآخرين مهما كان جنسهم أو دينهم، فيتبين للمسلم بوضوح كامل ما له وما عليه تجاه مجتمعه وإمامه؛ فيسير في محيط السلطة التي أمر الله بطاعتها، وينتظم سلوكه تنظيماً وسطاً انطلاقاً من توازن فكري لا إفراط وإضاعة لحقوق الله ولا تفريط وإضاعة لحقوق النفس والآخرين.

إذن الدين يمثل ضرورة حياة سعيدة، ولذا اهتمت الشريعة في مقاصدها بالعمل على حفظه وصونه والدفاع عنه؛ فعلى العلماء والدعاة أن يوصلوا إلى الناس النظرة الوسطية للتمسك بالدين بصورة حكيمة تجعل هؤلاء الناس يتصورون الدين بوضوح يحميهم من الانحرافات والجنوح عن الصراط المستقيم.

٢ ـ التوجيه الاجتماعي

هو تنمية جوانب الشخصية للفرد بتعزيز مؤهلاته وقدراته والثقة بالنفس والتوافق مع المبادئ الأخلاقية والدينية؛ لتسود المفاهيم الاجتماعية الرفيعة

في المجتمع. ولذا فقد شغل التوجيه الاجتماعي حيزاً كبيراً في عملية التوجيه بين الأمم والشعوب منذ زمن بعيد، واجتهدت كل أمة أن تضع لها منهاجاً تسير عليه؛ لأن هذا التوجيه يرتبط ارتباطاً مباشراً بعدد من العناصر الأساسية في المجتمع كالأمن، وتقدير الذات الاجتماعية، والانتماء، والتماسك الاجتماعي، ولعل من أبرز ما يستهدفه التوجيه الاجتماعي في هذه المرحلة ما يأتي:

٣ ـ دعم الانتماء الوطني

يعد الانتماء الوطني من المشاعر والروابط الفطرية؛ إذ ينمو ويكتسب ليشد الإنسان إلى وطنه الذي استوطنه.

ويعبر القرآن الكريم عن الوطن بالديار فيقول: ﴿ **لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾** ﴾ (سورة الممتحنة).

كما يعبر عنه بالدار فيقول: ﴿ **فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴿٣٧﴾** ﴾(سورة العنكبوت)؛ لذا شاع التعبير عن الوطن الإسلامي بدار الإسلام وديار الإسلام.

وعند تمايز الأوطان رفض الإسلام ابتداءً معيار العرق والقبيلة، وجعل التقوى والتسابق إلى الخير هو معيار التفاضل بين البشرية. من هنا جاءت ضرورة الوطن لإقامة دين الإسلام، وضرورة الدين ليكون الوطن إسلامياً، وضرورة المسلمين لتتحقق إسلامية عمران الوطن؛ ولذا أصبح الانتماء الوطني درجة من درجات سلم انتماء المسلم إلى الإسلام.

والانتماء الوطني يقتضي مراعاة ما يرتضيه المجتمع من أسلوب حياة؛ فإن كان المجتمع متديناً فالانتماء الحق يجعل تعاليم الدين واتباع أوامره واجتناب نواهيه، والعمل الصالح وتشجيع المحسن وتأديب المسيء نبراساً للمجتمع.

والانتماء الوطني حب فطري تجاه الأرض التي ولد على ترابها ونشأ في جنباتها، وليس هذا الحب للمكان الجغرافي المادي ما لم يكن مقدساً وإنما يتعداه إلى الناس المقيمين وعلاقاتهم العاطفية ومبادئهم القيمة التي تحدد سلوكياتهم.

وعند النظر إلى الوطن السعودي فإننا نرى تميزاً يجدر أن يلفت إليه نظر الناس؛ لأن دستوره القرآن الكريم ودينه الإسلام وأبناءه يتميزون بمبادئ وتقاليد عظيمة نابعة من إسلامهم؛ فقد أخذوها وتقلدوها لا على أنها عادة ومفخرة بل على أنها عبادة وقربى، فمثل هذا المجتمع حري بأن ينشأ الناشئة على حبه والتمسك به والدفاع عنه فضلاً عن قدسية أرض الحرمين فيه ومهبط الوحي الإلهي فيه، كما ينشأ الناشئة على تحقيق المحبة والأخوة بينهم على هذا الأساس؛ لأن الأخوة الصادقة مفتاح كل خير، وصمام أمان ضد كل شر؛ فهي صفة إيمانية صادقة تولد الشعور بالعاطفة والاحترام والثقة المتبادلة مع أفراد الوطن؛ لأن الرابط العقيدة ووشائج التقوى مما يدفع إلى التعاون والرقة والتكافل والدفاع عن الوطن ومواطنيه، ومن ارتضى السكن بينهم ولاذ بهم، كما يدفع إلى الابتعاد عن كل ما فيه ضرر لمواطن سواء أكان في دينه أم نفسه أم عرضه أم ماله أم ما يمس كرامته.

كما أن الأخوة الإسلامية تولد لدى أفراد المجتمع الشعور بوحدة حياة الأمة التي تعيش فيها وترابط مصالحها. وهذه النقطة لها أهميتها في مجال الأمن؛ لأنها مما يجعل الفرد في خدمة الجماعة تعبداً لله تعالى، ويجعل الجماعة تسهر على راحة الفرد وسلامته؛ لأن الكل يدرك أن أي خلل يصيب فرداً من أفراد الجماعة يعد خللاً في الجماعة وضربة في كيانها، وقد أشار الصادق المصدوق ﷺ إلى هذه الحقيقة في قوله: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد....» (صحيح مسلم، ح٤٦٨٥).

وهذه الحقيقة مما يجعل أفراد المجتمع يتكاتفون على احترام النظام ومراعاة الحقوق، ويتعاونون على محاربة أي فكر دخيل منحرف يهدد دينهم وأمنهم وأموالهم وأنفسهم ونسلهم.

وعلماء الاجتماع يؤكدون أهمية روح الأخوة في استقرار المجتمع وأمنه؛ فهم يؤكدون أنه بقدر ما تسود روح الأخوة بين الناس بقدر ما تقل الجرائم، وبقدر ما تقل هذه الروح في المجتمع تزيد الجرائم وتتوتر العلاقات الاجتماعية بصورة عامة (الخليفي، ١٤٢٥هـ).

خامساً: بيان أثر السلوك الإرهابي في صورة الإسلام وأهله

وفي خطة العمل التي يضعها العلماء والدعاة ينبغي أن يبرز هدف مهم يبين الأثر السلبي الذي يحدثه السلوك الإرهابي في الصد عن دين الله تعالى وإقناع غير المسلمين بأن الإسلام لا يصلح ديناً يعتنقونه، لأنه في نظرهم دين يقوم على القتل والترويع والإتلاف، فسوء التصرفات هذا هو الذي يشوه سمعة الإسلام، فنحن أمة الإسلام ينظر العالم إلينا بعين فاحصة، حتى إذا ما وجد أعداء الإسلام في هؤلاء المسلمين خللاً أو تقصيراً سعوا

جاهدين لاستغلال هذا الخلل في طمس صورة الإسلام الحقيقية، وأبرزوا هذا الخلل بكل وسيلة من وسائل الإعلام حقداً وزوراً، وهذا ما يحدث هذه الأيام ونشاهده عبر كل وسيلة إعلامية.

فعلى العلماء والدعاة بيان ذلك للناس حتى لا يحمل أحد معول هدم للدعوة والإسلام وهو يحسب أنه يحسن صنعاً ويرفع دين الله تعالى (الخليفي، ١٤٢٥هـ).

٤ . ١ . ٢ النسق الأسري

يلعب النسق الأسري دوراً كبيراً في عملية الضبط الاجتماعي وتوجيه سلوك الأفراد؛ مما جعل هذا النسق يحظى باهتمام بالغ من جميع المختصين؛ لأن صلاح المجتمع واستقامته يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمخرجاته؛ إذ تقوم الأسرة بعملية التنشئة والتعليم والتوجيه مما ينعكس على سلوك الأفراد وممارستهم من خلال الدور الذي يقوم به النسق الأسري المتمثل في حفظ النوع الإنساني بالإضافة إلى توجيه سلوك أبنائها؛ حيث تعد الأسرة الخلية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتعلم فيها لغته وتؤثر في تكوينه الجسمي والنفسي والاجتماعي والعقدي، وتتجسد هذه الحقيقة في قول الرسول ﷺ «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» (أخرجه البخاري في كتاب الجنائز).

وجاءت تشريعات الإسلام كلها لبناء الأسرة ولتنظيمها وحمايتها من التفكك، ومن ذلك حسن اختيار الزوجة، وكذلك الزوج وأحكام النكاح والطلاق وحقوق الزوجين تجاه بعضهما البعض وتجاه أبنائهما، وحقوق الآباء والأمهات على الأبناء . . إلخ، وكل ذلك يدل على المكانة التي أولاها

الإسلام للأسرة؛ لأنها مكان نشوء الأجيال، وعلى قدر ما تكون الأسرة يكون مستقبل الأمة.

ولا شك أن تربية الأبناء التربية الإيمانية الصالحة تنعكس بالضرورة على بناء المجتمع وثقافته، حيث إنه يتكون من مجموعة من الأفراد والأسر، فحيثما كانت الأسرة منتجة لأفراد صالحين ملتزمين بقيم ومفاهيم المجتمع كان المجتمع أكثر استقراراً وأمناً بإذن الله سبحانه وتعالى.

وينطلق الاستقرار المجتمعي من بناء الأسرة؛ فإذا كانت الأسرة التي تربى فيه الإنسان قائمة على مبادئ سلوكية سليمة كانت عملية التعلم والاكتساب سليمة أيضاً، وبقدر ما تكون تلك المبادئ فاسدة بقدر ما تنعكس صورتها على تصرف الإنسان وسلوكه، كما أنه بحسب ما تتمتع به الأسرة من تماسك وترابط وسلامة أو بحسب ما تعانيه من تصدع وتفكك وخلافات تتكون شخصية الطفل متأرجحة بين وضع الاتزان في الحالة الأولى والاختلال في الحالة الثانية.

ومن هذا المنطلق يبرز دور الأسرة في عملية التنشئة ذات الأنواع المتعددة التي تحصن الأفراد ضد الممارسات السلوكية المنحرفة ومنها الإرهاب والعنف والتطرف.

أنواع التنشئة الأسرية

يمكن تحديد أنواع التنشئة التي تقوم بها الأسرة على النحو التالي:

١ ـ التنشئة الدينية

يقصد بالتنشئة الدينية تلك الممارسات السلوكية وعمليات الإدراك المتعددة التي تحمي الفرد وتزكي النفس، وذلك من خلال ما جاء في القرآن

والسنة النبوية من حكم ومواعظ وأوامر ونواه؛ حيث ينبغي على الأسر تقوية الوازع الديني لدى أفرادها وتعميق معنى العبادات وتأثيرها في حياة الفرد، ليس باعتبارها علاقة خاصة بين الفرد وربه فقط، ولكنها عبادات تترك آثارها في سلوك الفرد؛ فيتحلى بالأخلاق والقيم ويتخلى عن ارتكاب المعاصي وينأى بنفسه عن مواطن الزلل وبؤر الفساد التي تقوده للجريمة والانحراف.

٢ ـ التنشئة الاجتماعية:

لا أحد يجهل الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وتوجيه سلوك أفرادها، وتتجلى أهمية الدور الذي تقوم به الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية في جانبين هما:

أ ـ الجانب الوقائي وهو يعني الدور الذي تقوم به الأسرة في سبيل تحصين أفرادها ضد جميع المؤثرات الضارة و السلبية في المجتمع، سواء أكانت صحية أم فكرية أم اجتماعية في المراحل المختلفة من أعمارهم. وهذا الجانب يلعب دور أساسياً على مستوى رفض السلوك الإجرامي (رفض الإرادة الإجرامية) المتمثلة في الإرهاب والعنف والتطرف.

ب ـ الجانب العلاجي، وهو عملية لاحقة في حالة وجود خلل في العملية الوقائية السابقة؛ حيث تقوم الأسرة بمتابعة سلوكيات أفرادها بصفة مستمرة وتلمس أماكن الخلل والمسارعة في معالجتها قبل أن تترجم إلى أفعال ضارة بالفرد والأسرة والمجتمع. وهذا يقع على مستوى مكافحة السلوك الإجرامي (المكافحة على مستوى تقزيم الفرصة والمقدرة).

٣ ـ التنشئة الأخلاقية

يعني هذا النوع من التنشئة غرس القيم والمعايير الأخلاقية وتوضيح فائدتها لهم في حياتهم الاجتماعية؛ فالصدق والأمانة والوفاء بالوعد والشرف والكرامة وحسن السلوك جميعها قيم خفية لا تظهر إلا في تعامل الأفراد وتفاعلهم مع بعضهم البعض. ولأن الأفراد يعيشون أولا في إطار أسرة فهم يتعلمون منها ويتشربون المعايير الأخلاقية من خلال القول المدعوم بالفعل، والذي يلاحظونه في التعامل والعلاقات داخل الأسرة من جهة وعلاقة وتصرفات الأسرة في المجتمع الخارجي من جهة أخرى.

٤ ـ التنشئة الثقافية

تعني التهذيب وتنمية المعارف وتوسيع المدارك التي يفترض أن تقوم بها الأسرة من خلال تنمية معارف الأبناء بالخبرات البشرية السابقة والحاضرة وتعريفهم ببعض المواقف وكيفية التصرف فيها، بما في ذلك من قضايا ومشكلات وخلافات فهذا يكسب الفرد الاتزان والقدرة على التصرف في الكثير من المواقف وتحكيم العقل على الفعل.

واقع النسق الأسري في المجتمع السعودي

أدت التغيرات الاقتصادية والانفتاح السريع الذي شهده المجتمع السعودي في السنوات العشر الأخيرة على وجه الخصوص إلى تحولات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية لدرجة أن آثاره لحقت بالأنساق الاجتماعية، ومن بينها النسق الأسري الذي تعرض لبعض التغيرات في شكل الأسرة من حيث الحجم والتكوين وفي شكل علاقاتها الاجتماعية وأنماطها. وفي ظل غياب التفكير الاستراتيجي القائم على الإعداد والتأهيل لمواجهة تلك المتغيرات،

ظهرت الكثير من السلبيات التي أثرت في بناء النسق الأسري وتماسكه . مثل ضعف سيطرة الأب على الأسرة ، الاعتماد المطلق على العمالة المنزلية ، كثرة الخلافات والمشاكل العائلية والتفكك الأسري بأنواعه المختلفة (طلاق ، هجر وانشغال الأب عن الأسرة) وأوضاع الأسرة المعيشية .

وتعكس بعض الإحصائات المتعلقة بمعدلات الطلاق في المملكة هذا الخلل الذي يعاني منه النسق الأسري ، حيث نشرت جريدة «الشرق الأوسط» في عددها الصادر في ١٧/ ١/ ١٤٢٠هـ أن معدل الطلاق في المجتمع السعودي بلغ ٣٠٪ من إجمالي عدد حالات الزواج ، كما نشرت جريدة «الوطن» في عددها الصادر في ١٨/ ٩/ ١٤٢٢هـ أن عدد حالات الطلاق قد بلغ (١٢١٩٢) حالة خلال سنة ، بمعدل ٣٣ حالة طلاق يومياً . وبلغ عدد حالات الطلاق بنهاية عام ١٤٢٢هـ (١٨٧٦٥) حالة (وزارة العدل ، الكتاب الإحصائي السادس والعشرون ، ص٢٤٣) .

وهذه الشواهد تؤكد - إلى حد كبير - جزءاً من المشاكل التي تعانيها الأسرة السعودية والتي أثرت بدورها في وظائف وأدوار وبناء النسق الأسري ، ولما كان بناء الأسرة وتماسكها من العوامل المهمة في إنجاح عمليات التنشئة الاجتماعية السوية للأبناء كان من المتوقع أن ينعكس ما وصلت إليه أحوال بعض الأسر السعودية على سلوكيات الأبناء في شكل انحرافات وخروج على القيم والأنظمة .

ووفقاً لهذه التبعات والمؤثرات برزت أفعال إجرامية عديدة بين فئات الأحداث والشباب ؛ حيث تشير إحصائيات مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية إلى أن ٧٠٪ من إجمالي جناة الحوادث الجنائية بالمملكة

العربية السعودية تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٨ سنة (الدليل الإحصائي، ١٤٢٥هـ: ٦٥-٧٥).

وأشارت نتائج الدراسات والبحوث التي أجريت على مستوى المملكة عن جرائم الأحداث والشباب إلى أن أسباب ارتفاع إسهام هذه الفئة العمرية في الجريمة تكمن على وجه الخصوص في أسباب ذات طابع اجتماعي، أهمها ضعف قدرة النسق الأسري على الاضطلاع بدوره الطبيعي الوقائي. (انظر الدراسات التي أعدها مركز أبحاث مكافحة الجريمة عن الأسرة وانحراف والشباب مثل الأسرة السعودية والواقع الحضاري المعاصر، إدمان المخدرات في أوساط الشباب، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة، جنوح الأحداث ومحدداته في المملكة العربية السعودية).

ولعل هذا الانتشار للجرائم في أوساط صغار السن والشباب رغم وقوعهم تحت وصاية النسق الأسري وفي مرحلة التقبل للتأثير، دليل واضح على وجود مشكلة في ذلك النسق. وهو فعلا ما أكدته الدراسات المختصة في هذا المجال؛ حيث أوضحت دراسة أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية عن «التنبؤ بانحراف الأحداث» من خلال الخصائص الأسرية وأساليب المعاملة الوالدية ومفهوم الذات، أن الأسرة السعودية تميل إلى استخدام أسلوب العقاب الجسدي، في عملية تنشئة الأطفال بصورة عامة (الصيرفي، ١٤١٧هـ: ٢٠٠)، وفي دراسة أخرى عن «الترابط الأسري وأثره في تكوين شخصية الشباب» وجد أن ٥٠٪ من عينة الدراسة غير راضية عن وضع الأسرة و٥٠٪ أفادت أن ثمة شجاراً دائماً بين الأب والأم، وأن ٣٢٪ من أفراد العينة يتعرضون للإهمال من قبل الوالدين (القباع، ١٤٠٠هـ: ٣٧).

وترى حماد (١٤٢٥هـ) أننا لم نهيئ أولادنا وبناتنا ليكونوا آباء قادرين على القيام بمسؤولية الأبوة والأمومة كما يجب، بمعنى أن بعض الآباء والأمهات إما أن يكونوا متأثرين بالفكر الغربي، وثقافتهم الإسلامية ضحلة وضعيفة ومشوهة، ويربوا أولادهم طبقاً لثقافتهم وتوجهاتهم، وإما أن يكونوا من فريق آخر فهمه للإسلام قاصر متطرف، تسيطر عليه الأعراف والعادات والتقاليد، ودائرة المحرمات لديه كبيرة، وكلمتا «الكفر» و«الحرام» هي الغالبة في أحكامه.

أيضاً نجد غياب الأب عن البيت فترة طويلة، وعدم حرصه على التعرف على مشكلات أولاده، والجلوس معهم، والتعرف على احتياجاتهم ومناقشتهم في مختلف القضايا، والتعرف على أصدقائهم وزملائهم وأسرهم، وهو ما يجعل الأولاد عرضة لمصادقة قرناء السوء الذين قد يجرونه إلى هاوية المخدرات أو مستنقع الإرهاب، أو تبني أفكار ومعتقدات إلحادية كعبادة الشيطان، أو إباحية . . . أو . . . إلخ.

والمسؤولية لا تنحصر في الأسرة، وإن كانت الأسرة تتحمل جزءاً كبيراً منها، ولكن يشاركها في المسؤولية المدرسة والجامعة، وعلماء الدين، ووسائل الإعلام (حماد، ١٤٢٥هـ: ١٧).

ويوضح ما ذكرناه سابقاً بجلاء معاناة الأسرة نتيجة تلك المتغيرات التي شهدها مجتمعنا في السنوات الأخيرة وما صاحبها من تنوع الاحتياجات وتشعب المشاكل وتطور الأنماط السلوكية في ظل تآكل القيم الاجتماعية وضعف المساندة المجتمعية؛ مما يدعو إلى ضرورة مراجعة النسق الأسري لسياسته وبرامجه بالتكامل مع الأنساق الأخرى الاجتماعية، التربوية،

الاقتصادية، الدينية، والأمنية بما يكفل الوقاية من الانحرافات وتأمين المجتمع؛ وبالتالي منع الإرادة لدى الأفراد لارتكاب السلوك الإجرامي.

رؤية مستقبلية للدور الوقائي للنسق الأسري

القيم الاجتماعية المحافظة والوقاية من الإرهاب والتطرف

تعد الأسرة أكثر المؤسسات الاجتماعية تأثيراً في حياة الطفل؛ حيث تعد مسؤولة عن اكتساب الطفل أنماط السلوك الاجتماعي المقبول في المجتمع، وحيث إنه ومن خلال الاحتكاك المستمر بالوالدين يتعلم الطفل معايير الجماعة وقيم المجتمع كما يتعلم احترام الآخرين واحترام قوانين المجتمع. وبناء على ما يتعلمه داخل الأسرة يتعرف على ما هو متوقع منه آنياً مستقبلاً؛ لذا فالدور الأساسي الذي يسمح للأسرة بوقاية أبنائها من الانحراف والمحافظة على الأمن يكمن في أن يعطي الأهل للأبناء القدوة السلوكية الحسنة المعتمدة على قانون المجتمع وقيمه ومعاييره. وسوف نستعرض فيما يأتي بعض النماذج الأسرية التي تساعد بشكل مباشر على حماية أمن الأسرة:

١ ـ التقبل

يعني ذلك قبول الطفل، سواء أكان ذكراً أم أنثى، وأياً كان شكله أو تربيته بين إخوانه. وهذا التقبل غير المشروط للطفل له أثره في تقبل الطفل نفسه ومن ثم تقبل الآخرين له، كما أن شعور الطفل بأنه مقبول يجعله مستعداً لتقبل التوجيهات والنصائح ويجعل منه مواطناً صالحاً يستطيع تشرب قيم ومعايير المجتمع. وهذا التقبل ينعكس على أمن الأسرة؛ حيث

يجنب الطفل الانحراف والجريمة. وتحث تعاليم الدين الإسلامي على الأخذ بهذا الأسلوب الإيجابي في التنشئة والمتمثل في تقبل الطفل حيث كان رسول الله ﷺ يأمر الآباء ويحثهم على تقبل الأبناء فعن عائشة -رضى الله عنها- قالت «قدم أناس من الأعراب على رسول الله ﷺ فقالوا: أتقبلون صبيانكم فقال: «نعم، قالوا: لكنا والله ما نقبل، فقال رسول الله ﷺ: وأملك إن كان الله نزع منكم الرحمة» (صحيح مسلم، ح ٤٢٨١).

٢ ـ مشاركة الطفل في الجلوس والحديث والاهتمام به

مما لاشك فيه أن جلوس الوالدين مع أطفالهما يساعد في تهذيب وتنشئة هؤلاء الأطفال التنشئة الاجتماعية السليمة؛ فعن طريق الاتصال والتفاعل مع الأبناء يتحقق لهم اقتباس معايير وقيم المجتمع ومعرفة ما هو مقبول لهم وما هو مرفوض من خلال التوجيه والنقد الهادف بالإضافة إلى إحساسهم بمكانتهما وأهميتهم لدى والديهم.

٣ ـ الضبط

الضبط أسلوب تربوي إيجابي يشعر الحدث بالجائز من الأمور والمحظور منها ومن خلال عملية الضبط يتشرب الحدث معايير وقيم المجتمع ويتعلم احترام الآخرين وحقوقهم. ومن أمور الضبط للأبناء تعليمهم الحفاظ على ممتلكاتهم واحترام خصوصيات الآخرين والتعود على الاستئذان من والدته في أي عمل يرغب القيام به وتعلم طاعة ولي الأمر، سواء أكان أستاذاً أم والداً أم كبيراً في الحدود التي يقبلها المجتمع، على أنه ينبغي تعليم الطفل ضبط تصرفاته من غير إسراف ولا إفراط.

٤ ـ مساعدة الطفل على الاستقلال

معنى ذلك أن يكون للطفل الحق في أن يحيا طفولته بسعادة ومودة كما أن له الحق في القول والعمل، وله أن يختار ما يناسبه من مأكل وملبس، وترك ما لا يناسبه، على أنه ينبغي التدرج في الاستقلالية سواء في التفكير أو السلوك، كما ينبغي أن يتم هذا الأسلوب تحت رقابة الوالدين، حيث إن الاستقلالية تعوده على الاعتماد على نفسه والقدرة على مواجهة ظروف الحياة المختلفة، كما يبنى في شخصيته مواطناً صالحاً يمكن الاعتماد عليه.

٥ ـ اللين من غير تفريط

إن استخدام القوة مع الطفل يؤدي به إلى الكراهية لكل ما يمثل السلطة في المجتمع والرغبة في الانتقام من أي رمز يمثل السلطة في المجتمع، كما يؤدي بالطفل إلى عدم احترام المعايير والقيم ويشعره بالنقمة والحقد على المجتمع. كما أن التهاون مع الطفل لا يربي فيه الاحترام للسلطات والأنظمة في المجتمع مما يخلق فيه شخصية مستهترة غير مبالية؛ لذا فالاعتدال في التعامل مطلوب من خلال غرس قيمة احترام وتقدير مصدر السلطة المتمثل في الوالدين دون إفراط ولا تفريط أو كل ما يمثل سلطة على الطفل في المجتمع.

٦ ـ منح الحرية النسبية للابن

معنى ذلك أن يعطى الابن الحرية للقيام بأي عمل يحبه طالما كان لا يتعارض مع مصلحته ولا مصلحة المجتمع، وألا توضع القيود أمام تحقيق رغباته واختيار نوع الدراسة التي يرغب فيها أو الصديق الذي يرغب في مرافقته إضافة إلى منحه الحرية في التنقل والذهاب والمجيء من وإلى المكان

الذي يريده في حدود معقولة وتحت إشراف والديه، ومن شأن هذا الأسلوب التربوي أن يؤدي إلى غرس قيمة الضبط الذاتي لدى الابن ومعرفة الحدود الفاصلة بين المقبول وغير المقبول.

٧ ـ منح الابن الفرصة للانفتاح على الخبرات والتدرج فيها

وفي هذا المجال يمكن القول: إن اكتشاف الابن للعالم من حوله وإعطاءه الفرصة للمحاولة والاكتشاف مع الإشراف والمراقبة المباشرة تجعل الابن يتعلم كيفية التعامل مع المواقف والخبرات الاجتماعية المختلفة للتعامل مع الظروف المختلفة دون الشعور بالخوف من خوض غمار التجارب في معترك الحياة.

٨ ـ معاونة الابن على اكتساب الضمير الاجتماعي

الحقيقة أن هذه النقطة تمثل أبرز النقاط؛ حيث إن الأسرة هي النواة الأولى التي يتشرب من خلالها الطفل معايير وقيم المجتمع. ويرى دوركايم في هذا الصدد أن الأسرة من خلال الآباء والأمهات تنقل للأبناء خبرات وتجارب الأجيال السابقة، كما تغرس في نفوسهم ما يسميه دوركايم العقل الجمعي، ويعني ذلك أن يستطيع أبناء المجتمع الواحد أن يمثلوا نسيجاً اجتماعياً واحداً ويتفاعلوا مع بعضهم البعض من خلال هذا النسيج الاجتماعي بشكل يؤدي إلى التكامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع (اليوسف، ١٤٢٣هـ: ١٧ـ٢٧).

التصور الإسلامي للقيم الاجتماعية المحافظة على أمن الأسرة

تعد الأسرة أكثر المؤسسات الاجتماعية تأثيراً في حياة أبنائها لذا جاءت

التعاليم الإسلامية بالعديد من المبادئ المهمة حول المعايير والقيم الاجتماعية التي تحافظ على أمن الأسرة، ويأتي في مقدمة هذه المعايير والقيم غرس العقيدة الإسلامية في نفوس الأبناء، وفي الحقيقة فإن الشريعة الإسلامية أولت الأسرة عناية خاصة وكفلت لها العديد من الحقوق الخاصة التي تتيح لأفرادها النمو بشكل سليم من جميع النواحي الحسية والاجتماعية والنفسية بشكل يتوافق مع الفطرة والطبيعة التي فطر الله الإنسان عليها، وقد تجلت هذه العناية في جانبين أحدهما وقائي والآخر علاجي وسوف تتم مناقشة هذبن الجانبين بالتفصيل كما يلي:

١ ـ الجانب الوقائي

ـ حسن اختيار الزوجة

يقول الرسول ﷺ: «تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء وأنكحوا إليهم» (ابن ماجه، ح١٩٥٨)، وهنا تلاحظ عناية الإسلام بالأسرة حيث يعنى الإسلام بأهم أركانها وهي الزوجة التي يعد محضن الولد وصلاح الأم (الزوجة) يعد الموجه الأول لصلاح الأبناء فيما بعد، كما يعتبر السد المنيع لوقاية الأسرة من الانحراف، و يمثل صلاحاً للولد؛ حيث يعد للزوج والأم والموجه للأولاد ويعول عليها كثيراً في استقامة أفراد الأسرة وبعدهم عن طريق الانحراف.

ـ حسن اختيار الأسماء للأبناء

لا يكتفي الإسلام بتوجيه فائدة الأسرة للاهتمام باختيار محضن الولد وإنما يوجه الأب إلى أنه لا بد من أن يختار اسماً حسناً للابن يشعره بالفخر

والاعتزاز بين أقرانه، ويشعره بأنه له قيمة داخل المجتمع. وقد علمنا رسول الله ﷺ أن من حق الولد على الوالد أن يحسن أدبه ويحسن اسمه، ومما لا شك فيه أن حسن اختيار الأسماء للأبناء يشعرهم بأهميتهم في المجتمع؛ ما يؤدي إلى المحافظة والاستقرار داخل الأسرة عندما يشعر كل فرد من أفرادها بالسعادة والاستقرار والاطمئنان.

ـ حق الأبناء في الرعاية والإنفاق

لا يريد الإسلام من الأسرة أن تخرج أجيالاً من المنحرفين والضالين، وإنما يوجه الأسرة إلى وجوب الإنفاق على الابن إلى أن يبلغ سناً يقدر فيها على الكسب. وهذه الرعاية التي تؤدي إلى المحافظة على أمن واستقرار الأسرة هي شرط واجب على الأب فإذا لم يوجد الأب فإن هذه الرعاية ملزمة على الورثة على قدر ميراثهم منه، ويهدف الإسلام من توفير هذه الحاجات الأساسية إلى إبعاد الأبناء عن الضياع والحاجة، وأن ينموا في جو نفسي واجتماعي متوافق ويتمتعوا بنمو عقلي وجسمي سليم، وهذه من العوامل الإنسانية التي تحمي الأسرة من الضياع، وتؤدي ـ بعد توفيق الله سبحانه وتعالى ـ إلى المحافظة على أمن واستقرار الأسرة.

وتشمل رعاية الطفل في الإسلام اليتيم واللقيط؛ حيث أولت الشريعة الإسلامية عناية فائقة لليتيم قال تعالى: ﴿ ... وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ...(٢٢٠)﴾ (سورة البقرة).

ـ حق الأبناء في التربية والتعليم

نظراً لأهمية التربية في تنشئة الطفل فقد أوجبها الإسلام على الوالدين

أو من يقوم مقامهما قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ... ﴿٦﴾ ﴾(سورة التحريم).

ووقاية الابن من النار تعني صيانته بأن يؤدبه ويهذبه ويعلمه محاسن الأخلاق ويحفظه من قرناء السوء، وكل هذا سوف يؤدي إلى أمن واستقرار الأسرة فيما بعد.

- حق العدل بين الإخوة

حثت الشريعة الإسلامية الوالدين أو من يقوم مقامهما على العدل بين الأبناء في الأمور المادية والحب والتودد لهم فلا يحل لهما تفضيل بعض الأولاد على بعض؛ لما يترتب على ذلك من زرع العداوة والحقد والحسد؛ ومن هنا وجب العدل بين الأبناء في كل المعاملات؛ يقول الرسول ﷺ: «اتقوا الله واعدلوا في أولادكم» (صحيح مسلم، ح٣٠٥٥). والإسلام بهذا العدل في المعاملة يحمي الطفل من كل صور الاضطراب في نموه الشخصي والانفعالي والاجتماعي كما يحمي الأسرة من كل ما يعرض أمنها للاضطراب (اليوسف، ١٤٢٣).

٢ - الجانب العلاجي

لم تكتف الشريعة الإسلامية بالتوجيه لهذه التعليمات التي تساعد على استقرار الأسرة وتبعدها عن الفوضى والاضطراب وإنما وضعت قواعد ثابتة لمعالجة وتحديد المصادر والمنابع المساعدة على تفكيك أمن الأسرة. من ضمن هذه المصادر التي قد تؤدي إلى تهديد أمن الأسرة ما يلي:

- الفقـر

يعد الفقر عاملاً من عوامل البؤس والحرمان والشقاء، ومنعاً للحقد

والحسد والتأثيرات السيئة التي يحدثها الفقر على النفس البشرية فقد عالج الإسلام مشكلة الفقر بمجموعة من الحلول منها :

أ ـ التكافل الاجتماعي ؛ حيث ربط جميع المسلمين برباط الأخوة وأقام هذه الأخوة على النصرة والتعاون، قال تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ ﴾(سورة التوبة) .

ب ـ الزكاة : هي عبادة مالية اجتماعية تطهر النفس من الشح والبخل والحرص وحب المال . وعندما ينال الفقير حقه من الغني تطهر نفسه من الحسد والبغيضة ؛ حيث إن الإحسان يستميل القلب ويستل الأحقاد ويقضي على بواعث الشحناء والبغضاء ويجعل الناس إخوة متحابين رحماء متعاطفين . والزكاة تعالج مشكلة الفقر علاجاً حاسماً ؛ حيث تقارب بين الطبقات دون أن تزرع في النفوس الأحقاد والضغائن .

ـ التفكك الأسرى

مما لاشك فيه أن التفكك الأسري يمثل الخطر الحقيقي الذي يهدد أمن الأسرة واستقرارها ؛ حيث إن الوفاق الأسري عامل مهم في تنشئة الأبناء التنشئة الأسرية السوية وتشريبهم معايير وقيم المجتمع ؛ ولذلك نجد أن الإسلام حرص على بناء الأسرة واستقراره منذ اختيار الزوجة وحتى إنجاب الأولاد، وحدد واجبات وحقوق كل من الزوجين حتى لا يدب الخلاف داخل الأسرة . ولما للطلاق من آثار وخيمة على أمن الأسرة واستقرارها فقد جعله الإسلام أبغض الحلال عند الله ؛ حيث ورد عن الرسول ﷺ قوله :

«أبغض الحلال إلى الله الطلاق» (ابن ماجه، ح٢٠٠٨)؛ وما ذلك إلا لمعرفة الرسول ﷺ أن الطلاق يهدد أمن الأسرة ويقوض أركانها ويهدد الأبناء بالانحراف والضياع.

ويمكن القول: إن من الأهمية بمكان قيام الأسرة السعودية بالدور الوقائي المنوط بها أكثر من أي وقت مضى بسبب أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أحدثت هزة في بناء النسق الأسري، وأفرزت عدداً من القيم الفردية على حساب القيم الجماعية التي حدت بدورها من أداء الأسرة الدور المأمول منها؛ بسبب ما لحقها من تفكك وتصدع في أبنيتها، والذي أدى من جهته إلى إضعاف فاعلية دور الأبوين، نتيجة الخلافات والمشاجرات العائلية، وانشغال الآباء والأمهات عن متابعة الأبناء والإشراف عليهم، والاعتماد على المربيات والخادمات الأجنبيات فضلاً عن ضعف دور مؤسسات التوجيه الأخرى كالمدارس والمساجد.. إلخ.

وانطلاقاً من المعطيات السابقة يرى الباحث أن تفعيل الدور الوقائي للأسرة السعودية مرتبط بأمور عديدة، منها على سبيل المثال:

- قوة بناء الأسرة وتماسكها.
- المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لكلا الوالدين.
- الوعي الكافي في الجوانب الأمنية لدى الوالدين.
- قوة العلاقة بين الوالدين وأبنائهم.
- مدى تقدير الوالدين المسؤولية الأسرية في المحافظة على الأمن.

ولتفعيل هذه الأمور التي تمكن الأسرة من أداء دورها الأمني بالشكل المتوقع وتفعيل استراتيجية تحجيم الإرادة الإجرامية لدى المنتسبين إليها، ينبغي تحقيق ما يلي:

١ ـ الاهتمام بالثقافة التربوية للأسرة من خلال :

أ ـ إدخال مناهج التربية الأسرية في مناهج التعليم المتوسط والثانوي والجامعي والتركيز في هذه المناهج على أُسس التنشئة السليمة وكيفية تعامل الآباء والأمهات مع سيكولوجية الطفل وتعليمهم كيفية إدارة شؤون الأسرة والتغلب على الصعوبات وتحديد المسؤوليات المترتبة على كل منهما .

ب ـ عقد دورات تربوية تثقيفية للأمهات والآباء بشكل دوري عن أساليب التربية الحديثة .

ج ـ زيادة مساحة البرامج التربوية في وسائل الإعلام ، وإعطاء الفرصة للأمهات والآباء لطرح المشاكل التي تهدد كيان الأسرة وتعريضها للمناقشة الجادة والتحليل المتعمق .

٢ ـ مساعدة الأسرة في تحسين وضعها الاقتصادي وحل مشاكلها المادية .

٣ ـ التقليل من الاعتماد على المربيات والخادمات في أمور الأبناء ، وقصر ذلك على الأمهات مهما كانت الظروف .

٤ ـ تفعيل الحوار بين الوالدين والأبناء وإعطاؤهم مساحة من الثقة والاعتماد على النفس .

٥ ـ عقد دورات اجتماعية للشباب المقبلين على الزواج توضح لهم خلالها آليات التعامل السليم مع الزوجة والأبناء وكيفية بناء أسرة سليمة ومتماسكة .

٤ . ١ . ٣ النسق التربوي

إن السؤال الذي يجب أن نطرحه هنا قبل الخوض في دور المدرسة في

مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف هو: هل المدرسة معدة فعلاً لأداء هذا الدور؟ وبمعنى آخر هل المدرسة الآن في وضع يمكنها من أن تؤدي دورها الفعال في تنفيذ استراتيجية تقزيم الإرادة الإجرامية لدى أفرادها؟

يمكن القول: إن المدرسة يجب أن تتحمل الدور المنوط بها في تقليل الإرادة الإجرامية لدى أفراد المجتمع؛ حيث إن الأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً وجوهرياً بالتربية والتعليم، إذ بقدر ما تنغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن والاطمئنان والاستقرار، ويمثل النسق التربوي أحد الأنساق الاجتماعية المهمة التي تلعب دوراً حيوياً ومهماً في المحافظة على بناء واستقرار المجتمع، حيث يعتقد الوظيفيون أن للنظام التربوي وظيفة مهمة في بقاء وتجانس المجتمع من خلال ما يقوم به النظام التعليمي من نقل معايير المجتمع وقيمه من جيل إلى آخر.

ويرى دوركايم، وهو من أبرز علماء الاتجاه الوظيفي، أن المجتمع يستطيع البقاء فقط إذا وجدت بين أعضائه درجة من التجانس والتكامل، والنظام التربوي في المجتمع متمثلاً في المدرسة يعد إحدى الركائز المهمة في دعم مثل هذا التجانس واستقراره؛ وذلك بغرسه في الطفل منذ البداية الأولى للمدرسة قيم المجتمع ومعاييره الضرورية لإحداث عملية التكامل الاجتماعي داخل البناء الاجتماعي. ويرى دوركايم أن مهمة النظام التربوي في المجتمع هي إدماج الأفراد في كلٍّ واحد يطلق عليه دوركايم مفهوم التضامن الاجتماعي. وحسب مفهوم دوركايم للتضامن الاجتماعي فإنه من خلال العملية التربوية فإن أفراد المجتمع يتشربون القيم الاجتماعية الإيجابية التي تغرس في نفوسهم قيم الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة

الوطنية التي تخلق التماثل الاجتماعي الضروري للمحافظة على بقاء الأمن والاستقرار في المجتمع.

ومما لا شك فيه أن التعليم يؤدي دوراً حيوياً ومهماً في الحفاظ على تماسك المجتمع وخلق الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع الضرورية للمحافظة على بقاء المجتمع وتكامله، والتي تنعكس بالضرورة على مكتسبات الوطن الأمنية (اليوسف، ١٤٢٢هـ). ومن هذا المنطلق فسوف يتم توضيح الدور الوقائي للمدرسة في مكافحة سلوك العنف والإرهاب والتطرف على النحو التالي:

واقع النسق التربوي في المجتمع السعودي

رغم تداعي الكثير من الأصوات حول فشل المناهج الدراسية في تشريب الناشئة المعايير والقيم الاجتماعية الإيجابية فإن الباحث يعتقد أن المناهج الدراسية قامت بأدوار إيجابية في الماضي نحو استقرار النظام الاجتماعي والثقافي في المجتمع ومازالت تقوم بهذه الأدوار حتى الوقت الحاضر. ورغم كل ما يطرح عن فشل المناهج الدراسية وضرورة إعادة النظر فيها إلا أننا نعتقد أن هناك عناصر إيجابية في المناهج الدراسية ينبغي إبرازها ساعدت وتساعد في المحافظة على الأمن؛ فالماضي ليس كله شراً كما أن الحاضر ليس بالضرورة هو الأفضل. وسوف نقوم باستعراض بعض الإيجابيات في المناهج الدراسية، ومن ثم سوف يتم استعراض بعض السلبيات وآليات تفعيلها في المستقبل على النحو التالي:

من أهم المواد الدراسية التي تسهم بدور فاعل في خدمة الأمن لدى الطلاب مواد التربية الإسلامية التي تدرس في جميع المراحل الدراسية منذ المرحلة الابتدائية إلى أعلى المراحل الدراسية. وتقوم مواد التربية الإسلامية

على ترسيخ العقيدة الإسلامية في نفوس الطلاب في المراحل الأولى للتعليم، ومما لا شك فيه أن انعكاس هذه العقيدة على سلوك التلميذ سوف يجعل منه مواطناً صالحاً مساعداً في أمن وطنه وأمانه، وباستعراض دروس التربية الإسلامية في المرحلة الابتدائية نجد أنها ترتكز على الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة التي تربي النفس على القيم الفاضلة وتحذر من انتهاك المحرمات والفساد في الأرض. وعند استعراض مقرر الحديث للصف الأول المتوسط -على سبيل المثال- نجد أنه يستكمل الأسس التي يبنى عليها المقرر من المرحلة الابتدائية؛ حيث يناقش مواضيع مهمة في مجال الأمن مثل آثار الخلاف والعداوة بين المسلمين ومفسدات علاقة المسلم بأخيه وتحريم الظلم.

ويسير مقرر الحديث للصف الثاني المتوسط في تكريس الثقافة الأمنية لدى التلاميذ وإبعادهم عن مواطن الشبهات؛ حيث يناقش مواضيع مهمة لمراحلهم العمرية المتقدمة مثل التحذير من تعاطي المسكرات والمخدرات بالإضافة إلى توضيح حرمة أذى الناس وخطورة الإشارة بالسلاح على المسلم أو ترويعه، ويستمر مقرر الحديث للصف الثالث المتوسط على السياق نفسه في طرح المواضيع الأمنية من خلال استعراض مجموعة من المواضيع المتعلقة بالأمن في المجتمع الإسلامي مثل تحريم حمل السلاح على المسلمين وتحريم سب المسلم وقتاله بالإضافة إلى إيضاح حد السرقة وتحريمها ومضارها. بالإضافة إلى ذلك نجد عند استعراض مقرر الفقه للمرحلة الثانوية أنه يستعرض مواضيع أمنية تتعلق بأمن المجتمع وحمايته من الجريمة والانحراف من خلال استعراضه مواضيع مهمة منها: الحدود، والقصاص، والديات والجناية، ومنها الجناية على النفس والانتحار

وحوادث السيارات، كما يستعرض مواضيع أخرى مثل أحكام المرتدين ومنهم السحرة والعرافون والمشعوذون. ويأتي مقرر الفقه للصف الثاني الثانوي ليستعرض مواضيع الجريمة بشكل مباشر مثل التعريف بالجريمة وأقسامها وأضرارها على المجتمع كما يستعرض العقوبة وأقسامها وآثارها على المجتمع لتوضيح الحد الفاصل بين المقبول في المجتمع وغير المقبول، ولردع من تسول له نفسه اقتراف الجرم لمعرفة نوع العقوبة التي سوف تطبق عليه. وهذا يعد منهجاً علمياً تدعو إليه بعض نظريات الجريمة؛ حيث ترى النظرية الكلاسيكية أن معرفة الشخص بنوع العقوبة التي سوف تطبق عليه عند ارتكاب السلوك الإجرامي وسيلة لردع الأفراد عن ارتكاب السلوك الإجرامي.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن المواد الدينية في المدارس السعودية تشكل حجر الزاوية في التوعية الأمنية لحفظ المجتمع من الجريمة والانحراف إلا أن المواد الأخرى تلعب دوراً مهماً في مساعدة المواد الدينية على تأصيل هذا الجانب؛ حيث نجد في مواد اللغة العربية الكثير من الإشارات الأمنية؛ إذ يحتوي مقرر القراءة للصف الأول الابتدائي على موضوعات متعددة عن الإرشادات التي يجب اتباعها عند استخدام الطريق، كما يستعرض مقرر القراءة للصف الثاني الابتدائي بعض الإرشادات عن تعليمات المرور، ويستعرض مقرر القراءة للصف الثالث الابتدائي موضوعات عن رجال الأمن ورجال المطافي والدفاع المدني وواجبنا نحوهم. ويحتوي مقرر القراءة للصف الخامس الابتدائي على بعض القصص عن فدائية المسلم في حماية دينه ووطنه، كما يتحدث مقرر القراءة للصف الأول المتوسط عن جهود الدولة في تحقيق الأمن بالإضافة إلى مواضيع أخرى عن حق الطريق وبعض

الأناشيد التي تصف حوادث المرور وعواقبها. ويستعرض مقرر المطالعة للصف الثالث الثانوي موضوعات أمنية مهمة حول الأمن ومفهومه وأنواعه. ومن المواد الأخرى التي سخرتها وزارة التربية والتعليم في مناهجها لدعم وتنمية مفهوم الأمن لدى التلاميذ مواد العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والجغرافيا؛ حيث يركز مقرر التاريخ للصف الثالث الثانوي على موضوعات مثل النهضة في عهد المغفور له -بإذن الله تعالى- الملك عبدالعزيز -رحمه الله- كما يستعرض الأمن والجيش والدفاع بالإضافة إلى استعراض تطور النهضة في المملكة منذ وفاة الملك عبدالعزيز -رحمه الله تعالى-. كما يستعرض في مراحل سابقة لهذه المرحلة حالة البلاد قبل الحكم السعودي وأهم الإصلاحات في عهد مؤسس المملكة العربية السعودية لكي يعرف الطالب قدر الإنجاز الذي تحقق في المملكة العربية السعودية على يد المغفور له -بإذن الله تعالى- الملك عبدالعزيز آل سعود ولكي يحافظ على مقدرات الوطن ويدعم أمنه واستقراره الذي بذل من أجله الكثير، والتي كانت ثمارها أن أصبحت المملكة العربية السعودية ولله الحمد من أكثر بلدان العالم أمناً واستقراراً، وذلك بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل قيادة هذه البلاد الحكيمة.

وتسهم الجغرافيا في مراحل التعليم المختلفة في مساعدة التلاميذ على معرفة حدود وطنهم ومقدراته وثرواته؛ مما يكرس لديهم الرغبة والدافعية لحماية وحفظ أمنه وسلامته، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من مواد، فإن مادة التربية الوطنية التي يبدأ الطلاب تلقيها منذ السنة الرابعة الابتدائية تكرس الكثير من المفاهيم الأمنية والوطنية التي يحتاج إليها الطالب حسب مستوى عمره العقلي والذهني، متدرجة به من استعراض مواضيع عن الوقاية من

الأخطار بجميع أنواعها، ومستعرضة في مراحل متقدمة أهمية احترام النظام مع استعراض الأجهزة المدنية المعنية بالأمن الداخلي في الوطن، كما تستعرض (الأمن بأنواعه المختلفة الأمن النفسي والأمن الغذائي والأمن العسكري والأمن البدني). ولا يقتصر دور مادة التربية الوطنية في مراحل التعليم المختلفة على استعراض هذه المحاور فقط بل يشمل مواضيع مهمة أخرى مثل مفهوم البيئة والأخطار التي تهددها بالإضافة إلى دور الطالب في المحافظة على البيئة.

وباختصار يمكن القول: إن ما ذكر سابقاً يمثل بعض ما تحويه المناهج الدراسية من جوانب تساعد على دعم الأمن وحمايته؛ وذلك انطلاقاً من السياسة العليا للتعليم في المملكة العربية السعودية التي تؤكد في أكثر من مادة من موادها أن تربية المواطن المؤمن هي الهدف الأساسي لهذه السياسة؛ حتى يكون لبنة صالحة في بناء أمته ووطنه ويكون قادراً على الدفاع عن وطنه عند الحاجة لذلك.

وباختصار يمكن القول إن المدرسة تلعب دوراً حيوياً في نشر الوعي الأمني بين التلاميذ، وتشكل لبنة مهمة من لبنات الأمن في المجتمع السعودي.

ورغم الدور الإيجابي الذي تلعبه المدرسة في تفعيل آليات الضبط في المجتمع السعودي إلا أن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها العالم والمجتمع السعودي في الوقت الحاضر أصبحت تفرض على النسق التربوي مسؤوليات مضاعفة تتجاوز حدود التعليم في نمطيته التقليدية، وتفرض على النسق التربوي الاضطلاع بدور أكثر أهمية في تشريب الناشئة المعايير والقيم التي تحافظ على أمن واستقرار المجتمع. إن النسق التربوي في الوقت

الحاضر أصبح يعاني من الكثير من الضغوط بسبب قصوره عن أداء بعض الأدوار المنوطة به ؛ مما يتطلب إعادة النظر فيه بعقلية انفتاحية لا ترفض القديم كله ولا تقبل الجديد كله دون دراسة وتمحيص . ولا شك أن التوجيهات الكريمة من قبل ولاة الأمر بتشكيل لجنة عليا لمراجعة المناهج الدراسية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز -حفظه الله- هي استشعار لهذه المسؤولية ورغبة من المسؤولين في الدولة -حفظهم الله- على مجاراة التغيرات العالمية بصورة متوازنة كما هي سياسة المملكة العربية السعودية في شتى المجالات . وسوف نطرح في الصفحات المقبلة النظرة التي يرى الباحث أن النسق التربوي يجب أن يضطلع بها في مجال الأمن في المستقبل القريب - إن شاء الله - لتلافي الصعوبات التي بدأت تبرز على السطح نتيجة بعض التآكل الذي أصاب النسق التربوي في العصر الحديث .

رؤية مستقبلية للدور الوقائي للنسق التربوي

يرى الباحث أن الرؤية المستقبلية للدور الوقائي للمدرسة في مكافحة العنف والإرهاب والتطرف يجب أن تنطلق من الجوانب التالية :

١ - في ظل تعقد الحياة وازدياد عدد سكان المدن أصبح ضبط السلوك والتحكم فيه عملية معقدة تحتاج إلى تضافر جهود كل أفراد المجتمع للوقاية من الجريمة وضبط السلوك المنحرف ، حيث إن رجل الأمن لا يستطيع وحده القيام بهذا الدور دون تضافر جهود جميع أفراد المجتمع ؛ لذا يصبح لازماً على المجتمع بجميع مؤسساته الرسمية وغير الرسمية تنشئة أفراده تنشئة أسرية واجتماعية ومعرفية وثقافية وحضارية تعزز وتدعم ضرورة التعاون مع رجال الأمن الذين يقومون على حماية حقوق أفراد المجتمع ، ولا يمكن الوصول إلى

هذه التنشئة الأمنية إلا من خلال تعميق الحوار والانفتاح الفعال بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الأمنية من خلال مناقشة المشاكل التي تواجه أفراد المجتمع ووضع تصورات وخطط واستراتيجيات مشتركة بين المؤسسات التربوية والأمنية لمواجهتها والحد منها (اليوسف، ١٤٢٤هـ: ٢٠٥).

٢ـ إعادة النظر في الكثير من المناهج الدراسية والأساليب التربوية بعقلية انفتاحية جديدة تكون لديها الرغبة والقدرة والصلاحيات والإمكانات المادية والبشرية لحذف ما أصبح غير ملائم لمعطيات العصر وإضافة ما هو ضروري وملائم لمعطيات العصر في عصر العولمة والسماوات المفتوحة، وإعادة النظر تلك يجب ألا تكون انفعالات وقتية أو ردود فعل عاجلة، وإنما يجب أن تنطلق من دراسات متعمقة للتغيرات التي يمر بها المجتمع والمستجدات العصرية بروح تأخذ مصلحة البلاد والأمن فوق كل اعتبار.

٣ـ إضافة مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة والانحراف توضح كيف يمكن للشباب تحصين أنفسهم من الجريمة ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عن مهاوي الرذيلة والانحراف؛ وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية حول دور مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة والانحراف. ولعل من المستغرب انعدام وجود أية برامج حول الوقاية من الجريمة حتى في الكليات العسكرية رغم وجود كم هائل من برامج الوقاية المطبقة في الكثير من الدول.

٤ـ ربط المدرسة بالمجتمع المحلي وتفعيل دورها في حماية أمن المجتمع المحلي وعدم قصر نشاطها داخل أروقة المدرسة فقط. ويمكن تفعيل ذلك عن طريق إنشاء مجلس يسمى (المجلس الأمني للوقاية من

الجريمة والانحراف) ويتكون هذا المجلس من عدد من أفراد المجتمع المحلي بالإضافة إلى مجموعة من أعضاء الجهازين الفني والإداري في المدرسة مع مجموعة من رجال الأمن، وتكون مهمة هذا المجلس توعية أفراد المجتمع المحلي بأخطار الجريمة والانحراف وعقد اللقاءات والندوات لمناقشة مشاكل الحي ومحاولة التعاون الفاعل للقضاء عليها وطرح الحلول التي يمكن أن تسهم في تقليصها ورفع التوصيات لصانعي القرار لتفعيلها (اليوسف، ١٤٢٢هـ: ١٣٢).

الدور المأمول من المدرسة في مواجهة الفكر المتطرف

التعليم هو عملية متكاملة يعتمد التعامل والترابط فيها على أربعة مقومات أساسية هي: الطالب والمنهج والأستاذ وبيئة المدرسة، ولا يمكن النهوض بالعملية التعليمية دون تحسين العوامل الأربعة حيث إنه لا يمكن مناقشة الدور المأمول من المدرسة في مواجهة الفكر المتطرف بمعزل عن تطوير عناصر العملية التعليمية الأربعة سابقة الذكر. وسوف يتم استعراض الأبعاد الأساسية لكل عنصر من عناصر العملية التعليمية على النحو التالي:

أولاً: الطالب

الملاحظ أن التعليم في المجتمع السعودي يقوم على ما يسمى بالتعليم البنكي؛ فالطالب يحفظ المعلومة حتى يتم استردادها منه وقت الامتحان؛ وبذا فالطالب يعد عاء لتلقي المعلومة دون أن يكون له دور في فهمها أو تمحيصها، والأفراد الذين يمرون بتجربة التعلم البنكي يكونون أكثر سهولة للانقياد للأفكار وأكثر صرامة في تطبيقها دون التفكير أو النقاش، مثل هؤلاء الأفراد يمكن أن يكونوا صيداً سهلاً ليصبحوا مؤدلجين فكرياً وعملياً.

وبذا فإن تفعيل الدور الوقائي للمدرسة في مقاومة السلوك المتطرف يجب أن يقوم على أساس تعويد الطلاب على التعليم الحواري القائم على التفكير والإبداع الذي يسمح لعقل الطالب بتأمل الأمور ورؤية الحقيقة من أكثر من زاوية بما يمكنه من الابتعاد -بعد توفيق الله سبحانه وتعالى- عن أن يصبح فريسة سهلة للأفكار المتطرفة والداعية للعنف والتخريب.

ويجب على المدرسة ممثلة في المدرسين والعاملين فيها تحديد الجماعات المستهدفة أو الهشة والتي يقصد بها أي جماعات محددة داخل المجتمع الكبير يمكن أن تكون عرضة للانسياق وراء الأفكار الهدامة، ومحاولة توجيههم ووضع برامج خاصة لهم. كما أن عدم القدرة على استيعاب حاجات الطلاب يمكن أن يؤدي إلى تسربهم خارج السلك الدراسي؛ مما يدفعهم إلى ممارسة السلوك الإجرامي وقد يكونون فريسة سهلة للجماعات الإرهابية لتنفيذ مخططاتهم.

ثانياً: الأستاذ

يمثل الأستاذ النواة التي يمكن توصيل المعلومة من خلالها إلى الطالب، وإذا لم يكن الأستاذ متمكناً من المادة العلمية التي يعرضها لطلابه فإنه لن يستطيع توصيلها بشكل سليم إلى الطلاب؛ وبذا تفشل العملية التعليمية.

والمعلمون يمثلون بدائل الآباء، وهم الراشدون خارج نطاق الحياة الأسرية إذ يقومون بأدوار مهمة في حياة الصغار، ومن المعلمين من يعاون الصغير على التغلب على الإعاقات والقصور والمشاكل التي تعوق نموه وتعترض ميوله، ومنهم من يعرقل المسيرة الصحيحة أمام أبنائه من التلاميذ.

والمعلمون بصفتهم من العناصر المهمة في التطبيع الاجتماعي يؤثرون في تلاميذهم عن طريق القدوة، وعن طريق تشجيع وتدعيم الاستجابات المرغوبة، وإضعاف وإطفاء الاستجابات السلبية.

ولشخصية المعلم في قاعات الدراسة إسهام في تشكيل شخصيات التلاميذ؛ إذ إن سمات المعلم تنعكس في أسلوب تعامله مع تلاميذه وطريقة تهذيبه لهم، وهذا بدوره يؤثر في اتجاهات التلاميذ نحو التعلم.

وقد وجد أن تلاميذ المعلمين الذين يتسم سلوكهم بالمرونة داخل المدارس المختلفة، كانوا أكثر اهتماماً وميلاً إلى أنشطة الصفوف الدراسية؛ إذ ظهر من استجاباتهم قيامهم بالعمل بروح استقلالية أكبر وأنهم يعبرون عن مشاعرهم بقدر أكبر من الحرية، وأنهم أكثر تقدماً في تحصيلهم الأكاديمي، ويظهرون قدراً أكبر من الابتكار والإبداع، بينما تلاميذ المعلمين المتسلطين كانوا أكثر ميلاً أو حاجة إلى تقديم المساعدة والمعاونة المستمرة لهم (اليوسف، ١٤٢٢هـ).

ولذا فإنه من الضروري انتقاء الأساتذة الذين يقومون بالتدريس بكل دقة وحذر بحيث يتصفون بالفطنة والذكاء والقدرة على إيصال المعلومة الصحيحة للطالب بالإضافة إلى المقدرة الشخصية التي تمكنهم من استيعاب المتغيرات الحضارية التي يعيشونها وعكسها في المناهج الدراسية بشكل مشوق. ويجب أن يحفز الأستاذ طلابه على المناقشة والإبداع والتفكير بصورة علمية من خلال استشعار الواقع والتأمل فيه وطرح الأفكار ومناقشتها بشكل مجرد من الأوامر والنواهي التي تأخذ قوالب جاهزة.

ثالثاً: بيئة الدراسة

لا يمكن للمتعلم أن يتلقى التعليم بشكل جيد ويستفيد منه ما لم يوجد في بيئة تشجع على الإبداع وتحفيز التفكير، وتدفع بالفرد إلى آفاق من التعليم القائم على التفكير الإبداعي والبعيد عن القوالب الجاهزة والمعلبة. ولتوفير بيئة تعليمية جديدة فلابد من وجود مجموعة من العناصر الأساسية التي تحفز على التعليم:

١ ـ وجود وسائل متعددة للتعليم من خلال استخدام أجهزة الكمبيوتر وغيرها.

٢ ـ وجود مكتبة متخصصة تحفز على البحث وتشجع على الدراسة يتوافر فيها جميع المراجع الحديثة ووسائل التكنولوجيا المتقدمة من الإنترنت وغيرها.

٣ ـ القاعات الدراسية يجب أن تكون جيدة التهوية ومريحة وتوجد فيها الإمكانات الضرورية للعملية التعليمية من وسائل تعليمية وخلافها.

٤ ـ إعطاء الفرصة للطلاب للمناقشة والحوار والإبداع والاختلاف؛ فالإبداع ينمو في أجواء الحوار ويموت في مهده في أجواء الدكتاتورية الصارمة.

رابعاً: المناهج الدراسية

تعد المناهج الدراسية هي عماد العملية التعليمية وهي الوعاء الذي تقدم من خلاله المعلومة للطالب لكي يستوعبها ويستقي منها ما يمكن أن يساعده في مسيرته التعليمية. ولكي تصبح المناهج الدراسية قادرة على مسايرة العصر وقادرة على تقزيم الإرادة الإجرامية لدى الطلاب فإن هناك ضوابط معينة لابد من توافرها في المناهج الدراسية لكي تصبح قادرة على مواكبة التطورات السريعة في مجالات الحياة المختلفة، ويمكن استعراضها على النحو التالي:

١ ـ ضرورة وضع خطة استراتيجية للمنهج الدراسي بالتنسيق مع استراتيجية التنمية الشاملة للدولة بحيث تستلهم استراتيجية المنهج أهدافها من استراتيجية التنمية الشاملة للدولة، ويقصد بذلك أن تكون الأهداف التربوية منبثقة من حاجات المجتمع المتغيرة.

إن مواصفات الطالب في الوقت الحاضر الذي هو نتاج للعملية التعليمية ومخرج لها، يجب أن توافق احتياجات المجتمع المتغيرة؛ وهذا يعني أن تحديد المهددات الأمنية والاجتماعية في الوقت الحاضر يجب أن يأتي ضمن أولويات المنهج الدراسي، بحيث يخرج الطالب من العملية التعليمية ولديه القدرة على التمحيص والنقد والمفاضلة بين القضايا بشكل يخدم الصالح العام.

٢ـ يجب أن يكون هناك تناسق بين مفردات المنهج وعدد الساعات المقررة على الطالب أسبوعياً؛ حيث إن الإطالة في بعض المناهج قد تسبب للطالب الملل والعزوف عن العملية التعليمية كلها.

٣ـ يجب صياغة المناهج الدراسية بعقلية منفتحة تساعد الأستاذ على طرح الكثير من المواضيع حسب المقتضيات المتغيرة والبعد قدر الإمكان عن القوالب الجاهزة.

٤ـ يجب أن تكون المناهج التعليمية قابلة للتعديل حسب مقتضيات العصر وألا تكون قوالب جامدة لا يمكن تغييرها أو المساس بها؛ فالمناهج الدراسية يجب أن تكون لديها مقدرة على مسايرة الواقع الاجتماعي وتقديم حلول عملية لمشكلاته.

٥ـ يجب أن تهدف المواد الدراسية في مجملها إلى تعميق مفهوم الولاء الوطني لدى جميع أفراد المجتمع؛ حيث أصبحت كلمة الوطنية في السنوات الأخيرة قضية مصيرية تفرض نفسها بإلحاح على علماء الاجتماع والنفس والسياسة وجميع المهتمين بتربية النشء؛ حتى أصبحت التنشئة السياسية إحدى الضرورات الأساسية في هذا العصر الذي نعيشه لإيجاد إحساس عام بالالتزام والولاء للسلطة الرسمية.

ويبرز الدور المهم الذي يجب أن تلعبه المدرسة في تأكيد أهمية عملية التربية الوطنية؛ حيث إن الأمن يتحقق فقط عندما يشعر الجميع بمسؤوليتهم نحو الوطن.

وأعتقد أن التربية الوطنية يجب أن تصاغ بشكل مباشر في جميع المناهج الدراسية بحيث تصبح جزءاً من المناهج الدراسية؛ فالوطنية ليست مادة تدرس وإنما سلوك يجب أن يتفاعل من خلال المواد الدراسية جميعها؛ ويجب أن يكون الأستاذ والمدرسة بجميع العاملين فيها قدوة ونموذجاً للطلاب؛ لتكريس مفهوم الولاء الوطني سلوكاً وممارسةً وليس مواد نظرية تدرس بعيداً عن الواقع.

٤ . ١ . ٤ النسق الاقتصادي

إن الوضع الاقتصادي يشكل أحد العوامل التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، ويختلف تأثير العوامل الاقتصادية في الظاهرة الإجرامية تبعاً لمدى اتصالها بإحدى ظاهرتين اقتصاديتين هما التطور الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية. والمقصود بالتطور الاقتصادي هو التغيير الذي يحدث في النسق الاقتصادي كأن يتحول الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي ـ على سبيل المثال ـ وعادة ما يصاحب التطور الاقتصادي عدد من الظواهر والنتائج مثل الهجرة من الريف إلى المدينة وارتفاع مستوى المعيشة والإحساس بأهمية السلع المستوردة وطرق التبادل التجاري، ولاشك أن لتلك النتائج تأثيرها البالغ في الظاهرة الإجرامية، فعلى سبيل المثال تحسن المستوى المعيشي وشعور الفرد بقدرته واستطاعته تحقيق رغباته وإشباع غرائزه وأغلب احتياجاته يؤدي إلى انخفاض نسبة جرائم السرقة، ولكن

من ناحية ثانية قد يؤدى إلى جرائم أخرى مثل ارتياد أماكن اللهو وشرب الخمر وإشباع الغرائز الجنسية بطرق غير مشروعة طالما أن المستوى المعيشي قد يسر وسهل إمكانية تحقيق ذلك (عبدالستار، ١٩٨٥م).

أما المقصود بالتقلبات الاقتصادية فهي التغيرات التي تطرأ، مثل ارتفاع أو تدني مستوى الدخل، وكذلك ارتفاع أو انخفاض الأسعار لبعض السلع والخدمات المتوفرة، وقد تدفع تلك التقلبات الاقتصادية الفرد إلى ارتكاب الجريمة، فعلى سبيل المثال حينما ينخفض مستوى الدخل لدى الفرد ولا يستطيع إشباع احتياجاته أو يجد صعوبة في التكيف مع الوضع الراهن ويحاول أن يبقي على المستوى السابق للدخل فقد يضطر لطرق أبواب غير مشروعة، كما أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات قد يدفع الأفراد إلى الالتفاف والتحايل على الأنظمة لمحاولة الحصول عليها بشتى الطرق والوسائل؛ فتزداد جرائم السرقة والاختلاس لتأمين الاحتياجات.

ويؤدي ارتفاع الأسعار في بعض الأحيان إلى اضطراب نفسي وتوتر عصبي لبعض الأشخاص، وخصوصا الفئة التي تتعرض لقسوة البطالة أو عدم كفاية مواردها المالية للوفاء بحاجاتها الأساسية؛ مما يجعل تلك الفئة تثور لأتفه الأسباب، وقد تندفع إلى ارتكاب الجرائم التي يصعب التنبؤ بمداها الإجرامي. ولا تقتصر الدوافع الاقتصادية إلى ارتكاب الجريمة على حالة الفقر أو أنها تؤدى إلى جرائم السرقة وجرائم الأموال مثل الاختلاس والرشوة فقط، بل قد تؤدى إلى جرائم أخرى مثل جرائم الاعتداء على النفس والجرائم الأخلاقية وجرائم تهريب وترويج المخدرات، كما أن حالة الغنى قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة من خلال الرغبة في الاستمتاع بالمزيد من الرخاء والملذات، وقد يبرز عامل الجشع والنهم لدى الفرد

ومحاولة الحصول على المزيد من المال وتحقيق الربح السريع من خلال جرائم غسل الأموال وتزوير العملات وغيرها (عبدالستار، ١٩٨٥م: ٨٥)

وغني عن القول أن العوامل الاقتصادية هي أحد العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي، ولكنها ليست الوحيدة المسببة لارتكاب الجريمة، ويؤيد الباحث أصحاب المدرسة التكاملية عند تفسيرهم علاقة العوامل الاقتصادية؛ حيث ذهبوا إلى أن العوامل الاقتصادية هي من العوامل الإجرامية المهيئة والمساعدة على حدوث الجريمة، وإذا صادفت تلك العوامل استعداداً إجراميا لدى الفرد فإنها تتفاعل معه فتحدث الجريمة، وهذا مما يفسر أن حالة الفقر والظروف الاقتصادية القاسية قد يعانى منها أشخاص ومع ذلك لا يقومون بارتكاب الجريمة لعدم وجود الاستعداد الإجرامي أصلاً لديهم (عبد الستار، ١٩٨٥م: ٧٥-٧٧).

ومن المعروف أن للأمن علاقة قوية بالتنمية الاقتصادية بمفهومها (الاقتصادي) الضيق حيث تمثل أحد المكونات الأساسية للتنمية الشاملة، وترتبط فاعلية تكاملها مع غيرها من المكونات الأخرى، الاجتماعية والسياسية والثقافية، بقدرتها على تحقيق إنجازات ملموسة تتمثل في إقامة المزيد من المشروعات الاقتصادية، وما يتطلبه ذلك من دراسات وتنظيمات، وما يتضمنه من تغيرات في مختلف جوانب الحياة، وإعطاء أولوية لمعالجة بعض الظواهر الاقتصادية الاجتماعية السلبية ذات الانعكاسات الأمنية المباشرة وغير المباشرة، وفي مقدمتها مشاكل الفقر والبطالة والعمالة الوافدة وجرائم الأموال المختلفة.

ومن الأسئلة الجديرة بالطرح في هذا الإطار: كيف يؤثر الأمن في الحياة الاقتصادية ازدهاراً وتدهوراً؟ وكيف تؤثر الحياة الاقتصادية بتغيراتها وتطوراتها في الأمن استتباباً واختلالاً؟

ويمكن القول: إن للأمن علاقة وطيدة بالاقتصاد؛ فهما عنصران متلازمان في عقد مقومات رفاهية الإنسان وسعادته؛ فلا يتحقق للإنسان وللمجتمع طيب الحياة في غيبة أي منهما، ثم إنهما يتبادلان التأثير والتأثر سلباً وإيجاباً.

ومما يثير الاهتمام حرص القرآن الكريم على إبراز وتوضيح تلك العلاقة الحميمة بين الأمن والاقتصاد في أكثر من آية، ومن ذلك -على سبيل المثال- الآيات الكريمات التالية:

﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾ ﴾ (سورة قريش).

﴿ ... أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾(سورة القصص).

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ ...﴿١٢٦﴾ ﴾(سورة البقرة)

﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ (سورة النحل)

وهكذا نرى تلازم الأمن والرغد، والخوف والجوع.

ولتوضيح الدور الذي يلعبه النسق الاقتصادي في إحداث الأمن في المجتمع يمكن القول: إن المجتمعات كلها أو معظمها تسعى اليوم لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولا شك أن ذلك يستلزم توافر مقومات معينة؛ فأين نجد الأمن في تلك القضية؟ بعبارة أخرى هل للأمن تأثير وجودا وعدما في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

لا شك أن للأمن دوراً مهماً ورئيسياً في تحقيق التنمية، بحيث يمكن القول بثقة واطمئنان: إن في غيبة الأمن تتعذر عملية التنمية عند من يريد تحقيقها، وتفقد أهم أهدافها من توفير رفاهية الإنسان عند من أنجزها؛ حيث يعد الأمن ركنا من أركان هذه الرفاهية.

واقع النسق الاقتصادي السعودي ومشكلاته

سوف نقوم باستعراض واقع النسق الاقتصادي ومشكلاته من الزاوية الاجتماعية، وتأثير هذا الواقع في أبنية المجتمع الأخرى، دون الدخول في قضايا اقتصادية فلسفية بحتة لعدم ارتباطها بموضوع الدراسة.

من المعروف أن المملكة العربية السعودية من الدول الغنية بسبب مواردها النفطية العالية التي انعكست بشكل كبير على رفاهية الإنسان السعودي واستقراره، ورغم أن الاقتصاد السعودي يظل في نظر الكثير من الاقتصاديين من أفضل اقتصادات العالم بسبب الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تمر به المملكة العربية السعودية إلا أن هناك بعض الإشكاليات التي أصبحت تواجه الاقتصاد السعودي في بعده الاجتماعي نتيجةً للتغيرات العالمية التي يمر بها العالم؛ فارتفاع تكلفة المعيشة على مستوى العالم انعكس على المواطن السعودي الذي تعوّد أن تُقدم له الدولة وسائل الحياة الكريمة، ورغم أن الدولة مازالت تقدم الكثير لمواطنيها إلا أن المتغيرات الاقتصادية العالمية جعلت المواطن السعودي غير قادر - في بعض الأحيان - على استيعاب هذه المتغيرات، والتكيف معها بصورة ايجابية؛ مما أحدث بعض الإشكاليات الاجتماعية على مستوى الأسرة من خلال انشغال بعض الآباء بالبحث عن مصادر الرزق لإشباع المتطلبات الحضارية المختلفة لأفراد أسرهم. كما أن المؤشر الآخر هو مؤشر البطالة بين بعض

صفوف الشباب الذين أصبحوا لا يجدون الوظائف الميسرة، كما كان يحدث في السابق؛ إذ أصبحت حدة المنافسة أكبر وأشد عمقاً، وأصبح الأمر يتطلب الكثير من التأهيل والدراسة والعلم، وهو ما لم يتعود عليه المواطن السعودي.

ولعل إحدى المشكلات التي يعانى منها الاقتصاد السعودي هي الهجرة من الريف إلى المدن؛ مما أفرز مناطق متخلفة، وأوجد ما يسمى مدن الصفيح التي يعدها البعض نتاجاً للتنمية الإقليمية غير المتوازنة الموجهة إلى المدن، والتي لم تأخذ في الحسبان واقع القرى والأرياف، بحيث أفرزت إشكاليات كثيرة، منها بروز ظاهرة التسول في المدن، وبروز ظاهرة أطفال الشوارع في مدن المملكة الكبرى (اليوسف: ١٤٢٢هـ).

ورغم كل ما يقال عن الإشكاليات التي قد تواجه النسق الاقتصادي في المملكة فإن الدولة لم تغفل هذه المشكلات، ولم تتجاوزها، وإنما وجه ولي العهد - حفظه الله - أثناء زياراته لبعض الأحياء الفقيرة في مدينة الرياض بوضع استراتيجية وطنية لمعالجة الفقر، كما أمر سموه بإنشاء صندوق لمساعدة الأسر الفقيرة.

وأنشأ سموه كذلك مؤسسة خاصة (مؤسسة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي) قامت بتوجيهات من سموه بإجراء مسوحات اجتماعية على مناطق المملكة بهدف إنشاء مجمعات سكنية تنموية في القرى المستهدفة؛ وذلك استشعاراً من ولاة الأمر - حفظهم الله - بأهمية التوازن في المشاريع التنموية وإعطاء القرى النائية نصيبها من مكتسبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة السعودية، وذلك رغبة في إحداث التوازن التنموي بين المدن والقرى وانتشال الفئات الفقيرة من براثن الثالوث الخطير (الفقر والجريمة والمرض).

رؤية مستقبلية للدور الوقائي للنسق الاقتصادي

استشعر المخطط السعودي والمسؤولون في المملكة العربية السعودية أهمية الاستقرار الاقتصادي في إحداث التوازن والاستقرار الأمني في المجتمع. ومما لا شك فيه أن الأمر الكريم بوضع استراتيجية وطنية لمعالجة الفقر، وإنشاء صندوق له، هو استشعار بالدور المهم للاقتصاد في رفاهية المواطن وحفظ الأمن، كما أن المؤسسات الخيرية للإسكان التنموي التي يضطلع بها كل من الملك عبدالله بن عبدالعزيز والأمير سلمان بن عبدالعزيز والأمير الوليد بن طلال ـ حفظهم الله ـ كلها تصب في نسق إحداث التوازن الاقتصادي داخل المجتمع. (اليوسف وآخرون. ١٤٢٤هـ)

ومن التوصيات المناسبة في هذا الإطار ضرورة تأهيل الشباب حسب متطلبات سوق العمل اليوم و مساعدتهم في الحصول على عمل؛ إذ يمثل العمل إحدى القضايا الأساسية التي تشعر الفرد بقيمته الاجتماعية وانتمائه لوطنه. إن قضية توظيف الشباب لا يمكن اعتبارها قضية اقتصادية فحسب، وإنما هي قضية اجتماعية تتعلق بقضية إدماج الشباب في المجتمع واستيعابهم؛ ذلك أن عدم إدماج الشباب في المجتمع بشكل فاعل يمكن أن يحدث هزات أمنية كثيرة؛ فالشباب عنصر استقرار ونماء إذا أُحسن استثمارهم، وهم معول هدم وتخريب إذا لم توجه طاقاتهم التوجيه السليم (اليوسف، ٢٠٠٣م).

يضاف إلى ما سبق أهمية أن يستشعر المواطن مسؤوليته ويشارك بفاعلية في التنمية الاقتصادية؛ حيث إن الاعتماد الكلي على الدولة يجب أن يتحول إلى أن يشعر الشباب بمسؤوليتهم نحو تأهيل أنفسهم والبحث عن المصادر

المتعددة للرزق، وعدم الاقتصار على طريق التوظيف الحكومي مصدراً وحيداً للرزق، ونعتقد أن قدرة الشباب على استيعاب المتغيرات الاقتصادية على مستوى العالم تعد أساسية؛ وذلك لفتح آفاقهم نحو تحمل جزء من المسؤولية لتأهيل أنفسهم وتقديم ما يستطيعون من خدمات للمجتمع، بدلاً من إلقاء اللوم على مؤسسات المجتمع المختلفة دون الاستعداد لتغيير الذات؛ فالإشكالية الحقيقية التي تواجه النسق الاقتصادي اليوم في المملكة العربية السعودية هي تحول هذا النسق ممّا يسمى الدعم الحكومي إلى المشاركة الأهلية؛ فالوقت الحاضر يتطلب من الجميع الإسهام في مسيرة التنمية، وألا تصبح الدولة هي المسؤولة عن كل القطاعات دون أن يشارك المواطن، سواء بتأهيله لنفسه للحاق بالمستجدات العالمية أو ضرورة الاستثمار المنتج داخل البلاد من قبل أصحاب رؤوس الأموال المطالبين بتقديم الواجب عليهم تجاه الوطن؛ إذ إن ثرواتهم تكونت من خلاله، وفهم هذه التحولات الاقتصادية عنصر مهم في استقرار الأمن في مجتمع مثل المملكة العربية السعودية، وإذا لم يكن النسق الاقتصادي قد تحول إلى هذا البعد، فإنه يجب أن يتحول إليه لمسايرة التطورات العالمية.

٤ . ١ .٥ النسـق الإعلامي

غني عن البيان القول إن الوقت الحاضر يعد عصر الاتصالات والمعلومات، ويتميز هذا العصر بالسرعة الفائقة لانتقال المعلومة من مكان إلى آخر؛ مما يجعل التحكم فيها أو إيقافها أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً. وحرب الإعلام والفضاء المفتوح في الوقت الحاضر لم تعد خافية على أحد؛ حيث أصبح هناك ذوبان للحدود الإقليمية للدول، وأصبح التحصين

الفكري والمعرفي للأفراد والمجتمع مطلبا أمنيا ووطنيا في ظل الانتشار السريع للمعلومات وتحول المجتمعات من المجتمعات التقليدية التي يتم التواصل فيها بشكل مباشر إلى ما يسميه بعض علماء الاجتماع (المجتمع التخيلي) الذي أصبح التواصل فيه بين الأفراد يتم بشكل غير مباشر أو معرفة مباشرة، حيث أذابت وسائل الاتصال الحدود السياسية والجغرافية بين الدول وأصبحت القوة في الوقت الحاضر تعتمد على السيطرة الإعلامية، وسرعة المعلومة ودقتها والوصول إلى الهدف بأقصر الطرق وأسرع الوسائل.

وفي مجتمع المعلومات ذابت الحدود الجغرافية بين الدول وأصبح مفهوم الحدود زئبقياً؛ فالفرد موجود في المكان وهو في مكان آخر.

إن التطورات في عالم الاتصالات جعلت مفهوم الحدود ليس ذا معنى؛ ما دام اجتيازه لا يتطلب إذنا أو جواز سفر أو تأشيرة دخول أو إقامة وافدة. ولاشك أن توافر خاصية ذوبان الحدود الجغرافية بين المجتمعات والدول سهل إمكانية الحراك بلا قيود بين الأفراد والشعوب؛ مما أتاح إمكانية التفاعل الاجتماعي والثقافي بين شعوب العالم. (اليوسف، ١٤٢٣هـ). وفي ظل التغيرات التكنولوجية وتسارع المعلومات في العصر الحديث فإن التحدي الذي يواجه أنساق المجتمع المختلفة، ومنها النسق الإعلامي، هو كيفية تأمين فكر الإنسان وتحصينه من التلوث الفكري القادم من آفاق بعيدة، حيث يمثل ذلك تحديا أمام أنساق المجتمع المختلفة وأمام النسق الإعلامي بشكل خاص. والحقيقة أن التحدي الكبير الذي يقف أمام النسق الإعلامي في عالم القرية الإلكترونية والتغيرات السريعة، وفي مجتمع الثورة المعلوماتية الهائلة والانتشار الثقافي الكبير، في عالم ملوث بالأفكار الهدامة الموجهة للشباب، في عالم الابتلاع الثقافي، في عالم يتجه نحو ثقافة عالمية واحدة

تنتقل فيه الموجودات الثقافية بطريقة زئبقية من مجتمع لآخر، في عالم الاتصالات بلا قيود وعولمة الجريمة والجريمة عن بُعد، في كل هذا العالم المعقد من التحديات والمتغيرات العالمية، إن الطرق التقليدية في التأثير والتعديل للسلوك قد لا تكون مفيدة أو مجدية؛ حيث إن الثقافة القوية تزيح الثقافة الضعيفة وتهزمها في عقر دارها، فتشيع الثقافة القوية وتنشر أعرافها وقيمها وتتعارض مع الموجودات الأصلية، وينتج عن ذلك تفسخ اجتماعي وتلوث ثقافي يؤدي إلى انحراف وفوضى اجتماعية.

والسؤال الصعب هنا هو: كيف يمكن تفعيل النسق الإعلامي لمواجهة هذه الصعوبات؟ أو ما المحصنات التي يطرحها النسق الإعلامي لمواجهة التغيرات الثقافية التي تهدد التراكيب والبنى الاجتماعية لكل المجتمع؟

وإجابة ذلك ستكون عند استعراض الدور الوقائي للنسق الإعلامي، ولعله من المناسب في البداية تشخيص واقع النسق الإعلامي في المجتمع السعودي كما هو في الوقت الحاضر.

واقع النسق الإعلامي السعودي ومشكلاته

المتأمل في النسق الإعلامي السعودي يلاحظ أنه رغم التطورات الهائلة التي مر بها المجتمع السعودي والتي انعكست على الأبنية الاجتماعية المختلفة إلا أنه مازال إعلاما تقليدياً لا يستطيع ملاحقة الخبر والمعلومة بسرعة فائقة؛ مما حدا بالكثير إلى العزوف عن متابعته في ظل وجود بدائل إعلامية أخرى تقدم المعلومة السريعة والخبر السريع أيضاً. ونعتقد أن الإعلام السعودي رغم الأدوار الإيجابية التي يقدمها إلا أنه مازال يلهث في سبيل اللحاق بالتطورات التكنولوجية والإعلامية التي سادت جميع بقاع الأرض. وما لم يستطع الإعلام السعودي ذلك فسوف يجد نفسه خارج

السرب . ويتأكد دور الإعلام السعودي في الوقت الحاضر من خلال الصراع الإعلامي على توصيل المعلومة والدخول إلى كل منزل والتأثير في جميع أفراد الأسرة، ولا شك أن محصنات الأمن الفكري في الوقت الحاضر تتطلب من النسق الإعلامي في المجتمع السعودي اللحاق بركب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ومجاراتها وتقديم المحصنات الأمنية لشباب الأمة . وحتى يستطيع الإعلام السعودي القيام بالأدوار المنوطة به في عولمة الثقافة وسرعة انتشار المعلومة فلا بد من القيام بمجموعة من الخطوات نستعرضها بشكل تفصيلي عند الحديث عن الدور الوقائي للنسق الإعلامي .

رؤية مستقبلية للدور الوقائي للإعلامي السعودي

تنطلق الرؤية الاستراتيجية للإعلام الأمني السعودي من ضرورة اتخاذ مجموعة من الخطوات، وذلك على النحو التالي :

١ ـ بناء منظومة إعلامية استراتيجية موحدة تهدف إلى تنمية الوعي العام الوطني في أوساط المجتمع والتصدي لما تطرحه وسائل الإعلام المغرضة للتأثير سلباً في عقيدة الأمة وشبابها، وكذا طرح ما يهمّ الشباب من قضايا فكرية ملحة .

٢ ـ العمل الإعلامي الاحترافي الأمني يتطلب إيجاد المعلومة السريعة وتقديمها للمشاهد والمجتمع والقارئ بشكل بعيد عن المبالغة أو التهويل .

٣ ـ إيجاد الرموز الفكرية الفاعلة في المجتمع وتقديمها للشباب لكي تحل محل رموز الفكر والضلال المستوردة من الخارج .

٤ ـ عمل برامج أمنية احترافية يشرف عليها متخصصون تكون موجهة للتوعية الأمنية في المجتمع .

٥ ـ توضيح المكتسبات الأمنية التي يعيشها المجتمع السعودي وتوضيح أهمية الأمن والاستقرار في بناء اقتصاد متوازن .

٦ ـ إبراز حجم المكتسبات السعودية في ظل التنمية المتوازنة دون إفراط أو تفريط .

٧ ـ إعداد المواد الإعلامية التي تكفل غرس القيم الدينية والوطنية ، وتحذر من التطرف والإرهاب ، وتركز على الثوابت الأخلاقية والاجتماعية و العادات والقيم الأصيلة .

٨ ـ استخدام وسيلة الشريط (الكاسيت) والكتيب الصغير في التبصير بقضايا الأمن وأهميته في حياة كل فئات المجتمع .

٤ . ١ . ٦ النسق الأمني

يعد النسق الأمني أحد الأنساق المهمة في بناء وثقافة أي مجتمع من المجتمعات ، وحيث إن الأنساق الاجتماعية تعتمد في تكاملها على بعضها البعض ويتأثر كل نسق بأي خلل يقع في بقية الأنساق ؛ لذا فإن التكامل والتآزر بين النسق الأمني والأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع يعد أمراً ضرورياً وحيوياً في وقت يواجه فيه النسق الأمني تحديا حقيقيا يتمثل في تسارع الأنشطة الإجرامية وتقدمها ؛ مما يتطلب معه قدرة مماثلة على احتواء السلوك الإجرامي والحد منه . ورغم أن الوظيفة الأساسية للنسق الأمني هي إحداث الاستقرار والأمن داخل المجتمع إلا أن هذا الدور لا يمكن الوصول إليه دون أن يصبح النسق الأمني جزءاً من المنظومة الاجتماعية

للمجتمع، حيث إن رجل الأمن هو مواطن يؤدي دوره في حماية أمن المجتمع وصيانته، على أن هذا الدور لا يمكن أن يكون متفاعلا بشكل يحقق الهدف منه ما لم تكن هناك علاقة إيجابية وتكاملية بين رجل الأمن والمواطن العادي من خلال تفعيل الدور الاجتماعي للنسق الأمني، وهو ما سوف نستعرضه لاحقاً، ولكن قبل ذلك سوف نستعرض واقع النسق الأمني في المجتمع السعودي.

واقع النسق الأمني ومشكلاته في المجتمع السعودي

بالرغم من الأدوار الوقائية الإيجابية التي يلعبها النسق الأمني في المجتمع السعودي من خلال المحافظة على الأمن والاستقرار داخل المجتمع إلا أن هناك قصوراً في أدواره الاجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى النظرة التقليدية لبعض الأفراد حول دور رجال الأمن على أنه مقتصر على أداء الرسالة الأمنية، ولكن في حقيقة الأمر أن رجل الأمن هو مواطن في الدرجة الأولى يتفاعل مع قضايا الناس ويشعر بهمومهم ومشاكلهم.

ولعل المشكلة الأساسية التي تبرز في النسق الأمني هي عدم قدرة بعض رجال الأمن على إبراز أدوارهم الإيجابية في المجتمع، وتوضيح العمل التكاملي مع أفراد المجتمع واستشعار المواطن أن رجل الأمن في خدمته وأنه موجود للمحافظة على أمنه. ولتفعيل دور النسق الأمني في جانبه الاجتماعي يحتاج النسق الأمني إلى مجموعة من العوامل حتى يبرز دوره الاجتماعي، وسوف يتم استعراضها عند التعرض للدور الاجتماعي للنسق الأمني.

رؤية مستقبلية للدور الوقائي للنسق الأمني

الحقيقة أن دور النسق الأمني في مواجهة الإرهاب والعنف والتطرف ينطلق من شقين هما: الشق الوقائي والشق العلاجي. وسوف نستعرض هذين الشقين على النحو التالي:

أولاً: الشق الوقائي

ينطلق الشق الوقائي من ضرورة إشراك المواطنين في الحفاظ على الأمن وتفعيل دور المواطن في العملية الأمنية؛ وذلك من خلال توضيح الجهود التي يبذلها رجال الأمن للجمهور، وأن العمل الأمني هو خدمة للمجتمع وأن رجل الأمن هو مواطن، كما أن المواطن هو رجل أمن. ومما لا شك فيه أن إذابة مثل هذه الحواجز بين الجمهور ورجل الأمن سوف تساعد على مشاركة الطرفين في ملاحقة المجرمين ومحاصرة الظاهرة الإجرامية المتمثلة في الإرهاب والعنف والتطرف. ويمكن تفعيل الجزء الخاص بالوقاية والمتعلق بإدماج المواطنين في العملية الأمنية من خلال المحاور التالية:

١ ـ يجب على رجل الأمن إبراز الجانب الاجتماعي الذي يقدمه للجمهور من خلال تعامله مع كل مواطن يلجأ إليه بكل احترام وتقدير، حيث إن حسن الأداء وأدب التعامل مع المواطن وتقديم الخدمات اللازمة يسهم كثيرا في كسب ثقة المواطن واحترامه الأجهزة الأمنية وتعاونه معها.

٢ ـ ينبغي تبسيط إجراءات التعامل مع المواطنين المتعاونين مع رجال الأمن، حيث تؤكد الدراسات أن من أهم أسباب إحجام المواطن عن الإبلاغ هو طول الإجراءات وتعطيل الوقت (الثقفي، ١٤٢٢هـ).

٣ـ تقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية للمواطن الذي يلجأ إليه، فحينما يقوم رجل الأمن بإيصال الطفل التائه إلى أهله أو يسعى لإسعاف مصاب أو يقوم بدرء خطر عن مواطن كاد يقع فيه فإنه هنا سيكسب ثقة المواطن ويحوز إعجابه، وسيساعد على تقوية أواصر المحبة والتعاون بينهما.

أما الجزء الأقوى من الشق الوقائي فيتمثل في تدريب رجال الأمن على مواجهة الجرائم قبل وقوعها وإحباطها في مهدها؛ حيث يعد التدريب وتأهيل رجال الأمن في الوقت الحاضر من أهم محصنات الأمن الوطني والاجتماعي. ويمثل التدريب الآلية المناسبة لتفعيل الدور الاجتماعي للنسق الأمني؛ حيث يعد رجل الأمن أبرز العناصر الأساسية في تقبل هذا الدور، ودون تدريبه وتأهيله فإن تفعيل هذه العلاقة سوف يصبح حلماً صعب المنال (اليوسف، ١٤٢٤هـ).

أما عن العملية التدريبية فإنها تتكون من عدة عناصر رئيسية هي المدرب والمتدرب والمادة العلمية وأساليب ووسائل التدريب. وحيث إن كل عنصر من العناصر السابقة يعد عنصراً أساسياً في عملية التدريب؛ لذا فسوف نناقش آليات التطوير في كل عنصر من هذه العناصر على النحو التالي:

١ ـ المدرب

يعد المدرب أساس العملية التدريبية وهو الركيزة الأساسية لنجاح العمل التدريبي، وهذا يعني أن ذهنية المدرب وتعامله السلوكي ينعكسان سلباً على نتائج العملية التدريبية؛ لذا فإنه من الضرورة أن تتوافر عدة خصائص في المدرب؛ لكي تتم العملية التدريبية بشكل جيد. ويمكن استعراض هذه الخصائص على النحو التالي:

أ- تمكنه من المادة العلمية، لابد أن يكون المدرب متمكناً من المادة العلمية التي يطرحها لكي تصل المعلومة للمتدربين بشكل دقيق وفاعل. وهذا التمكن ينبع من خلال الدراسة والخبرة والممارسة.

ب- الحماس والقناعة بالمادة التي يقدمها، فبدون القناعة والحماس وعرض المادة بطريقة مشوقة فإن العملية التدريبية لا تؤتي ثمارها.

جـ- عرض المادة بشكل مشوق واستخدام أساليب التشويق والجذب وإشراك المتدربين معه في العملية التدريبية.

٢ ـ المتدرب

يمثل المتدرب الهدف الأساسي من التدريب؛ فهو يعد المحصلة النهائية للعملية التدريبية؛ حيث من خلاله يمكن معرفة مدى نجاح العملية التدريبية من عدمها. ومما لاشك فيه أن ارتفاع حصيلة المدرب من العملية التدريبية يعتمد على مدى اقتناع المتدرب بالعملية التدريبية ومدى وصول المعلومة إليه ومدى فائدتها. ولنجاح العملية التدريبية فإنه من الضروري انتقاء المتدربين الذين سوف يدخلون في العملية التدريبية بشكل دقيق، والتأكد من رغبتهم في الاستفادة من التدريب من خلال تحفيزهم بالمكافأة وقياس مدى فاعلية التدريب عليهم قبل وبعد تنفيذ البرامج، وأخذ آرائهم حول البرنامج التدريبي المعد لهم وإشراكهم في عملية إعداد الحقائب التدريبية التي تواجه احتياجاتهم في سوق العمل؛ حيث إن العملية التدريبية يجب أن تصمم لمقابلة احتياجات المتدربين وألا تكون قوالب جاهزة لا تتغير ولا تعنى باحتياجات المتدربين أو احتياجات ومتطلبات الأمن والظروف المتغيرة في المجتمع.

ثالثاً: المادة العلمية

يجب أن تشتمل الحقيبة التدريبية المقدمة لرجل الأمن على البرامج التدريبية التي تحقق الأهداف الأمنية العامة؛ ولذا فإن الخطة التدريبية يجب أن تخرج من رحم الخطة الأمنية بأبعادها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية؛ ولذا فإن الحقيبة التدريبية يجب أن توضع لمقابلة الاحتياجات الضرورية في مجال الأمن، وذلك من خلال قراءة المستجدات وتقييم البرامج التدريبية القادرة على استيعابها (اليوسف، ١٤٢٤هـ).

رابعاً: أساليب ووسائل التدريب

من الضروري أن تعتمد عملية إعداد وتدريب الضباط والمسؤولين والعاملين في المجال الأمني على أسلوب التدريب متعدد الوسائط؛ وذلك بتوظيف عدد من الوسائط في عمليات التدريب كأدوات العمل والندوات والمناقشات والحلقات الدراسية والورش والدراسات الميدانية والبحوث. إضافة إلى استخدام الأجهزة والوسائل السمعية والبصرية المتطورة. وسوف نستعرض في الصفحات التالية مجموعة من الأساليب العلمية للتدريب التي سوف تقسم إلى قسمين: القسم الأول الأساليب النظرية، والقسم الآخر الأساليب العملية.

بادئ ذي بدء، نقول: إن الأساليب المستخدمة في التدريب يجب أن تختلف باختلاف المستوى الوظيفي للأفراد العاملين في جهاز الشرطة، فأسلوب تدريب القيادات العليا يجب أن يختلف عن أسلوب تدريب القيادات الوسطى الذي يختلف أيضاً عن أسلوب تدريب المستوى الإشرافي الأول.

١ ـ أساليب التدريب النظرية

أساليب التدريب النظرية يمكن حصرها في: المحاضرة، والندوة، والمناقشة.

أ ـ أسلوب المحاضرة

يمكن تعريف أسلوب المحاضرة بأنه تقديم الموضوع أو الموضوعات التي يتضمنها التدريب بمعرفة خبير أو محاضر في مادة الموضوع لمجموعة من المتدربين، ويقوم المتدربون بتدوين بعض المذكرات طوال مدة المحاضرة إلى أن يحين وقت الأسئلة في نهاية المحاضرة.

على أنه لإنجاح المحاضرة كوسيلة تدريبية، يجب أن يكون المدرب كفئاً وذا خبرة عميقة، ومعرفة واسعة، ومقدرة على الحكم على موضوع المحاضرة، وأن يعمل على جذب انتباه المستمعين. ويجب أن تكون المحاضرة نابعة من احتياجات المتدربين وألا يغرق المحاضر في التنظير البعيد عن الواقع المعيش.

ب ـ أسلوب الندوة

الندوة هي عبارة عن تبادل الخبرات والآراء بين مجموعة من الأشخاص الذين تكون لديهم جميعاً خبرات مرتبطة بالمشكلة، أو بين مجموعة من الأفراد القادرين على تحليل المشكلة من خلال المعلومات التي يمدهم بها مدير الندوة، وهي تنقسم إلى نوعين:

ـ أسلوب الندوة الموجهة

هي عبارة عن حلقة نقاشية لدراسة وشرح ومناقشة موضوع محدد

سلفاً، ويشترك في تقديم الموضوع اثنان أو أربعة محاضرين، أو مدربان من المتخصصين والخبراء في مجال البحث، ويقوم كل واحد من أعضاء الندوة بشرح جانب من جوانب موضوع البحث من وجهة نظره.

ـ أسلوب الندوة الحرة

هي عبارة عن حلقة نقاشية لدراسة وشرح ومناقشة موضوع معين يترك أمر تحديده واختياره للدارسين أنفسهم؛ فيختارون اثنين أو ثلاثة من بينهم يشتركون في دراسته وإعداده وتقديمه في ندوة حرة يديرونها بأنفسهم تحت إشراف وتوجيه اختصاصي التدريب، ويهدف ذلك إلى تعويد المتدربين على مناقشة القضايا التي تهمهم في مجال عملهم وتلامس احتياجاتهم اليومية وكيفية التعامل معها.

ج ـ أسلوب المناقشة

المقصود بها حلقة المناقشة التدريبية، وهي عبارة عن اجتماع مجموعة محددة العدد من الأفراد من أجل التدارس معاً من أجل تلقي الدروس عن طريق التبادل الحر للمعلومات والأفكار والخبرات تحت توجيه من يشرف على حلقة المناقشة كما يلي:

ـ حلقات المناقشة الموجهة

هي عبارة عن اجتماع لمجموعة صغيرة العدد من المتدربين، يقوم فيه قائد حلقة المناقشة (المدرب) بإرشاد المتدربين من خلال مجموعة من الأسئلة والأجوبة وتوجيه المناقشات بقصد الوصول إلى حل معين يكون محدداً من قبل ذلك دون فرض آرائه بطريقة مباشرة على المجموعة، وهذا يتطلب منه بالضرورة قدراً كبيراً من المهارة والخبرة في إعداد الأسئلة للحصول على الأجوبة التي يريدها.

ـ أسلوب المناقشة الحرة:

في هذا النوع لا يبذل المدرب مجهوداً في محاولة توجيه المشتركين للوصول إلى نتائج أو حلول محددة سلفاً، والمفروض أن حل المشكلة غير معروف سلفاً، ويقتصر دور المدرب على قيادة المناقشة والعمل على حصرها في الموضوع، ثم تلخيص النتائج التي توصلت إليها المجموعة.

٢ ـ الأساليب العملية للتدريب

تعد الأساليب العملية أكثر فاعلية في تدريب رجل الشرطة في مواجهة الأزمات الأمنية؛ فهي تكسبه المهارة والكفاءة في التخطيط العلمي لتحقيق السيطرة على الأزمة الأمنية، وعلاوة على ذلك تكسبه الثقة في النفس، ويمكن تقسيم الأساليب العملية إلى أربعة أساليب، هي: دراسة الحالة، ولعب الأدوار، والمباريات الإدارية، والحاسب الآلي (الكمبيوتر).

أ ـ أسلوب دراسة الحالة: يقوم المدرب بتقديم حالة أو مشكلة أو واقعة، إلى مجموعة من المتدربين وهي عادة تكون مطابقة لمشكلات العمل الشرطي، ويطلب منهم دراستها ومناقشتها وتحليلها لإصدار القرار الرشيد لحل هذه المشكلة، ولا شك أن أسلوب دراسة الحالة يعطي قدراً أكبر من تفاعل المتدربين مع مشاكل العمل وإدراكهم للخطوات والطرق التي بها يمكن الوصول إلى قرارات سليمة لحل تلك المشاكل. ويتم تقديم الحالة للمتدربين في صورة تقرير عنها، أو فيلم سينمائي، أو على شاشة التلفزيون، أو بجهاز تسجيل صوتي، أو بتمثيل الأدوار، ثم يتم بعد ذلك إعطاء المعلومات كافة للمتدربين عن الحالة المعروضة، ثم يتم بعد ذلك إتاحة الفرصة للمتدربين لتحليل الحالة وفقاً للدراسات العملية التي تناولوها

وخبرتهم في العمل، بعد ذلك يتم اقتراح البدائل لمواجهة الحالة، وأخيراً اتخاذ القرار المناسب من بين البدائل والمبررات والأسباب التي استند إليها في اتخاذ هذا القرار.

لا شك أن المتدرب، من خلال هذه المشاكل التدريبية التي يقوم بحلها بنفسه عن طريق المعلومات التي تعرض عليه، وقيامه بعد ذلك بتحليلها وتمحيصها، وإصدار القرارات المناسبة لها، يستطيع تنمية قدراته في مواجهة الأزمات الأمنية.

ب ـ أسلوب لعب الأدوار: في هذه الطريقة يقوم بعض الأشخاص بتمثيل أدوار الأشخاص الذين تشملهم الحالة المعروضة للبحث، ويتم هذا التدريب عن طريق قيام المدرب بعرض التقرير المتضمن المشكلة أو الأزمة الأمنية، ثم يعهد إلى أحد المتدربين القيام بتمثيل دور الضابط مثلاً، ويعهد إلى الثاني بتمثيل دور المواطن الذي يقوم بتقديم البلاغ الذي يشمل إحدى الأزمات الأمنية، التي يجب على الأول اتخاذ قرار بشأنها، وهكذا يؤدي كل منهما دوراً معيناً يلعبه كما لو كان هذا الدور في الواقع العملي، ويكون بقية المتدربين من المشاهدين، ويقوم المتدربون من غير المشتركين في لعب الأدوار بتقييم الإجراءات التي اتخذت من خلال مناقشات وحوار لحل المشكلة المعروضة.

لا شك أن هذا الأسلوب أشبه ما يكون بتمثيلية يقوم بأداء أدوارها المتدربون المشتركون في الدورة التدريبية؛ ولذلك يجب إعدادها بعناية فائقة؛ حتى يمكن تحقيق الفائدة.

جـ ـ أسلوب المباريات الإدارية: يعتبر من أقوى وسائل التدريب العملية وأكثر الأساليب التدريبية صلاحية بالنسبة لتدريب القيادات بجهاز

الشرطة. والمباراة الإدارية هي تمرين عملي تطبيقي على موقف من المواقف الإدارية أو أزمة من الأزمات الأمنية، ويتلخص هذا الأسلوب في عرض موقف مشابه للمواقف التي يتعرض لها ضباط الشرطة في مواقع العمل المختلفة، فيُقسم المتدربون في مستوى القيادات إلى مجموعات تختص بعمل محدد بشكل يشابه نظم العمل في الواقع، ثم تعطى تعليمات لكل مجموعة عن إمكاناتها وطرق العمل التي يمكن استخدامها، ثم يتم تقسيم هذا التدريب إلى مجموعة من الجولات، في كل جولة يقوم المتدربون باتخاذ القرارات المناسبة، ويحسب عدد الدرجات على أساس القرارات التي يتخذها كل متدرب وفق مقاييس موضوعة محددة، ثم يتم تدارس هذه القرارات وإعادة المباراة مرة أخرى لاتخاذ قرارات جديدة وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المفترضة، وفي نهاية الجولات تعلن النتيجة النهائية للمجموعات المشتركة. ويسمح هذا الأسلوب بتنمية قدرات القيادات الشرطية في اختيار أفضل البدائل في إصدار القرارات، كما أنه يخلق الجدية والتنافس بين المتدربين.

د- أسلوب الحاسب الآلي: مع تطور نظام وأساليب الشرطة في العالم، بدأت أجهزة الشرطة في استخدام الحاسبات الإلكترونية، لحفظ المعلومات وتصنيف وتوفير البيانات اللازمة لفروعها المختلفة، بما يحقق السرعة والدقة في استرجاع هذه المعلومات. ولتحقيق وظيفة الشرطة الرئيسية وهي الحيلولة دون وقوع الجريمة، فإنه مما لا شك فيه أن تدريب رجال الشرطة على استخدام الحاسبات الإلكترونية في المجالات المختلفة لأجهزة الشرطة، يمثل تأكيداً واقعياً لسيادة

القانون، لما تقدمه الحاسبات من سرعة فائقة في الحصول على البيانات المطلوبة؛ وهو ما يؤدي إلى تيسير الإجراءات، عند التعامل مع المواطنين، وتلافاة أي أخطاء قد ينجم عنها مساس بحرية المواطنين غير المخالفين للقانون، ومن جانب آخر ضبط الجناة في أسرع وقت؛ وبالتالي فهو يعد خطوة رائدة نحو التقدم لرفع كفاءة جهاز الشرطة والنهوض بالخدمات التي يقدمها في كل المجالات.

والحقيقة أن كل أسلوب من هذه الأساليب له إيجابياته وسلبياته، على أن ما يمكن قوله هنا أن الأسلوب الأمثل للتدريب يعتمد على طبيعة المجموعة التي يراد تدريبها وعلى الهدف والغرض من التدريب.

ولتطوير التدريب لرجال الأمن لمواجهة جرائم الإرهاب والعنف والتطرف يجب وضع مجموعة من الأسس في الذهن:

١ - ضرورة مراجعة الحقائب التدريبية بشكل مستمر؛ للتأكد من أنها تساير المستجدات الأمنية المتغيرة.

٢ - يجب أن ينطلق التدريب من حاجات المتدربين وليس من رؤى تنظيرية بعيدة عن الواقع.

٣ - تقييم العملية التدريبية باستمرار لمعرفة ما لها وما عليها.

٤ - أخذ آراء المتدربين في الدورات التدريبية وتعديلها بما يتوافق مع احتياجاتهم الميدانية والأمنية (اليوسف، ١٤٢٥هـ: ٩٠).

٣ - الشق العلاجي

عندما تفشل الإجراءات الوقائية التي يرسمها النظام الأمني للوقاية من حدوث اختراقات أمنية وعمليات إرهابية فإن الأنظار تتجه إلى حتمية

استخدام وسائل الردع المسلح، وتلك أداة قوية في يد السلطة السياسية الحاكمة، وتدور أساساً حول الاستعانة بالقوات المسلحة من قوات الأمن أو الجيش إذا لزم الأمر ذلك.

وتعد المواجهة الأمنية إعلاناً لخوض معارك متتالية مع التنظيمات الإرهابية، بيد أنها من أكثر القضايا حساسية؛ لأنها حرب غير متكافئة، إذ تتعامل الدولة مع أشباح يمتلكون أسلحة فتاكة وينطلقون من عقيدة قوية - من وجهة نظرهم- وغايتهم الآنية تنفيذ المهام التي كلفوا بها من القيادة واعتبار التضحية بحياتهم في سبيل نجاح العملية غاية نبيلة ستوصلهم إلى الجنة، وينطلقون من العوامل التي تساعد على نجاح الجرائم الإرهابية، وهذا يتطلب من المواجهة الأمنية أن تكون محكمة وصارمة وذات فاعلية عالية.

وتتسم المعالجة الأمنية أيضاً بأنها أكثر إثارة لمشاعر الرأي العام، خاصة أن الرأي العام لا يحبذ العنف بطبيعته، إذ إن حق الدولة في استخدام المواجهة الأمنية المسلحة لن يرضي جميع أطياف المجتمع، خاصة أن نتائج المواجهات الأمنية لم تعد سرية، وقد تحدث إخفاقات أمنية حتى لو تم تنفيذها بكفاءة وفاعلية، وحتى لو تم انتقاء الأهداف الإيجابية وعرضها على المجتمع؛ ولذا يتطلب أن تتم المواجهة الأمنية بقدر كبير من الكفاءة، وأن يتم اختيار الظروف المكانية والزمانية لتحقيق أكبر عدد من الأهداف، وتقليل نسبة معارضة الرأي العام والحرص على زيادة نسبة الرأي العام المؤيد للمعالجة الأمنية.

وعموماً تتطلب المعالجة الأمنية - قبل وقوع الجرائم الإرهابية وبعدها- نوعين من الإجراءات الأمنية، أحدهما قبل الجرائم الإرهابية ويسمى العمليات الوقائية، والآخر العمليات العلاجية التي تحدث بعد وقوع الجرائم

الإرهابية، بيد أن هناك تداخلاً يحدث عادة بين تلك الإجراءات بغرض التكامل بينها فيما يحقق أهداف الحماية الأمنية.

وفيما يتعلق بوظائف النسق الأمني بعد حدوث الجرائم الإرهابية فإنها تنصب على البحث عن الثغرات الأمنية التي مكنت التنظيم من تنفيذ جرائمه، وتحرص على إعادة حالة التوازن الأمني التي كانت موجودة في المجتمع قبل حدوث الجريمة، ويحرص النسق الأمني من خلاله وبالتعاون مع بقية أنساق المجتمع على القيام بالوظائف التي منها ما يتعلق بالإجراءات الناشئة عن وقوع جرائم إرهابية، لم يقبض على المشاركين في تنفيذها، ومنها ما يتعلق بتكثيف الإجراءات الوقائية للحيلولة دون وقوع جرائم جديدة وتشمل عدداً من العمليات الأمنية ومنها (الثقفي، ١٤٢٢هـ: ٤٢):

أ- سرعة القبض على العناصر الموجودة في مسرح الجريمة واستجوابهم ومعرفة دوافعهم الحقيقية وشركائهم ومحرضيهم وممولي عملياتهم.

ب- التحري عن الأشخاص الفارين، وأماكن وجودهم والعمليات التي ينوون ارتكابها لاحقاً.

ج- القبض على العناصر المشتبه في ارتكابها جرائم إرهابية أو المشاركة في تنفيذها، وفق خطط قبض محكمة ودقيقة وخاطفة.

د- استجواب العناصر المشاركة في العمليات الإرهابية الذين فروا من مسرح الجريمة، أو الذين ضبطوا مستعدين لتنفيذ عمليات أخرى.

هـ- توعية المجتمع بأفكار وأخطار التنظيم المتطرف، وطلب المساعدة في تقديم المعلومات عن المشتبه بهم وعن تحركاتهم وعن أماكن تجمعاتهم.

و ـ سرعة نشر مراكز التفتيش داخل المدن وخارجها، وتمرير المعلومات بين القادة ورجال الميدان.

ز ـ تتبع أنشطة المشتبه بهم ورصدها، للتأكد من وجودهم وعدم قيامهم بأعمال إجرامية.

حـ ـ تشديد الحراسات على الشخصيات المهمة والسياسية المتوقع تعرضها لجرائم إرهابية.

ط ـ تشديد الحراسات على المواقع المهمة والاستراتيجية التي يمكن تعرضها لجرائم إرهابية.

ي ـ تشديد الحراسات على وسائل المواصلات والاتصالات التي يمكن تعرضها لجرائم إرهابية.

ك ـ ضبط السيطرة على الحدود للتقليل من عمليات التهريب التي تتم عبر الحدود وتكثيف الدوريات وتجهيزها بالتجهيزات اللازمة.

ل ـ تدريب الأفراد على التعامل مع الجرائم الإرهابية، سواء فيما يتعلق بجمع المعلومات أو القبض أو الاستجواب، والتأكد من جاهزيتهم للقيام بالمهام التي ستوكل إليهم.

م ـ إحداث وتفعيل مراكز البحوث ودعم اتخاذ القرار وتزويدها بالأفراد المؤهلين والأجهزة الفنية اللازمة.

ن ـ استخدام أحدث التقنيات في مجال الأمن والإدارة، وتشغيلها في إدارة العمليات.

س ـ اختيار وتدريب وتشغيل مصادر متعاونين لمتابعة واختراق الجماعات الإرهابية.

ع- تفعيل مبدأ التعاون الأمني المباشر بين القطاعات الأمنية والحكومية وحتى القطاع الخاص.

ف-دراسة الثغرات الأمنية التي تمكن الإرهابيين من تنفيذ جرائمهم من خلالها ووضع الخطط الوقائية اللازمة.

ص-إجراء الدراسات اللازمة الكفيلة بكل ما يتعلق بالتطرف واتجاهاته والمبادرة إلى رسم الحلول الكفيلة بوأده، وقياس قدرة الأداء الأمني على مواجهة جرائم الإرهاب والأهداف المتوقع تعرضها للجرائم الإرهابية، دراسة علمية.

ق- إنشاء مراكز للتحليل المبكر ودعم اتخاذ القرار (الثقفي، ١٤٢٥هـ).

وفي ختام هذا المبحث نرى أنه من الضروري استعراض بعض التجارب السعودية في التعامل مع الإرهاب والعنف والتطرف:

وقفات مع التجربة السعودية في التعامل مع الإرهاب

اعتمدت المملكة العربية السعودية أساليب متعددة تتكامل فيما بينها لاحتواء الظاهرة الإرهابية في المجتمع السعودي. وقد انطلقت هذه الأساليب من خلال الإعداد العلمي الاحترافي القائم على التخطيط والدراسة والبحث العلمي. وسوف نتطرق لمجموعة من هذه الأساليب من خلال استعراض المحاور التالية:

- الإجراءات الأمنية

أ - الضربات الاستباقية: مما لا شك فيه أن يقظة وحرص رجال الأمن السعوديين أدى بعد توفيق الله سبحانه وتعالى إلى احتواء الكثير من الأزمات والمخططات الإرهابية التي واجهتها بكل حزم واقتدار

من قبل رجال الأمن السعوديين، ولعل قضاء المملكة العربية السعودية على أكثر من ٥٢ عملية إرهابية وشيكة الحدوث يؤكد تميز رجل الأمن السعودي واقتداره في استشعار الأحداث الأمنية والتصدي لها قبل وقوعها. وهذه المواجهة أدت بعد توفيق الله سبحانه وتعالى إلى تقليص العمليات الإرهابية بشكل ملحوظ.

ب- المواجهة المباشرة: لا تقف الجهود السعودية في مجال احتواء الظاهرة الإرهابية عند حدود الضربات الاستباقية وإنما تكون جاهزة لمواجهة الحدث الإرهابي عند وقوعه حيث قامت أجهزة الأمن السعودية بمواجهة الظاهرة الإرهابية من خلال مجموعة من المحاور نذكر بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر:

- كشف هوية المطلوبين أمنياً مما يساعد على متابعتهم من قبل رجال الأمن والمواطنين وهذا نوع من المواجهة الاستباقية والتصدي المباشر لهذه الفئة، حيث أعلن التلفزيون السعودي أكثر من مرة قوائم المطلوبين أمنياً لتفعيل دور المواطن في المواجهة.
- تكثيف الإجراءات الأمنية والتصدي بحزم لكل من تسول له نفسه العبث بالأمن من خلال وضع الاحتياطات الأمنية على المباني المهمة والاحتراس لأي عمليات إرهابية قد تحدث.
- حشد الجمهور في مواجهة الإرهابيين بالمكافآت المالية، حيث تم إعلان مكافأة مالية كبيرة لمن يبلغ عن أي إرهابي أو يتسبب إبلاغه في إحباط أي عمليات إرهابية وشيكة، مما أدى بعد توفيق الله سبحانه وتعالى إلى احتواء الظاهرة الإرهابية.
- التحذير من الإسهام في احتضان أو مساندة أو تمويل عناصر الشر، حيث أعلن أكثر من مرة أن من يتستر على الإرهابيين فهو شريك في الجريمة مما يؤدي إلى تضييق الخناق عليهم.

- المواجهة المسلحة مع الإرهابيين في أوكارهم، حيث كان هناك العديد من المواجهات الناجحة التي أدت إلى القضاء على الكثير من عناصر الفتنة.
- سرعة القبض على العناصر الموجودة في مسرح الجريمة واستجوابهم ومعرفة دوافعهم الحقيقية وشركائهم ومحرضيهم وممولي عملياتهم.
- التحري عن الأشخاص الفارين، وأماكن وجودهم والعمليات التي ينوون ارتكابها لاحقاً وإجهاضها قبل وقوعها.
- القبض على العناصر المشتبه في ارتكابها جرائم إرهابية أو المشاركة في تنفيذها، وفق خطط قبض محكمة ودقيقة وخاطفة.
- استجواب العناصر المشاركة في العمليات الإرهابية الذين فروا من مسرح الجريمة، أو الذين ضبطوا مستعدين لتنفيذ عمليات أخرى.
- توعية المجتمع بأفكار وأخطار التنظيم المتطرف، وطلب المساعدة في تقديم المعلومات عن المشتبه بهم وعن تحركاتهم وأماكن تجمعاتهم.
- سرعة نشر مراكز التفتيش داخل المدن وخارجها، وتمرير المعلومات بين القادة ورجال الميدان.
- تتبع أنشطة المشتبه بهم ورصدها، للتأكد من عدم وجودهم وعدم قيامهم بأعمال إجرامية.
- تشديد الحراسات على الشخصيات المهمة والسياسية المتوقع تعرضها لجرائم إرهابية.
- تشديد الحراسات على المواقع المهمة والاستراتيجية التي يمكن تعرضها لجرائم إرهابية.

- تشديد الحراسات على وسائل المواصلات والاتصالات التي يمكن تعرضها لجرائم إرهابية.
- ضبط السيطرة على الحدود للتقليل من عمليات التهريب التي تتم عبر الحدود وتكثيف الدوريات وتجهيزها بالتجهيزات اللازمة.
- تدريب الأفراد على التعامل مع الجرائم الإرهابية، سواء فيما يتعلق بجمع المعلومات أو القبض أو الاستجواب، والتأكد من جاهزيتهم للقيام بالمهام التي ستوكل إليهم.
- إحداث وتفعيل مراكز البحوث ودعم اتخاذ القرار وتزويدها بالأفراد المؤهلين والأجهزة الفنية اللازمة.
- استخدام أحدث التقنيات في مجال الأمن والإدارة، وتشغيلها في إدارة العمليات.
- تفعيل مبدأ التعاون الأمني المباشر بين القطاعات الأمنية والحكومية وحتى القطاع الخاص.
- دراسة الثغرات الأمنية التي تمكن الإرهابيين من تنفيذ جرائمهم من خلالها ووضع الخطط الوقائية اللازمة.
- إجراء الدراسات اللازمة الكفيلة بكل ما يتعلق بالتطرف واتجاهاته والمبادرة إلى رسم الحلول الكفيلة بوأده، وقياس قدرة الأداء الأمني على مواجهة جرائم الإرهاب والأهداف المتوقع تعرضها للجرائم الإرهابية.

- المواجهة الفكرية

تنطلق المواجهة الفكرية للظاهرة الإرهابية في المجتمع السعودي من مجموعة من المحاور نذكرها على النحو التالي:

١ ـ عرض تصريحات مجموعة من الذين تراجعوا عن فتاواهم التكفيرية .
٢ ـ عرض اعترافات مجموعة من التائبين .
٣ ـ طباعة مجموعة من الكتب التي تؤكد وسطية الإسلام وبعده عن الغلو .
٤ ـ القيام بحملات تضامن وطني ضد الإرهاب .
٥ ـ الشفافية في التعامل مع قضايا الإرهاب وتعرية مخططات الإرهابيين وعرض كل ما يتم التوصل إليه لكشف زيف هذه الفئة الضالة .
٦ ـ تكثيف البرامج التوعوية والإعلامية التي توضح خطورة هذه الظاهرة في جميع وسائل الإعلام المختلفة .
٧ ـ التأكيد على الثوابت السعودية التي تؤكد الوسطية في التعامل .

ـ الجوانب القضائية:

تنطلق الجهود القضائية في مواجهة الإرهاب من مجموعة من المحاور نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

اعتماد العقوبة المغلظة للإرهاب حسب فتوى هيئة كبار العلماء في فتوى الحرابة رقم (١٤٨) لعام ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م الصادرة بالطائف والتي أكدوا فيها أن الشريعة الإسلامية ترى الإرهاب عدواناً وبغياً وفساداً في الأرض ؛ لأنه حرب ضد الله ورسوله وخلقه، استناداً إلى الآية الكريمة في سورة المائدة : ﴿ **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴿٣٣﴾ ﴾ (سورة المائدة) .
وقد جاء في نص قرار المجلس : «إن مجلس الهيئة وبعد وقوع عدة

حوادث ذهب ضحيتها الكثير من الناس الأبرياء وتلفت بسببها الأموال والممتلكات والمنشآت العامة قام بها بعض ضعاف الإيمان أو فاقديه من ذوي النفوس المريضة وبما أن المملكة العربية السعودية كغيرها من البلدان عرضة لوقوع هذه الأعمال فقد رأى المجلس ضرورة النظر في تقرير عقوبة رادعة لمن يرتكب عملاً تخريبياً. وانطلاقاً مما ذكره أهل العلم من أن أحكام الشرع إنما تدور من حيث الجملة على وجوب حماية الضرورات الخمس التي هي: الدين والنفس والعرض والعقل والمال، وما تسببه تلك الأعمال من إخلال بالأمن العام ونشوء حالة من الفوضى والاضطراب فقد قرر المجلس:

من ثبت شرعاً أنه قام بأعمال التخريب والإفساد والاعتداء على الأنفس والممتلكات الخاصة أو العامة كنسف المساكن والمساجد والمدارس والمستشفيات والمصانع والجسور ومخازن الأسلحة والمياه والموارد العامة كأنابيب البترول أو نسف الطائرات أو خطفها ونحو ذلك فإن عقوبته القتل.

يؤكد المجلس ضرورة استكمال الإجراءات الثبوتية اللازمة من المحاكم وهيئات التمييز ومجلس القضاء الأعلى براءة للذمة واحتياطاً للأنفس وإجراء لما عليه البلاد من التقيد بكافة الإجراءات اللازمة شرعاً لثبوت الجرائم» (الزهراني، ١٤٢٥هـ).

- التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب:

تقود المملكة العربية السعودية حملة قوية ضد الإرهاب والإرهابيين ولعل أبرز ملامح هذه الحملة هي عقد المملكة العربية السعودية لمؤتمر دولي حول الإرهاب في مدينة الرياض شاركت فيه أكثر من خمسين دولة من جنسيات مختلفة لتبادل الخبرات والآراء حول موضوع الإرهاب وعقد ورش عمل لاحتواء الظاهرة الإرهابية.

إضافة إلى ذلك فإن إطلاق الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدعوة لإنشاء مركز دولي في مجال الأبحاث وتبادل المعلومات حول الإرهاب والإرهابيين هو تأكيد على إصرار المملكة العربية السعودية على اجتثاث جذور الإرهاب من جميع دول العالم وليس من المملكة فحسب.

ولا شك أن عقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في المملكة العربية السعودية له عدة مؤشرات دولية منها:

١ ـ أن المملكة العربية السعودية تؤكد أن الإرهاب لا يختص بمنطقة أو قطر معين وإنما تعولم مجال مكافحة الإرهاب.

٢ ـ لا تعد المملكة العربية السعودية قضايا الإرهاب قضايا محلية تتعلق بجهود داخلية وإنما تتعاون مع المجتمع الدولي لاستئصاله.

٣ ـ تؤكد سعيها الحثيث للتعاون مع المجتمع الدولي لتخليص العالم من شرور هذه الآفة والمرض الخطير.

٤ ـ تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الإرهاب ليس له دين أو وطن أو هوية، وإنما هو مرض اجتماعي خطير يهدد المجتمعات على اختلاف جنسياتها.

والحقيقة أن الجهود السعودية الدولية لا تقف في مجال مكافحة الإرهاب عند هذا الحد ولم تكن تلك الجهود وليدة اللحظة والساعة وإنما كان للسعودية جهود رائدة في مجال مكافحة الإرهاب من خلال المساهمة الفعالة في عدد من القرارات التي أصدرها مجلس وزراء الداخلية العرب والهادفة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب بين الدول العربية، بالإضافة إلى ذلك فقد عقدت المملكة العربية السعودية الكثير من الاتفاقيات الأمنية الثنائية واحتل موضوع مكافحة الإرهاب الأولوية فيها.

كما صادقت المملكة العربية السعودية على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. كل ذلك يعكس عزم المملكة العربية السعودية على تدويل مكافحة الإرهاب على مستوى العالم.

نسأل الله أن يحفظ بلادنا من شرور الحاسدين وأن يديم علينا نعمة الأمن والأمان، إنه سميع مجيب (اليوسف، ١٤٢٥هـ).

٤ . ٢ دور المواطن في مقاومة الإرهاب والتطرف

مما لا شك فيه أن الوقت الحاضر يتطلب تفاعل جميع أفراد المجتمع لمقاومة جميع أشكال الإرهاب والتطرف والعنف، وحيث إن الفرد يمثل المحور الأساسي في المجتمع؛ لذا فإن تفعيل دور الأفراد في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف أصبح أمراً ضرورياً في الوقت الحاضر وإيجاد المواطن الصالح القادر على الإسهام في التكامل الأمني، ومقاومة الإرهاب والعنف والتطرف مسؤولية تقع على عاتق جميع أنساق المجتمع المختلفة التي يجب عليها أن تضطلع بتزويد الفرد بالطاقات اللازمة لمعرفة الالتزامات القانونية والأخلاقية الملقاة على عاتقه؛ حتى يصبح مواطناً صالحاً يحظى بالاحترام والرعاية. وإيجاد المواطن الجاد يتطلب تعويده على التقيد التام بالشريعة الإسلامية ورعاية الأنظمة القائمة، وكذلك إشعار المواطن بالتضامن والتفاهم واحترام آراء ومعتقدات الآخرين وحقوقهم، والتأكيد على تعاضد الجميع في سعيهم الدائب إلى إقامة علاقة تكفل للفرد أمانيه وتجعله يحس برغد العيش في بلده.

ومن الحقائق المسلم بها أنه لا يمكن لأي جهاز من أجهزة الأمن أن يتولى

أمر مكافحة الجريمة ومنع ارتكابها بمفرده مهما بلغ من القدرة والكفاءة، ومهما بلغ عدد أفراد قوته أو ما هو موضوع تحت تصرفه من إمكانات مادية وتقنية تساعده على أداء مهمته على الوجه الأكمل، دون أن يكون هناك نوع من التعاون بين جهاز الأمن في المجتمع وبين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم وتخصصاتهم وقدراتهم واهتماماتهم أو مهنهم وأعمالهم.

٤ . ٢ . ١ الدور الوقائي للمواطن

يتحدد دور المواطن في مكافحة الجريمة والوقاية منها فيما يلي:

١ ـ التبليغ عن الجرائم

حفاظاً على سلامة المجتمع وحفظه متكاملاً فقد كان الإبلاغ عن الجرائم ـ دون استثناء ـ واجباً على كل مسلم؛ لأن معظم الجرائم لا يمكن اكتشافها عن طريق السلطة بل يكون ذلك عن طريق الجمهور نفسه بإبلاغ السلطات ذلك.

وعندما يقوم جميع المواطنين بدور الإبلاغ عن الجرائم فإنهم يقومون بمساعدة الشرطة في أداء مهمتها ويكونون العين الثانية الساهرة لحفظ أمن المجتمع واستقراره. ويشعر المخالفون للقانون بأن هناك عيوناً تراقبهم وتبلغ عنهم إذا لم تستطع الشرطة كمؤسسة رسمية مراقبتهم، وبالتالي فسوف يرتدعون عن ارتكاب السلوك الإجرامي، لأنهم يكونون مراقبين طوال الوقت من قبل الشرطة والمواطنين الحريصين على أمن واستقرار مجتمعهم من الجرائم.

٢ ـ **الإدلاء بالشهادة على وقوع الجرائم**

الإدلاء بالشهادة على وقوع الجرائم ربما يكون هو الدليل الوحيد للقبض على المجرم وتخليص المجتمع من مشاكله. ويجب ألا يقتصر دور المواطن على التبليغ عن وقوع الجريمة بل يجب أن يكون لديه الاستعداد للإدلاء بشهادته إذا ما طلب منه في موضوع الجريمة والانحراف؛ ذلك أن الإدلاء بالشهادة عن وقوع الجريمة سوف يساعد رجال الشرطة على تتبع المجرم والقضاء على الجريمة وحفظ الأمن والاستقرار للمجتمع.

٣ ـ **مقاطعة المجرم**

عندما تتعذر إقامة العقوبة على شخص ما لأسباب طارئة فعلى أفراد المجتمع محاربة هذا الشخص بمقاطعته؛ فلا يطعم ولا يجالس ولا يتعامل معه حتى تضيق به الأرض ذرعاً وتقام عليه العقوبة ويعود إلى طريق الصواب (اليوسف، ١٤٢٤هـ).

٤ ـ **طاعة القوانين والأنظمة**

إن المواطن الملتزم بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها والامتثال لتوجيهاتها يحقق هدف الأجهزة الأمنية في أنه شخصياً لا يقوم بالأعمال المخلة بالنظام والأمن العام؛ وبالتالي فإنه يترك فرصة مناسبة لرجال الأمن لملاحقة أولئك المجرمين الذين يحاولون الاعتداء على حرمة النظام العام والأمن العام.

٥ ـ **اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع وقوع الجريمة**

مما لا شك فيه أن ضحايا الجريمة يكونون سبباً في تشجيع المجرم على ارتكاب السلوك الإجرامي؛ ولذا فعلى المواطن أن يتخذ الإجراءات الكفيلة

بدرء خطر الجريمة عن نفسه وعن أمواله وزوجاته وأولاده، وهي تلك التي تأتي مع الحرص على الأموال والمنازل والانتباه لحيل المحتالين وتربية الأبناء على الأخلاق الحميدة والسلوك القويم، ومراعاة حق الجار وعدم الاعتداء على الآخرين؛ حتى لا تكون هناك فتنة تؤدي إلى ارتكاب الجريمة.

٦ ـ المحافظة على مسرح الجريمة

يترك الجاني عادة مسرح الجريمة بصورة تنبئ عن كيفية ارتكابه الجريمة؛ حيث إن الجاني بقصد أو بدون قصد يترك أدلة مادية كثيرة في مسرح الجريمة تدل على علاقته بها. وهذه الأدلة يحرص رجال الأمن والقضاء على العثور عليها، ليستدلوا عن طريقها على كيفية وقوع الجريمة ويتوصلوا في النهاية إلى مرتكبيها. وأي عبث بهذا المسرح سوف يؤدي بالضرورة إلى تغيير الصورة الحقيقية لمسرح الجريمة، التي أعقبت وقوع الجريمة مباشرة. وقد أدى هذا التغيير في كثير من الجرائم إلى ضياع ملامح الطريقة التي ارتكبت بها الجريمة، وإلى ضياع كثير من الأدلة المادية المهمة، التي كانت من الممكن أن تساعد رجال الأمن على الوصول إلى مرتكبي الجريمة، ولذلك فإن المواطن الواعي يمكن أن يساعد رجال الأمن من خلال الحفاظ على مسرح الجريمة، كما هو حتى يصل رجال الأمن.

٧ ـ المساعدة في القبض على الجناة

يجب أن تسعى أجهزة الأمن ـ في إطار حملات التوعية ـ إلى ترسيخ مقولة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ : «كل مواطن هو رجل أمن» في أذهان المواطنين بكل مستوياتهم؛ لأن هذه المقولة تضمن أن يسهم المواطن في كل ميادين تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع الذي يعيش فيه، ليس فقط في اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع وقوع الجرائم

والمخالفات، وإنما في مجال تقصي الجناة وإلقاء القبض عليهم وتسليمهم لرجال الأمن.

وفي كثير من الحالات كان المواطنون يلاحقون الجناة الذين يفرون بعد ارتكابهم الجرائم، وكانوا ينجحون في معظم الحالات في أخذ أوصافهم وأرقام السيارات التي كانوا يستخدمونها ويطاردونهم حتى يتمكنوا منهم ويمسكوا بهم ويقتادوهم إلى مراكز الشرطة. وفي حالة عدم تمكنهم من اللحاق بالجناة، كانوا يذهبون إلى أقرب مركز للشرطة لتقديم بلاغات رسمية بحقهم، ذاكرين كل المعلومات التي حصلوا عليها من الواقعة؛ الأمر الذي يسهل على رجال الأمن تعقب الجناة وإلقاء القبض عليهم بسرعة فائقة. كما تقوم أجهزة الأمن بتكريم هؤلاء المواطنين ومنحهم المكافآت. وكلنا يعلم المكافآت المالية التي خصصتها وزارة الداخلية السعودية في حالة إلقاء القبض على مجموعة من الإرهابيين أو الإدلاء بمعلومات عن أي شخص أو إحباط أي عملية إرهابية، وهذا لا شك سيساعد بشكل كبير على إلقاء القبض على مجموعة الإرهابيين الذين ذكرت أسماؤهم ونشرت صورهم.

مما تقدم يتبين أن للمواطنين دوراً مهماً وإيجابياً في تحقيق أهداف الأجهزة الأمنية المتمثلة في استقرار النظام وتحقيق الأمن، إن هناك مجالات عديدة يمكن أن يسهموا من خلالها في حماية المجتمع من شرور الجريمة والمجرمين. وإذا ما أدرك المواطنون أهمية دورهم، فإنهم سوف يتعاونون مع رجال الأمن في القيام بجميع المهام والواجبات التي تؤدي إلى زيادة فاعلية العمل الأمني، ويجب أن يكون للإعلام دور في إرساء دعائم هذه العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة؛ حتى يترسخ لدى المواطن الاقتناع الكامل بأهمية دوره، وبأن الأمن هو مسؤولية الجميع (الزهراني، ١٤٢٥هـ).

٤ . ٣ التناسق والتـوازن

الحقيقة أن الأنساق التي تم استعراضها في الصفحات السابقة يجب أن تتكامل مع بعضها البعض لإحداث عملية التوازن والاستقرار داخل بناء المجتمع وثقافته، وكما أشرنا في مقدمة هذه الدراسة فإن مسؤولية الأمن هي مسؤولية مشتركة يجب أن تتحملها جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، وفي ضوء ذلك فإن غرس الولاء الوطني لدى جميع أفراد المجتمع يعد عملية محورية وأساسية لإحداث الاستقرار والتوازن داخل المجتمع؛ حيث أصبحت كلمة «الوطنية» في السنوات الأخيرة قضية مصيرية تفرض نفسها بإلحاح على علماء الاجتماع والنفس والسياسة وجميع المهتمين بتربية النشء؛ حتى أصبحت التنشئة السياسية إحدى الضرورات الأساسية في هذا العصر الذي نعيشه لإيجاد إحساس عام بالالتزام والولاء للسلطة الرسمية. ويبرز الدور المهم الذي يجب أن تلعبه أنساق المجتمع المختلفة في تأكيد أهمية عملية التربية الوطنية؛ حيث إن الأمن يتحقق فقط عندما تتكامل مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة لإحداث الاستقرار والتوازن الأمني داخل المجتمع.

وهذا الاستقرار يمكن تحقيقه من خلال التنشئة والتربية الوطنية وغرس الولاء الوطني في نفوس الناشئة والذي يعتقد الباحث أنه يجب أن يبدأ من سن السابعة تقريبا عندما يلتحق الطفل بالنظم الرسمية للتنشئة المدرسية من خلال المناهج الدراسية التي يجب أن توضح له تاريخ مجتمعه ومواقف قادته الإصلاحية والبطولية، وتحاول أن تتمثل هؤلاء العظماء في تاريخ مجتمعه؛ وبالتالي تنمو فيه الرغبة في أن يكون مواطناً صالحاً، كذلك فإن وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية لها تأثير في التنشئة

السياسية والتربية الوطنية ؛ حيث إن القيم التي تبنى من خلال وسائل الإعلام تؤثر كثيرا في اتجاهات أفراد المجتمع وسلوكهم ، وعلى وسائل الإعلام أن توضح للناشئة حجم المكتسبات الوطنية التي نعيشها ، وأن الأمن الذي يعيشه المجتمع جاء بعد توفيق من الله ثم بجهود رجال مخلصين ضحوا بالغالي والنفيس لتحقيقه ، وأن أي تفريط في هذه المكتسبات الوطنية سيكون وبالاً على الجميع .

ومن المعروف أن الإنسان عندما لا يعايش كيفية تكوين الأشياء فإن قيمها لديه تصبح غير واضحة ، وحيث إن غالبية الشباب لا يعرفون حجم المكتسبات الوطنية التي تعيشها البلاد بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعيشه المملكة في الوقت الحاضر فإن تأكيدها باستمرار يعد مطلباً مهما لتوازن المجتمع وعملية تنشئة اجتماعية ضرورية للمواطنين ؛ حيث يؤكد عالم الاجتماع دوركايم ذلك بقوله : «إنه لكي يحكم الضمير الجمعي سلوك الإنسان فإنه ينبغي صياغة الأخير وتشكيله منذ البداية» (اليوسف ، ١٤٢٤هـ) .

ولا ينبغي أن تقتصر التربية الوطنية على أنساق المجتمع الرسمية كالمدرسة والنسق الإعلامي إنما ينبغي أن تقوم الأسرة أيضا بجزء كبير من هذه التربية ، وعلى النسق الإعلامي أن يخاطب الأسرة في جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية ؛ من أجل زيادة وعيها الأمني والوطني ، وذلك من خلال تأكيد الحوار داخل الأسرة مع الأبناء لتدعيم ما هو إيجابي ومعالجة المفاهيم الخاطئة لدى الأبناء . ويضطلع النسق الأسري بدور مهم في تنشئة الأبناء منذ الصغر على قيمه الوطنية وحب الوطن والاستعداد للتضحية والفداء من أجل المحافظة على المكتسبات الوطنية التي نعيشها .

ويرى الحقيل (١٩٩٧م) أن مؤسسات المجتمع المختلفة يجب أن تركز على تحقيق الأهداف التربوية والإعلامية التالية :

١ ـ تأكيد الولاء لله سبحانه وتعالى وتعزيزه، وطاعة ولاة الأمر في المعروف.

٢ ـ تعريف المواطن بأهمية موقع المملكة العربية السعودية ومكانتها وإمكاناتها وتاريخها لتكون محل افتخار واعتزاز للمواطن السعودي.

٣ ـ بيان مفهوم الوطنية من منظور إسلامي، وبيان معنى الكرامة الوطنية، وما تفرضه على المواطن.

٤ ـ تعريف المواطن بمتطلبات المواطنة الصالحة في ضوء تعاليم الإسلام.

٥ ـ غرس طاعة ولي الأمر وحب النظام واحترامه في نفوس المواطنين وتنميته لما في ذلك من خير لهم ومجتمعهم.

٦ ـ تعريف المواطنين بخصائص المجتمع الذي يعيشون فيه ومميزاته، وأن من أبرز خصائص مجتمعهم الاعتدال والتوازن والوسطية والتراحم والتواد والتعاون على البر والتقوى.

٧ ـ تعريف المواطن أن من أهم واجباته الإسهام بقدر الاستطاعة في سد النوافذ التي تهب منها ريح البغضاء والخصومة والفرقة بين أفراد المجتمع.

٨ ـ تحذير المواطن من بعض المفاهيم الخاطئة التي شاعت وانتشرت في بعض المجتمعات الإسلامية مثل المفاهيم التي شاعت عن التوكل بأنه التواكل، وعن الزهد بأنه ترك الحياة لغير المؤمنين، ومثل المفاهيم الخاطئة التي تعد الإيمان بالغيب تخلفاً، والتمسك بالسلوك

الإسلامي تزمتاً، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تدخلاً في شؤون الآخرين.

٩ ـ غرس حب الوطن في نفوس المواطنين وتنميته ليزدادوا اعتزازاً به وحرصاً على رفعة شأنه وتحمساً للدفاع عن كرامته وترابه.

١٠ ـ تنمية المهارات لدى المواطن ليستطيع التمييز بين الحقائق والشائعات والتحقق من صحة المعلومات.

١١ ـ إبراز ما تتميز به الشريعة الإسلامية عن القوانين الوضعية فيما يتعلق بمصالح البشر؛ من أجل ترسيخ أهمية تطبيق الشريعة الإسلامية لدى المواطنين.

١٢ ـ ترسيخ اقتناع المواطن بأن إقامة الحدود في المملكة العربية السعودية ليس فيها قسوة، بل فيها رحمة؛ وذلك عن طريق إبراز الفوائد التي جنتها المملكة العربية السعودية من إقامة الحدود وإبراز بعض الأضرار التي أصابت كثيراً من الأمم بسبب تعطيلها الحدود الشرعية؛ وبهذا يكون لدى المواطن مناعة ضد الشائعات القائلة إن نظام العقوبات في المملكة العربية السعودية فيه قسوة ويتنافى مع حقوق الإنسان.

١٣ ـ تعريف المواطن بوظيفة الأجهزة الحكومية وما يجب عليه نحو دعم هذه الأجهزة ومساعدتها.

١٤ ـ تبصير المواطن بما قامت وتقوم به الدولة من واجبات في مختلف المجالات لرفع شأن الوطن والمواطن.

١٥ ـ تعريف المواطن بالشخصية المميزة لوطنه وسياسته الخارجية التي تحظى باحترام المجتمع الدولي لجهوده المميزة في خدمة القضايا العربية والإسلامية وعمله على تحقيق الأمن والسلام بين الأمم .

١٦ ـ تعريف المواطن بحقوقه وواجباته في ظل تعاليم الإسلام .

١٧ ـ ترسيخ القيم الإسلامية والاجتماعية الحميدة لدى الطلاب كالتعاون والصدق والأمانة والصبر .

١٨ ـ تنمية الاعتزاز بالانتماء إلى الأمتين العربية والإسلامية والاقتناع بأهمية الارتباط بالعالم الخارجي .

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

٥ . مناقشة النتائج والتوصيات

٥ .١ مناقشة نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة قضية جوهرية ومحورية تشغل الرأي العام الاجتماعي والسياسي في العالم بأسره، ولم يخل بلد من بلدان العالم من الانشغال بهذه القضية، وم ازالت الحوارات والنقاشات والمؤتمرات تنعقد حتى الوقت الحاضر لمناقشة قضية الإرهاب والعنف والتطرف وكيفية مواجهتها. والمملكة العربية السعودية أحد تلك البلدان التي نالتها رياح الإرهاب والعنف والتطرف وما زالت المملكة العربية السعودية منذ أكثر من خمس سنوات تواجه حرباً شرسة مع الإرهاب والمخططين للعمليات الإرهابية، وتحاول إجهاض الكثير منها حيث أجهضت المملكة العربية السعودية أكثر من ٥٢ عملية إرهابية وشيكة الحدوث.

وتأتي هذه الدراسة الاجتماعية لمناقشة ما يمكن أن تقوم به الأنساق الاجتماعية في المجتمع السعودي لمواجهة الفكر المنحرف وطرح رؤى تصورية لتفعيل أنساق المجتمع المختلفة لمواجهة الإرهاب والعنف والتطرف في المجتمع السعودي.

وقد انطلقت الدراسة من مجموعة من الأهداف تتمحور حول:

١ ـ توظيف نظريات السلوك الإجرامي لتفسير أسباب الإرهاب والعنف والتطرف.

٢ ـ دراسة الأسباب الاجتماعية لبروز ظاهرة الإرهاب والعنف والمداخل النظرية المختلفة لتفسير السلوك الإرهابي.

٣ ـ توظيف نظريات الوقاية من الجريمة لتوضيح العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية.

٤ ـ وأخيراً توضيح دور الأنساق الاجتماعية في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف.

وللوصول إلى هذه الأهداف انطلقت الدراسة من مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

١ ـ هل يمكن توظيف نظريات السلوك الإجرامي لفهم أسباب الإرهاب والعنف والتطرف؟

٢ ـ ما هي أبرز الأسباب الاجتماعية التي أدت إلى بروز ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف؟

٣ ـ هل يمكن توظيف نظريات الوقاية من الجريمة لفهم العلاقة التكاملية بين مؤسسات المجتمع المختلفة لمقاومة الإرهاب والعنف والتطرف؟

٤ ـ كيف يمكن تفعيل أنساق المجتمع المختلفة لإحداث منظومة أمنية متكاملة؟

وقد اعتمد البحث على الرصد العلمي للتراث العلمي المتعلق بالظاهرة المدروسة (الإرهاب والعنف والتطرف)، مع إيضاح وجهة نظر الباحث حول أهمية تكامل أنساق المجتمع المختلفة لمواجهة إشكاليات العنف والإرهاب والتطرف.

وقد ناقشت الدراسة تعريف الإرهاب والعنف والتطرف حيث أوضح الباحث صعوبة تناول ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف التي تبدو سهلة في لغة الحياة اليومية، ورغم أن ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف تم تناولها من خلال عدة باحثين ودارسين إلا أنه من الصعوبة رغم كثافة التناول لهذه

القضية وضع تعريف مرض عالمياً ومتفق عليه للإرهاب. وأرجعت الدراسة ذلك لأسباب سياسية أكثر منها لغوية. وبعد أن استعرضت الدراسة مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالموضوع المدروس خلص الباحث إلى تعريف إجرائي لهذه الدراسة وهو أن الإرهاب والعنف والتطرف هو أي سلوك يهدف إلى إشاعة الرعب أو فرض الرأي بالقوة. والفساد والتدمير كلها صور من صور الإرهاب والعنف والتطرف. كما أن ترويع الآمنين وإحداث الفوضى في المجتمعات المستقرة هي شكل حديث من أشكال الإرهاب والعنف والتطرف الذي أصبح ينمو مع شيوع الأفكار المتطرفة التي تهدف إلى إقصاء الآخر وفرض الأفكار بالقوة والتهديد بالسلاح على أن هذه الأفكار ليست محصورة بمكان أو زمان معين وإنما أصبح العالم كله مسرحاً لها.

خصص الباحث الفصل الثاني من الدراسة لمناقشة الإطار النظري الذي تنطلق منه الدراسة، وقد تحدث الباحث في هذا الفصل عن إشكالية العلاقة السببية وخلص الباحث إلى أن العلاقة السببية لا تنحصر في البحث عن سبب واحد وإنما تنطلق من تعدد العوامل، لذا فإن الباحث انطلق من العوامل الاجتماعية لتفسير ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف في المجتمع السعودي. وقد قسم الباحث الاتجاهات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي إلى قسمين هما: قسم يربط التغيرات في معدل نسبة العنف والتطرف بالتغيرات في التنظيم الاجتماعي بما في ذلك التحولات والنظم الاجتماعية، وفي هذا الصدد يناقش هذا البعد ارتباط معدلات الإرهاب والعنف والتطرف ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل عملية الحراك الاجتماعي والصراع الثقافي والمنافسة ونظام التدرج الاجتماعي والمذاهب الاقتصادية وكثافة السكان وعمليات توزيع الثروة والدخل والعمل وغيرها.

أما البعد الثاني الذي طرحه الباحث فإنه يربط الإرهاب والعنف والتطرف بالتفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي الذي من خلاله يتشكل سلوك الفرد سواء أكان جانحاً أم سوياً. وتطرح الدراسة مفاهيم كالمحاكاة والقيم ومحركات السلوك وعوامل تشكيلة، ومن خلال تحليل السلوك الإرهابي من واقع نظريات علم الإجرام قام الباحث بربط هذه النظريات بنظريات الجريمة الكبرى الوظيفية والماركسية والتفاعلية الرمزية ثم قام الباحث باستعراض نظريات الجريمة مثل نظرية التفكك الاجتماعي، ونظرية الآنومي، ونظرية كلاورد وأوهلين، ونظرية الثقافة الفرعية الجانحة وغيرها.

أما النظريات المتعلقة بالانحراف كنتاج للتقييم الذاتي، فقد ناقش الباحث من خلالها نظرية الوصم الاجتماعي، ونظرية الاختلاط التفاضلي (الارتباط المتغاير)، ونظرية الانجراف، والنظرية العامة للجريمة.

كما ناقش الباحث نظريات الوقاية من الجريمة من خلال الأنماط الأساسية التي تنطلق منها، وهي:

أ- الوقاية الاجتماعية: والتي تركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المفرزة للسلوك الإجرامي وكيفية معالجتها عن طريق التعليم والتثقيف.

ب- الوقاية الموقفية: والتي تنصب الجهود الوقائية فيه نحو فئات اجتماعية معرضة للوقوع في براثن الجريمة.

كما ناقش الباحث في الإطار النظري مداخل تحليل السلوك الإرهابي التي انطلقت من مدخل تعدد العوامل، والمدخل السياسي، والمدخل التنظيمي، والإرهاب كنتاج لعوامل فسيولوجية بدنية، وأخيراً الإرهاب كنتاج لعوامل نفسية.

كما ناقشت الدراسة مجموعة من العوامل التي تساعد على تشكل السلوك الإرهابي في المجتمع، ومنها الإرهاب كنتاج للشعور بالإحباط النفسي، والإرهاب كفهم سلبي للذات، والإرهاب كنتاج لحب الذات (النرجسية).

واستعرضت الدراسة من يصبح إرهابياً ومن ينضم للجماعات الإرهابية حيث تم استعراض مجموعة من العوامل منها:

١ ـ التعاطف مع الجماعة الإرهابية.

٢ ـ الانعزال عن المجتمع.

٣ ـ وجود شخص يسهل دخول الإرهابي للجماعة الإرهابية.

وأخيراً استعرضت الدراسة تبرير السلوك الإرهابي ومراحل تشكل الخلايا الإرهابية التي تبدأ من الاستقطاب مروراً بالتدريب ثم الاندماج وأخيراً مرحلة التهيؤ لتنفيذ المخططات الإرهابية.

أما الفصل الثالث فقد خصص لاستعراض أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، حيث تم استعراض مجموعة من العوامل الدينية الاجتماعية والتربوية والسياسية والاقتصادية، و منها: انفتاح المجتمع، والتعصب العقدي والتطرف الديني، وغياب العدالة الاجتماعية، والظروف السياسية، وتضييق دائرة الشورى وانعدامها، وأزمة التعليم ومؤسساته، والفراغ الفكري والفهم الخاطئ للدين، والتشدد والغلو في الدين، وسياسات الهيمنة الأجنبية، والإرهاب الأمريكي ـ الإسرائيلي، وأخيراً خلص الباحث إلى مجموعة من النقاط التي يمكن أن يكون لها دور في تشكل الفكر المنحرف منها الرغبة الجامحة في الإقصاء وأحادية النظرة والتوجهات العقدية الخاطئة.

ويمكن القول إن التحليل الاجتماعي لأسباب الظاهرة الإرهابية كشف عن مجموعة من العوامل من أهمها :

١ ـ أن غالبية الإرهابيين يحملون خصائص نفسية توضح قابليتهم واستعدادهم للإيحاء .

٢ ـ أن غالبيتهم يتميزون بحداثة السن .

٣ ـ المرور بالتجربة الأفغانية .

٤ ـ التدريب العسكري المكثف .

٥ ـ المرور بدروس أيديولوجية ذات محتويات تعبوية .

٦ ـ التطرف على المستويات الثلاثة :

أ ـ المستوى العقلي أو المعرفي .

ب ـ المستوى الوجداني .

جـ ـ المستوى السلوكي .

وأخيراً خلص الباحث إلى القول إن السلوك المنحرف يمكن أن يتحول إلى سلوك تدميري في حالات توافر الآتي :

١ ـ أيديولوجية فكرية تبرر أنماط السلوك التدميري .

٢ ـ قابلية للإيحاء لتقبل الأفكار وتنفيذها على أرض الواقع .

٣ ـ تدريب عسكري مكثف .

٤ ـ الفرصة السانحة لتحول المشاعر السالبة إلى أنماط سلوكية على أرض الواقع .

٥ ـ التطرف على المستويات الثلاث .

أما العوامل التي تهيىء لحدوث الفرصة السانحة للسلوك الإرهابي فقد تركزت في العوامل التالية :

١ ـ تردي الظروف الاقتصادية .

٢ ـ قيام أنماط من السلوك مشابهة في بقاع أخرى من العالم .

٣ ـ عدم وجود منافذ للحوار .

٤ ـ القناعة باستحالة تغيير الواقع بأي وسيلة أخرى .

٥ ـ وجود رموز فكرية تنظر للسلوك المنحرف .

٦ ـ التطرف على المستويات الثلاثة سابقة الذكر .

أما الفصل الرابع فقد أفرده الباحث لمناقشة دور الأنساق الاجتماعية في مكافحة الإرهاب والعنف والتطرف .

وقد استهل الباحث هذا الفصل بمقدمة تمهيدية توضح أن الأنساق الرسمية تمارس دورها ضمن مسؤولياتها المحددة والمنصوص عليها في نظام الدولة مثل أجهزة الأمن والجهاز القضائي وغيرها . أما الأنساق الاجتماعية غير الرسمية فإنها تقوم بدور أو بعملية الضبط الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية من خلال وضع ضوابط محددة أو نشر وبلورة قيم اجتماعية معينة في المجتمع مثل الأسرة والمسجد وجماعات الرفاق . . . إلخ . وقد أكد الباحث في هذا الفصل أن وظيفة الأنساق الاجتماعية تتركز في تثبيت القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع فضلاً عن تغيير حياة الناس من خلال تحفيزهم للمشاركة في الجهود الرامية إلى إنجاح مشروعات التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى تأكيد دور العلاقات الاجتماعية في المجتمع .

وقد قسم الفصل الرابع إلى ثمانية مباحث، استعرض الباحث في المبحث الأول النسق الديني من خلال استعراض المنهج الإسلامي في مقاومة الإرهاب والذي يقوم على أساسين هما: بناء الدين على الوسطية واليسر ورفع الحرج منعاً لظواهر الغلو والحد منها، والأساس الآخر هو حرص الإسلام على إرساء أسس السلام ومكافحة الظاهرة الإرهابية.

أما النسق الثاني الذي تم مناقشته في هذا الفصل فهو النسق الأسري من خلال إبراز واقع النسق الأسري في المجتمع السعودي ومشكلاته، ومن ثم استعراض الدور المأمول من هذا النسق في مكافحة السلوك الإرهابي من خلال دور الأسرة في تربية أبنائها التربية الإسلامية الصحيحة وطرح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تفعل الدور الأمني للنسق الأسري.

أما المبحث الثالث فقد خصص للنسق التربوي حيث تم استعراض أبرز المشكلات التي تواجه هذا النسق وكيفية مواجهتها من خلال طرح رؤية مستقبلية للدور الأمني للنسق التربوي في مواجهة السلوك الإرهابي.

وفي المبحث الرابع تم استعراض النسق الاقتصادي في المجتمع السعودي من خلال إبراز المشكلات التي تواجه هذا النسق ومن ثم طرح مجموعة من التصورات التي يمكن من خلالها تفعيل النسق الاقتصادي لمواجهة الظاهرة الإرهابية.

أما النسق الإعلامي فقد احتل المبحث الخامس، حيث ناقش الباحث واقع النسق الإعلامي السعودي ومشكلاته، ومن ثم طرح رؤية مستقبلية لتفعيل النسق الإعلامي لمواجهة ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف.

وخصص المبحث السادس لمناقشة النسق الأمني من خلال استعراض واقع هذا النسق ومشكلاته في المجتمع السعودي، ومن ثم تم طرح رؤية

تصورية لمستقبل الدور الأمني للنسق الأمني من خلال الشق الوقائي والشق العلاجي، مع استعراض التجربة السعودية لمكافحة الإرهاب والعنف والتطرف.

أما المبحث السابع فقد خصص لاستعراض دور المواطن ومسؤوليته في التكامل الأمني ومقاومة الإرهاب والعنف والتطرف حيث تم التأكيد على الدور الوقائي والعلاجي للمواطن في مكافحة السلوك الإجرامي.

وأخيراً خصص المبحث الثامن من الفصل الرابع والمعنون بالتناسق والتوازن للتأكيد على تكامل الأنساق المختلفة في تقليص وتحجيم الظاهرة الإرهابية في المجتمع السعودي.

أما بالنسبة لتساؤلات الدراسة فقد توصلت الدراسة من خلالها إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها أنه يمكن توظيف نظريات السلوك الإجرامي لتفسير الظاهرة الإرهابية في المجتمع السعودي، حيث اتضح أن التكامل الذي تطرقت له النظريات الاجتماعية، سواء في شقها الموضوعي أو الذاتي، يمكن أن يقدم تصوراً نظرياً مناسباً لفهم وتحليل الظاهرة الإرهابية في مجتمع الدراسة، ولكن هناك حاجة للمزيد من الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف على مستوى العالم. كما اتضح من رصد الأدبيات السابقة أن الظاهرة الإرهابية هي نتاج مجموعة من العوامل تركزت في الرغبة في إقصاء الآخر، والقابلية للإيحاء، وأحادية النظرة.

كما كشفت نتائج الدراسة أن نظريات الوقاية من الجريمة سواء الوقاية الاجتماعية أو الوقاية الموقفية يمكن أن تكون مدخلاً مناسباً لتفسير كيفية تفعيل أنساق المجتمع المختلفة لمواجهة السلوك الإجرامي.

وأخيراً أكدت الدراسة أهمية وضرورة تفعيل أنساق المجتمع المختلفة (الديني، والأسري، والاقتصادي، والإعلامي، والأمني) في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف حيث طرحت الدراسة مجموعة من الخطوات الضرورية لتفعيل تلك الأنساق للقيام بالدور المنوط بها لمقاومة الإرهاب والعنف والتطرف، كما تم التأكيد على دور المواطن ومسؤوليته في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف.

وخلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة وهي أنه لا يمكن مقاومة الظاهرة الإرهابية من خلال الإجراءات الأمنية وحدها بل إن هناك ضرورة ملحة لتفعيل أنساق المجتمع المختلفة والتأكيد على دور المواطن ورسالته في التصدي للظاهرة الإرهابية.

وأخيراً تطرح الدراسة مجموعة من التوصيات المهمة في هذا المجال.

٨ .٢ توصيات الدراسة

١ - كشفت نتائج الدراسة أن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من الأطر النظرية في مجال السلوك الإجرامي لمحاولة تفسير جرائم الإرهاب والعنف والتطرف، حيث إن المدارس الاجتماعية التي تم استعراضها لتفسير السلوك الإجرامي تفسر جزءاً من الظاهرة الإرهابية ولكنها لا تفسر جميع جوانبها مما يتطلب من المختصين في العلوم الاجتماعية وخاصة في مجال الجريمة والانحراف بذل المزيد من الجهود للخروج بأطر نظرية قادرة على تفسير الظواهر الإجرامية المتمثلة في الإرهاب والعنف والتطرف.

٢ - يلعب الدور الاجتماعي فصلاً مهماً في سبيل مواجهة جرائم العنف

والإرهاب والتطرف وهو دور طالما تحدث عنه علماء الاجتماع كثيراً ولكنه يظل مهماً في مواجهة كل الجرائم وبالذات جرائم الإرهاب والعنف والتطرف. وأي حلول لمشكلة الإرهاب والعنف والتطرف لا تأخذ في حساباتها هذا الدور سوف لا تكون مكتملة العناصر وبالتالي عاجزة عن مكافحة الظاهرة بشكل شمولي.

٣ـ عينت كثير من الدراسات بدور المواطن في منع الجريمة، إما بمنع وقوعها أو الإسراع بالإبلاغ عنها وعن مرتكبها عند وقوعها. ومما لا شك فيه أن دور المواطن في مقاومة جرائم الإرهاب والعنف والتطرف في هذا الوقت بالذات أصبح دوراً حيوياً ولذا فإن أي استراتيجية لمقاومة الإرهاب والعنف والتطرف لا تأخذ المواطن في الحسبان سوف تكون ناقصة العناصر وقد لا يكتب لها النجاح في تقزيم السلوك الإرهابي المتمثل في جرائم الإرهاب والعنف والتطرف.

٤ـ إن الجماعات الإرهابية الحديثة لم تخترع أصولاً فكرية جديدة خاصة بها فالماضي البعيد يعج بالنظريات والأفكار والأحزاب والجماعات التي انصهرت في بوتقتها كل الأفكار والاجتهادات المتطرفة التي نعرفها الآن، فتكفير المجتمع ونظريات التجمع الحركي لإسقاط الحكومات والجمعيات السرية ذات الأغراض والأهداف الإرهابية لها جذور فكرية وأصول تاريخية عميقة بحيث يمكن أن نرى التاريخ يعيد نفسه فصدى مبادئ الخوارج ورجع مبادئهم لا يزال يتردد الآن بلسان جماعات أخرى مما يعني أن تلك الجماعات التي يعاني منها المجتمع الآن لم تقدم نوعاً جديداً من الفكر بل نوعاً جديداً متطرفاً من الحركة مهما تعددت جماعات التفكير واختلفت مسمياتها.

٥ ـ أن ما ترتكبه تلك الجماعات من أعمال إرهابية وترويع للآمنين واعتداء على المصالح الحيوية للمجتمع استناداً لنصوص قرآنية كريمة أو أحاديث نبوية شريفة لويت أعناقها لتوافق هوى وغرض هؤلاء تقترب أو تكاد من خصائص حد الحرابة أو قطع الطريق التي وردت بسورة المائدة، وهو ما يؤكده الكثير من العلماء والمفكرين.

٦ ـ أن مواجهة تلك الجماعات تستلزم بالضرورة تزامن المواجهة الفكرية لمعتقدات هؤلاء مع المواجهة الحركية. إذ إن الملاحظ عبر سنوات التاريخ أن كافة المواجهات انصبت على المنهج الحركي لهؤلاء في الوقت الذي ظل فيه الفكر أو المعتقد طليقاً بحيث إذا ظهرت ظروف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية مواتية وقيادات نشطة ظهر الفكر في ثوب جديد يحمل في طياته نفس الأفكار السابقة، لذا فإنه من الخطورة بمكان ترك أجهزة المواجهة وحدها في الساحة الآن إذ إن ذلك مؤداه أن تصبح جهود تلك الجهات باهتة على المستوى الجماهيري أو في مواجهة هؤلاء ولن يستطيع أحدهما أن يوقف الآخر أو بمعنى آخر فإن الصراع سيظل مستمراً. ولذا فإن تفعيل مؤسسات المجتمع المختلفة في هذا الوقت يصبح ضرورة حتمية لمواجهة هذه الجماعات.

٧ ـ مما لا شك فيه أن التغيرات الاجتماعية التي يمر بها المجتمع لها دور أساسي في إفراز الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية التي قد يأخذ بعضها نمط الظواهر الإجرامية، لذا نوصي بإنشاء مركز وطني على مستوى عال يكون مربوطاً بصاحب القرار ومهمته استشراف المستقبل ودراسة التغيرات الفكرية والاجتماعية السياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع ووضع رؤى محددة لصناع القرار

لتفعيلها من متخصصين في علم الاجتماع وعلم النفس والشريعة .

٨ـ سوف تظل هذه البلاد آمنة بإذن الله سبحانه وتعالى فهي بلاد الحرمين الشريفين، ولذا فإننا نعتقد أن كل الأزمات التي تمر بها البلاد ما هي إلا ومضات ومؤشرات لكي يعود الناس إلى الله سبحانه وتعالى أكثر صفاءً ونقاءً وسوف يظل الأمن إن شاء الله عنواناً لهذه البلاد وكما هو دائماً وأبداً .

٨ .٣ الخاتمــة

استعرضنا في هذا الكتاب الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف من خلال تعريف مفاهيم العنف والتطرف والإرهاب بالإضافة إلى استعراض أبرز نظريات السلوك الإجرامي ونظريات الوقاية من الجريمة وتوضيح أدوارها في القراءة الاجتماعية للظاهرة الإرهابية. وحيث إن السلوك الإنساني يقوده منهج فكري ومنهج حركي ولا غنى لأحدهما عن الآخر باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، لذلك تم استعراض مراحل تشكيل الجماعات الإرهابية وأسباب الإرهاب والعنف والتطرف من الوجهة الفكرية والحركية .

وبعد أن تم استعراض أسباب الإرهاب والعنف والتطرف من زوايا مختلفة ومداخل متعددة، قمنا باستعراض دور الأنساق الاجتماعية في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف من خلال استعراض أدوار كل من النسق الديني، والأسري، والتربوي، والاقتصادي، والإعلامي، والأمني، ودور المواطن في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف. وقد قام الباحث باستعراض هذه الأنساق من خلال استعراض واقع كل نسق من هذه

الأنساق والمشاكل التي تواجهه في الوقت الحاضر وأخيراً الرؤية المستقبلية لدور كل نسق من هذه الأنساق في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف .

كما أكدت هذه الدراسة ضرورة تكامل هذه الأنساق مع بعضها البعض لإحداث منظومة أمنية متكاملة تنطلق من الفرد وتصب في بوتقة المجتمع من خلال تفعيل الجهود الفردية والأنساق الاجتماعية بصورة تكاملية لإحداث الاستقرار والأمن داخل المجتمع . وأخيراً ختم الباحث هذه الدراسة ببعض التوصيات لمواجهة الظاهرة الإرهابية في المجتمع السعودي .

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

ابن منظور، أبوالفضل جمال، (١٩٨٤م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

أبو النصر، مدحت، (١٤١٨هـ)، جناح الأحداث، الفكر الشرطي، المجلد السادس، العدد الرابع، الشارقة ٢٥ ـ ٤٥.

أبو قورة، خليل قطب، (١٩٩٦م)، سيكولوجية العدوان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مكتبة الشباب، القاهرة.

أحمد، سمير، (١٩٨٥م)، النظرية في علم الاجتماع، مكتبة مدبولي، القاهرة.

إسماعيل، إبراهيم، (١٩٩٨م)، الشباب بين التطرف والانحراف، الدار العربية للكتاب، القاهرة.

إسماعيل، عبيد حسن، (١٩٩٦م)، أهمية المؤسسات الاجتماعية في المحافظة على الأمن الاجتماعي، ندوة دور مؤسسات الإعلام والتنشئة في نشر الوعى الأمني ومحاصرة الجريمة.

أنجل، أركان، (١٤٠٣هـ)، أساليب البحث العلمي، معهد الإدارة العامة، الرياض.

بدوي، أحمد زكي، (١٩٧٨م)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، القاهرة.

البكر، محمد عبدالله، (١٤٢٠هـ)، تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة،

المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٦ - العدد ٣٢، ص ص ٤٠-٦٢.
الثقفي، محمد، (١٤٢٢هـ)، العلاقة المتبادلة بين المواطن ورجل الأمن، ورقة عمل مقدمة لندوة الأمن والمجتمع، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ص ص١٩-٤٤.
ـــــــــــــ، (١٤٢٥هـ)، دور مؤسسات المجتمع في مقاومة الإرهاب، بحث منشور في ندوة: المجتمع والأمن، المنعقدة في كلية الملك فهد الأمنية في الفترة من ٢١-٢٤ صفر، الرياض، ص ص٢٧٦-٣٢٤.
جريدة «الشرق الأوسط»، العدد ٧٤٦٢، بتاريخ ١٧/ ١/ ١٤٢٠هـ.
جريدة «الوطن»، العدد ٤٣٠، بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٤٢٢هـ.
الجفري، عصام، (١٤٢٥هـ)، الإرهاب الأسباب والعلاج، بحث منشور في: مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض خلال الفترة من ١-٣ ربيع الأول.
حجازي، فؤاد، (١٩٨٠م)، النظرية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة.
الحقيل، سليمان، (١٩٩٧م)، متطلبات المحافظة على نعمة الأمن والاستقرار في بلادنا، مطابع الأوفست، الرياض.
حماد، سهيلة زين العابدين، (١٤٢٥هـ)، مسؤولية الأسرة في تحصين الشباب من الإرهاب، بحث منشور في: مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، خلال الفترة من ١-٣ ربيع الأول، الرياض.

الحوت، علي، (١٩٩٨م)، النظرية الاجتماعية، اتجاهات أساسية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الخليفة، عبدالله، (١٤١٣هـ)، المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة وزارة الداخلية، الرياض.

خليفي الخليفي، عبدالرحمن، (١٤٢٥هـ)، وظيفة العلماء والدعاة في احتواء السلوك الإرهابي، بحث منشور في: مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض خلال الفترة من ١-٣ ربيع الأول.

الدوري، عدنان، (١٩٨٥م)، جناح الأحداث: المشكلة والسبب، دار السلاسل، الكويت.

ـــــــــــــــ، (١٩٩١م)، الانحراف الاجتماعي: دراسة في النظريات والمشكلات، ذات السلاسل، الكويت.

راشد، راشد محمد وآخرون، (١٤١٧هـ)، دور الجمعيات ذات النفع العام في الإمارات في التنشئة الاجتماعية وتحصين المجتمع ضد الجريمة والانحراف، جمعية الاجتماعيين، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

رشوان، حسين عبدالحميد، (٢٠٠٢م)، الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

الرفاعي، طاهر، (٢٠٠٣)، الخلايا الإرهابية النائمة: طبيعتها، مخططاتها وسبل مكافحتها، المؤتمر العربي السادس للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب، مجلس وزراء الداخلية العرب، الأمانة العامة، ص ص٢ ـ ٣٠.

الزهراني، سعيد بن عائض، (١٤٢٥هـ)، من جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب - موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الزهراني، ناصر، (١٤٢٥هـ)، حصاد الإرهاب، مكتبة العبيكان، الرياض.

زهراني الزهراني، هاشم، (١٤٢٥هـ)، الأمن مسؤولية الجميع، رؤية مستقبلية، بحث منشور في: ندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية، في الفترة من ٢١-٢٤ صفر ١٤٢٥هـ، ص ص ٩١٠-٩٤٠.

زيادة، معن، (١٩٨٦م)، الموسوعة الفلسفية العربية، ط١، المجلد الأول، الإنماء العربي، بيروت.

السراج، عبود، (١٩٩٠م)، علم الإجرام وعلم العقاب: دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي، ذات السلاسل، الكويت.

السمالوطي، نبيل، (١٩٨٣م)، علم اجتماع العقاب، الجزء الثاني، دار الشروق، جدة.

الصالح، مصلح، (٢٠٠٢م)، ظاهرة الإرهاب المعاصر: طبيعتها وعواملها واتجاهاتها، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

الصيرفي، عبدالله عبد الغني، (١٤١٧هـ)، التنبؤ بانحراف الأحداث، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

طالب، أحسن، (٢٠٠٢ م)، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة، بيروت.

طه، فرج عبدالقادر، (١٩٩٣م)، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الكويت.

العايد، أحمد، (١٩٨٤م)، المعجم العربي الأساسي، لاروس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت.

عارف، جلال عبدالرحمن، (١٤١٤هـ)، الغلو في الدين، دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع، الشارقة.

عبدالحكيم، العفيفي، (١٩٨٣م)، الاكتئاب والانتحار، دراسة اجتماعية تحليلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

عبدالستار، فوزية، (١٩٨٥م)، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت.

العصرة، منير، (١٩٧٤م)، انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية.

العوجي، مصطفى، (١٩٨٢م)، التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية، مؤسسة تمسون للنشر والتوزيع، بيروت.

القباع، مندل، (١٤٠٠هـ)، الترابط الأسري وأثره في تكوين شخصية الشباب، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض.

كارة، مصطفى، (١٩٩٢م)، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت.

الكيالي، عبدالوهاب، (١٩٨٥م)، موسوعة السياسة، (ج١)، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، بيروت.

لؤلؤ، عبدالله، (١٤١٧هـ)، دور التنشئة الاجتماعية والثقافية والدينية المرتبطة بوقاية المجتمع من أخطار الجريمة والانحراف، جامعة الإمارات.

اللويحق، عبدالرحمن، (٢٠٠٣م)، الغلو والتكفير واستباحة وإسالة الدماء والجهل، خصائص تجمع خوارج العصر، http://www.sahab.ws/4036/news/1014.html .

مركز أبحاث مكافحة الجريمة، (١٤١٢هـ)، الأسرة السعودية والواقع الحضاري المعاصر، الرياض.

المغربي والليثي، (١٩٦٧م)، المجرمون، المركز الإسلامي للطباعة والنشر، القاهرة.

الملك، شرف الدين، (١٤١١ هـ)، جنوح الأحداث ومحدداته في المملكة العربية السعودية، البحث الرابع عشر سلسلة بحوث مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

نجم، محمد صبحي، (١٩٨٨م)، المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب، مكتبة دار الثقافة، عمان.

الهواري، محمد، (١٤٢٥هـ)، الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج، بحث منشور في: مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض خلال الفترة من ١-٣ ربيع الأول.

وزارة الداخلية، الدليل الإحصائي لمركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٤٢٠هـ - ١٤٢٥هـ، وزارة الداخلية، الرياض.

الوهيبي، صالح، (١٤٢٥هـ)، ظاهرتا الغلو والإرهاب والموقف منهما، بحث منشور في: مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض خلال الفترة من ١-٣ ربيع الأول.

اليوسف، عبدالله عبدالعزيز وآخرون، (١٤٢٤هـ)، المسوح الاستطلاعية للمجتمعات السكانية الأمس حاجة لخدمات الإسكان التنموي، تقرير محافظتي الإحساء والقطيف، مؤسسة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي، الأمانة العامة، الرياض.

اليوسف، عبدالله عبدالعزيز، (١٤٢٢هـ)، الدور الوقائي للمدرسة في المجتمع السعودي، كلية الملك فهد الأمنية مركز البحوث والدراسات، الرياض، ص ص٣٤٥-٣٧٠.

ـــــــــــــ، (١٤٢٣هـ)، الأطفال الباعة والمتسولون: دراسة حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال الذين يقومون بالبيع والتسول عند إشارات المرور الضوئية في مدينة الرياض، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض.

ـــــــــــــ، (١٤٢٣هـ)، الأمن في المجتمع المعلوماتي، مذكرات غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ـــــــــــــ، (١٤٢٣هـ)، المعايير والقيم الاجتماعية التي تحافظ على أمن الأسرة، الدورة التدريبية في تنمية مهارات العاملين في مجال أمن الأسرة، خلال الفترة من ٧-١٨/ ٧/ ١٤٢٣هـ، معهد التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ـــــــــــــ، (١٤٢٤هـ)، أساليب التطوير في البرامج والمناهج التدريبية لمواجهة الجرائم المستحدثة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث، الرياض.

ـــــــــــــ، (١٤٢٤هـ)، الاتجاهات الحديثة في توعية المواطن بطرق وأساليب الوقاية من الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ـــــــــــــ، (١٤٢٥هـ)، أطفال الشوارع بداية مشكلة أمنية، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، مج ١٣، ع ٢٩، ص ص٨٦-١٤٠.

ـــــــــــــ، (١٤٢٥هـ)، دور المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف، مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

ـــــــــــــ، (١٤٢٥هـ)، وقفات مع التجربة السعودية في مقاومة الإرهاب، بحث ألقي في جامعة أم القرى خلال حملة التضامن الوطني لمكافحة الإرهاب.

ـــــــــــــ، (١٤٢٦هـ)، التطرف والإرهاب في المملكة العربية السعودية، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، الرياض.

ـــــــــــــ، (٢٠٠٠م)، الوقاية من الجريمة المفاهيم والوسائل، حوليات كلية الآداب، مج ٢٨، العدد الأول، ص ص٧٧-١٠٣.

ـــــــــــــ، (٢٠٠١م)، الوقاية من الانحراف، المفاهيم والأساليب، حوليات كلية الآداب جامعة القاهرة، ص ص٣٥-٦٥.

ـــــــــــــ، (٢٠٠٢م)، الأسباب الاجتماعية للانحراف، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Albert, Bandura, (1990), Mechanisms of Moral Disengement, Cambrige University Press, Cambrige

Anonymous, (1982), Terrorism: TvI Journal 3, pp. 3 -11.

Barkey, (1998), Prerventing Deadly Conflict Series, Lanham, Oxford.

Becker (1963), Outsider, New York, Free Press.

Davies, T., (1973), Aggression Riolencc Rerolution and War, Handbook of Political Psychology, Sanfrancisco.

Franco, Ferracuti, (1982), A Sociopsychiatric Interpretation of Terrorism, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 463 September pp. 129-149

Grenshaw Marthe, (1990), Questions to Be Ansered, Research to be done Knowledg to be Applied, Cambridge University Press, Cambridge.

Grenshaw, Martha, (1981), The Causes of Terrorism, Comparative Politics 13 July, pp.379-399.

Gullen Francis (1983), Rethinking Crime and Deviance Theory, the Emergence of Structuring Traditional, Rowman and Allanneld New York.

Hirshi, Travis (1969), Causes of Delinguency , University of California Press, Berk ley.

Hubbard, David, (1983), The Psychodynamice of Terrorism, New York.

Hudson, Rex (1999), The Sociology and Paychology of Terrorism: who Becomes A Terrorist and why?, Federal Research Divison, Labaray of Congress.

Johnson, Chalmers, (1978), Prespective on Terrorism Reprinted, in Walter laguer ed., The Terrorism Reader, New American Labrary, New York.

Knutson, J., (1981), Social and Psychodynamic Pressure Toward a Negative Identity, Pergman, New York.

Oots, kent and Thomas Wiegele, (1985), Terrorist and Victim, International Journal 8, No1, pp.1-32.

Siegel & Senna, (1988), Juvenile Deliguency: Theory Practice and law, New York.

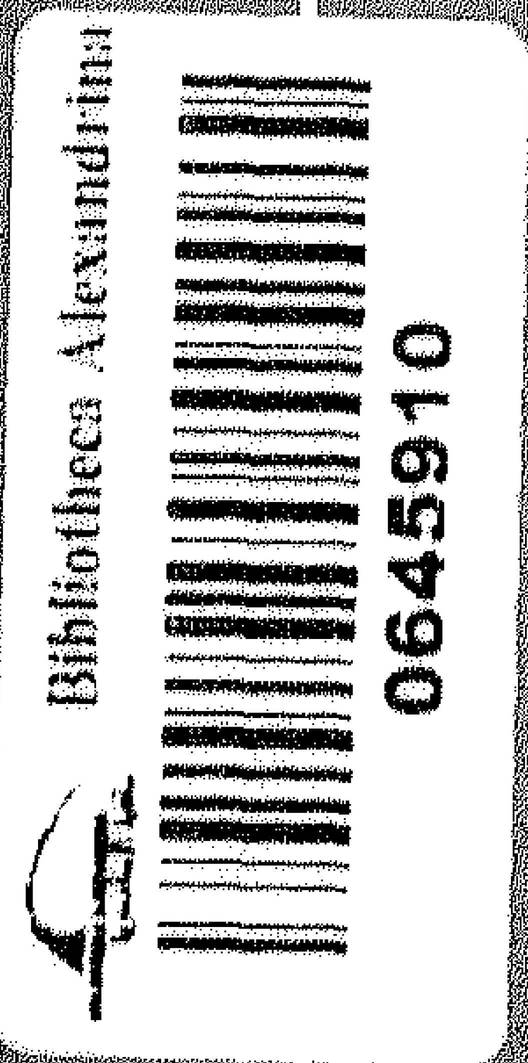
Tannenbaum, Frank (1938), Crime and The community, New York Press.

Wallace & walf (1991), Contemporary Sociological Theory: Continuing the Classical Tradition, New Jersey, U.S.A.

Wikinson, paul (1977), Political Terroism, Macmillan, London.

Wilkinson, paul, (1974), Political Terrorism, Macmillan, London.

Wilson J, (1995), The Oxford Dictionary of English Proverb, Third Edition, Oxford University, Oxford, London.



الإخراج الفني والطباعة - مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - هاتف: ٢٤٦١٠٠٥

ردمك: ٩٩٦٠-٩٧٢٣-٣-×